مؤلّفات المركز، 2021، ص.69-153

الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية في وهران : تقرير حول تحقيق ميداني[1]

فؤاد نوار[1] ، عمر درّاس[2,3]، محمد عرقوب [4]

مقدّمة

تكشف التحقيقات السنويّة التي يجريها الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر، وبشكل منتظم منذ سنة 2004، عن تنامي بطالة حاملي الشهادات الجامعية[2]، وهذه الصورة التي تميّز سوق الشغل في الجزائر (Bouyacoub, 2006) منذ بداية الألفية الثالثة تقريبا تعكس الصعوبات التي تلاقيها هذه الفئة للولوج لعالم الشغل، وتعلن عن تضاعف مظاهر هشّاشتها الاجتماعية والمهنيّة بعد التخرّج.

(1) Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, 31000, Oran, Algérie.
(2) Université Oran 2, 31000, Oran, Algérie.
(3) Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, 31000, Oran, Algérie.
(4) Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, 31000, Oran, Algérie.

[1] أنجز هذا التحقيق الميداني فريق البحث المكوّن من عمر دراس (رئيس المشروع)، نوار فؤاد، زين الشرف لوسداد، هند بوعقادة، عرقوب محمد، ميلود لحمر، وتمّ هذا العمل ضمن مشروع التعاون الجزائري التونسي. قدّم الباحثان عمر دراس ونوار فؤاد جانبا من النتائج الواردة في هذا التقرير في الندوة الموسومة « التمثلات العمل، السياسات العمومية للتشغيل، والإدماج المهني للشباب في البلدان المغاربيّة »، والمنظّمة من طرف مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بالشراكة مع كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة تونس يومي 9 و10 ماي 2017 بوهران.

[2] *Cf.* « Les enquêtes emploi auprès des ménages », ONS (2003 -2016).

يبدو « الواقع المحلي »[3] لنتائج هذه التحقيقات الإحصائية غائبا عن التداول على الرغم من أهميتها في رسم صورة واضحة عن بنية الشغل وتوزيعه في الجزائر، إذ يؤثّر هذه المعطيات بشكل بيّن في القراءات الممكن استنتاجها في هذه المستويات التحليلية، ولا يسمح عموما برسم خريطة محليّة لفرص العمل المتاحة ولنوعيته المقترحة على طالبي الشغل بصفة عامة، وهذا الوضع يرهن في الكثير من الأحيان إمكانيات مقاربة تشغيلية المتخرّجين الجامعيين وتحليل مظاهر هشاشتهم المهنية وعلاقة ذلك بمنظومات التكوين من جهة، وانصاف السياسسات العمومية الموجّهة لهم من جهة أخرى.

يسهم هذا التقرير البحثي المستند على نتائج التحقيق الميداني الكمي (8-30 أفريل 2016) والكيفي (سبتمبر 2016-سبتمبر 2017) في مقاربة الإدماج المهني لخريجي الجامعات اعتمادا على تتبّع مسارات التحاقها بسوق العمل وأشكال ولولوجها فيه، كما تسمح بفهم آليات اشتغال هذا السوق محليا. نعتقد بداية أنّ المآلات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية بوهران تتأثر بثلاثة عوامل فاعلة لها أثرها على الإدماج المهني، وهي ترتبط في عمومها بنوعية الشهادة الجامعية وتخصّصها ومسار التكوين فيها، وبنوعية المبادرة الفردية عند هذه الفئة واستراتجياتها في رسم مآلها، وهذان العاملان متأثّران بمتغيّر العائلة والأصول الاجتماعية للمتخرّج.

تعتبر المعطيات الكميّة المتوفّرة حول واقع تشغيل حاملي الشهادات الجامعية في السياق المحلي أحد الدوافع وراء إجراء هذه الدراسة على مستوى بعض أحياء بلدية وهران انطلاقا من مقاربتين منهجيتين متكاملتين (كميّة والكيفيّة). لقد سمحت معطيات هذا التحقيق المنجز بإعادة تشكيل مسارات إدماج حاملي الشهادات الجامعيّة والبحث في كيفية حصولهم على فرص الشغل الأولى، كما سمحت في الوقت نفسه بتجاوز تحليل الإدماج المهني انطلاقا من لحظة الحصول على الشهادة الجامعية والرغبة في تجسيد

[3] سبق أن قدم صايب ميزات قراءة نقدية حول طريقة إجراء هذه التحقيقات الميدانية من طرف الديوان الوطني للإحصاء وعن هذا الموضوع أنظر : بانوراما سوق العمل في الجزائر : اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، **مجلة إنسانيات**، (2012). (55-65)، 05-13.

« مشروع مهني مستقبلي »، فنتائج هذه الدراسة -مثل غيرها من الدراسات التي أمكن الاطلاع على مضامينها- تؤكّد أنّ تحليل الإدماج المهني وسيروراته متعلّق أيضا بالمسار التكويني قبل الدخول إلى الجامعة، وبمرحلة الحصول على شهادة البكالوريا، وبالتّمثلات الاجتماعية والثقافية حول سوق العمل في فترة التكوين الجامعي، وهذه العناصر بإمكانها أن تكشف عن أهمية مؤسسات التنشئة المختلفة (الأسرة، المدرسة، الجامعة) في رصد بدايات ملامح المشروع المهني لدى هذه الفئة.

لا تسعى هذه الدراسة المهتمّة بتحليل الوضع المهني لحاملي الشهادات الجامعية الذين تخرجوا من الجامعة في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2015[4] إلى تعويض غياب نتائج التحقيقات الدورية التي يصدرها الديوان الوطني للإحصاء على المستوى المحلي، وإنّما غايتها الأساسية الحصول على صورة محليّة تتيح مقاربة الوضعيات المهنيّة التي يحتلها حاملو الشهادات الجامعية في بلدية وهران ومسارات الحصول عليها، ومثل هذه النتائج نعتبرها ضرورية من أجل إعادة بناء سيرورة الإدماج المهني وتحليل « معوقاته ».

نعتبر أنّ التكامل المنهجي بين المقاربة الكمية والكيفية المعتمدة في هذا التحقيق يمكن أن يسهم في إثراء تحليل الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية في سوق العمل، كما يمكنه أن يقرّب من فهم آليات « الانتقاء »[5] التي يمارسها سوق العمل على هذه الفئة السوسيومهنية، والتي تنعكس على مستوى وضعيّاتها المهنيّة (وضعية البحث عن شغل، وضعية شغل دائم، وضعية شغل غير دائم، وضعية مقاول، وضعية عمل حرّ، وضعية عمل موسمي،...).

[4] بناء على سلسلة الورشات المنهجية التي تمّ اجراؤها مع أعضاء فريق البحث التونسي تمّ الاتفاق على تحديد فترة تحليل المسار أو سيرورة الادماج المهني بعد انتهاء مدة أربع سنوات من الحصول على الشهادة الجامعية الأولى. نعتبر أن هذه المدّة كافية لتحليل الوضعية المهنية المتواجد فيها حامل الشهادة الجامعية بعد هذه المدة، وهي فترة مناسبة لتحليل المسار المتبع بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى.

[5] ما هي الشهادات الجامعية المقبولة/ المطلوبة في سوق العمل في وهران؟ وماهي الشهادات التي تحيل على الهشاشة المهنية أو البطالة؟ هل يشتغل خريجو الجامعات وفق تخصّصات شهاداتهم؟ ما هي وضعيتهم (شغل دائم، شغل غير دائم، أعمال حرة، مقاول) فترة إجراء التحقيق الميداني؟ ما هي مدّة بحثهم عن الشغل؟...

إذا كانت المؤشّرات الكميّة لهذا التحقيق قد سمحت في المرحلة الأولى بإنتاج صورة عن انتقائية التشغيل في السياق المحلي اتجاه حاملي الشهادات الجامعية -خلال الفترة الممتدّة ما بين 2009-2015 وفق مؤشرات نوع الشهادة وتخصّصها، وجنس خريجيها وأصولهم الاجتماعية...فإنّ الدراسة الكيفيّة التي إعتنت بتحليل مسارات مهنية استثنائية لشركاء البحث قد دعّمت النمط التحليلي المنتهج في هذا المشروع لمقاربة انتقائية سوق الشغل.

العلاقات الأولى مع ميدان البحث : الدراسة الاستطلاعية ونتائجها

تمّت صياغة أولى تقنيات البحث (المقابلة شبه موجهة) خلال فترة الدراسة الاستطلاعية، وكانت موجهّة أساسا نحو فاعلين اجتماعيين اثنين هما : مسيرو السياسات العمومية للتشغيل في ولاية وهران، وعينة من حاملي الشهادات الجامعية تمّ اختيار ملامحها تبعا لمحددّات معينة.

خصّص فريق البحث المرحلة الاستطلاعية لهذه الدراسة لمعرفة مواقف مسيري[6] السياسات العمومية للتشغيل (خطاباتهم، تمثلاتهم، ممارساتهم) من البرامج الموجهة لهذه الفئة، وكانت الغاية من هذه الخطوة الاقتراب من تحديد تمثلاتهم حول حاملي الشهادات الجامعية من طالبي التشغيل. يجدر القول أنّ إجراء المقابلات مع هذه الفئة كانت خطوة مهمّة وضرورية، لأنّ وضعها المهني وأدوارها الاجتماعية يستدعي منها تنفيذ هذه السياسات المخطّط لها مركزيا، ويعطيها الإمكانية لتقديم قراءة نقدية حول الصعوبات التي تواجهها محليا هذه السياسات، فيوميات العلاقات بين مسيري هذه السياسات العمومية وحاملي الشهادات الجامعية من طالبي الشغل هي فرصة غاية

[6] أجرى فريق البحث سلسلة من المقابلات في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC مع المسؤولين العموميين المكلفين بتسيير سياسات الإدماج المهني وهم على التوالي :
- مسؤول وكالة التنمية الاجتماعية ADS.
- مسؤول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع وهران ANEM.
- مسؤول الوكالة الوطنية للتنمية عن طريق القروض وهران.
- المدير الجهوي لمركز تسهيل خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونائبه بوهران
- مسؤول عن الصندوق الوطني لمساعدة البطالين CNAC
تمّت عملية تسجيل جميع المقابلات وتدوين مضامينها لاحقة (السداسي الثاني) لتحليلها.

في الأهميّة لأنّها تكشف لنا عن واقع محلي للعلاقة بين منظومتي التكوين والتشغيل، وتقدم تقييما للمفارقات الاجتماعية والتنظيمية الموجودة بين غايات هذه السياسات العمومية و« ما يريده حاملو الشهادات الجامعية ».

اهتمت المرحلة الثانية من الدراسة الاستطلاعية بحاملي الشهادات الذين تخرجوّا من الجامعات خلال السنوات الأربع الأخيرة (فترة التحقيق الميداني أفريل 2016) مقارنة بموعد انطلاق التحقيق الميداني، وبغرض التحضير للالتزام بهذا المعيار، أنجز فريق البحث دليلا أوليا للمقابلة شبه الموجهة، سمح بإعادة بناء سيرورة الإدماج المهني للمتخرّجين وتحليل بعض محطّاتها المهنية بعد أربع سنوات على الأقل من التخرّج. تضمن دليل المقابلة مجموعة من الأسئلة تمحورت حول :

- مرحلة ما قبل التخرّج : تمّ من خلالها الاهتمام بالتوجيه الجامعي بعد حصول على شهادة البكالوريا، ودور الأسرة والمحيط في صياغة هذا الاختيار خصوصا في ظل التوجيه المركزي (التساؤل حول فكرة بوادر المشروع المهني).

- مرحلة التخرّج وبداية البحث عن الشغل : تمّ البحث فيها عن ملامح التصوّرات الإجتماعية حول تشغيليّة الشهادة employabilité ومكانتها في سوق العمل، كما تمّ الاهتمام بالتساؤل عن علاقاتها مع السياسات العمومية للتشغيل، وتأثير الشبكة العلائقية في رسم استراتيجية للبحث عن العمل والإدماج (شبكة العلاقات الاجتماعية القويّة/ شبكة العلاقات الاجتماعية الضعيفة).

- دراسة حالات التناوب (l'alternance) بين وضعيات الشغل ووضعيات البطالة للنتخرّج خلال الفترة الزمنية المحدّدة للدراسة، بحيث سلّط فريق البحث الضوء على العلاقة التي أقامها المبحوث مع فرص العمل المستثمر فيها وحالات البطالة المتعّددة التي أعقبت فترات الشغل.

- تحليل المآلات المهنية بعد أربع سنوات من التخرّج : والتي تمّ فيها الوقوف على نتائج محاولات الإدماج المهني (حالة البطالة، عمل مأجور عمومي، عمل مأجور خاص، عمل للحساب الخاص، العمل في السوق غير الرسمية، ...). وهذه المحطة المهمّة، قدمت لفريق البحث نظرة بعديّة عن مصير كل تخصّص علمي مستثمر فيه أثناء فترة التكوين

الجامعي، وعن تشغيليته، ونظرة حاملي الشهادات للعلاقة بين الجامعة وسوق العمل، ونظرتهم لمصيرهم الاجتماعي بعد التخرّج، ودور الأسرة في بناء مشروعهم المهني، ومعنى النجاح الاجتماعي بعد التخرّج ومواقفهم من الوكالات العمومية للتشغيل وسياساتها.

وإذا كانت سيرورات الإدماج المهني قد حدّدت إجرائيا في أربع محطّات مثلما سبقت الإشارة إليه، فإنّ دليل المقابلة قد ركّز تساؤلاته أيضا حول دور الاستراتيجيات الفرديّة لحاملي الشهادات في علاقاتها مع السياسات العموميّة للتشغيل والأسرة باعتبارهما مؤسستان اجتماعيتان لهما دورها في بلورة « مشروع » الإدماج المهني.

لقد كشفت الدراسة الاستطلاعية التي أجريت مع عينة من حاملي الشهادات الجامعية عن مجموعة من الملاحظات، تمّ الاعتناء بها أثناء إعداد المرحلة النهائية لتقنيات البحث، ويمكن أن نستعرضها في النقاط التالية :

- يشير شركاء البحث من حاملي الشهادات الجامعية غالبا في بداية حديثهم عن لحظة التخرّج إلى ضبابية التي ترتبط بمشروعهم المهني المستقبلي. يمكن القول أنّ فترة التكوين الجامعي لم تمكّن العديد من الطلاب من بناء فكرة مهنية مستقبلية بناء على تخصّص مساره التكويني في غالب الأحيان، وهذا العنصر يعتبر مؤشرا بالغ الأهمية في قراءة بدايات صعوبات الإدماج المهني.

- كشفت المقابلات الاستطلاعية أنّ السنتين الأوليتين بعد التخرّج تمثل، في غالب الأحيان بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية، مرحلة للغموض والتنافس بين العديد من المشاريع المستقبيلة، والتي لا تزال لم تحدّد بعد أولويات ترتيبها (مشروع مواصلة الدراسة، مشروع العمل، مشروع الزواج، مشروع الخدمة الوطنية، مشروع الهجرة،...). إنّ حالة الغموض والتذبذب المرادفة للفترة الأولى من التخرّج تستوجب طرح العديد من التساؤلات منها : هل تؤثر حالة غياب تصوّرات عمليّة عن المشاريع المهنية والاجتماعية المستقبلية في عملية الإدماج المهني أو في تعطيلها؟ كيف يمكن فهم أو تفسير حالة غموض المشاريع المهنية والاجتماعية لدى حاملي الشهادات بعد نهاية فترة التكوين الجامعي؟ وهل هذا الغموض مرتبط بمؤسسات التنشئة (المؤسسة الجامعية، الأسرة) أم هو مرتبط بلحظة التوجيه الجامعي ؟

- ترتبط المرحلة الرابعة لمسار الإدماج المهني لدى حاملي الشهادات ببداية البحث عن فرصة العمل اعتمادا على السياسات العموميّة للتشغيل (استثمار شبكة العلاقات الممكنة) ويترافق ذلك عموما مع صورة أوليّة عن تشغيلية بعض الشهادة الجامعية (شهادة غير مطلوبة من المؤسسات العمومية، شهادة غير مدرجة ضمن مناصب العمل المطلوبة لدى القطاع الخاص، تخصّصات لا تسمح سوى بالعمل ضمن الإدارات في مناصب عمل لا تحتاج إلى شهادة ليسانس،...). تمثل هذه المرحلة بالغة الأهمية فرصة لاكتشاف تشغيليّة الشهادات الجامعية، تستوجب التحليل من أجل مقاربة العلاقة غير المتكافئة بين منظومتي التشغيل والتكوين الجامعي من وجهة نظر حاملي الشهادات.

- كشفت الدراسة الاستطلاعية أيضا أنّ مرحلة الشغل ضمن عقود العمل المؤقتة تدعّم تراتبية التفضيلات مهنية الممكنة و المتاحة لدى حاملي الشهادات الجامعية، بحيث يمثل ظرف العمل المأجور الدائم والعمومي الظرف النمطيّ للشغل، يليه في المرتبة الثانية العمل للحساب الخاص سواء كان ذلك بطريقة رسمية أو بطريقة غير رسمية، ليأتي العمل عند الخواص في المرتبة الثالثة بغض النظر عن نوعه وأهميته. هذا الشكل الأخير من الشغل -المنبوذ لدى غالبية المستجوبين في هذه الدراسة الاستطلاعية- لم تتشكّل الموقف منه فقط بناء على تجربة مهنيّة في هذا القطاع، بل هو خلاصة ما ينتجه المخيال الاجتماعي (هدرة الناس) حول العمل عند الخواص. لكن كيف يمكن لهذا التمثّل أن يؤطر الخطابات والممارسات والتمثيلات حول نمطية الشغل وترابيتها؟ وكيف يمكن أن يكون ذلك منتجا لبنية نمطية حول هذا الموضوع؟

منهجية التحقيق الميداني

بعد تحرير أهمّ النتائج المتحصّل عليها خلال مرحلتي الدراسة الاستطلاعية وتحليلها، بدأ فريق البحث في إعداد التقنيات النهائية للتحقيق الميداني[7]، وقد تمّ اقتراح تقنية

[7] الأسباب التي لجآ اليها فريق البحث إلى تقنية الاستمارة للتعرف على الوضعيات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية في وهران ومساراتهم المهنية هي :
- عدم توفّر المعطيات الكمية حول الوضعيات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية في مدينة وهران من المتخرجين في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2015.

الاستمارة[8] من أجل المقاربة الكمية، وإعتمد في صياغتها على نتائج المقابلات الاستطلاعية مع مسيري السياسات العمومية للتشغيل ومع حاملي الشهادات الجامعية، وعمداء بعض الكليات في جامعات وهران.

تمّت تمرير الاستمارة على مستوى الوحدات السكنية enquête ménage، وقد استند فريق البحث في ذلك على خبير في الإحصاء أوكلت له مهمة تحديد المعطيات التقنية المرتبطة بالتحقيق الميداني الكمي (800 وحدة سكنية معنية بالتحقيق)، وتوزّعت عينة البحث على خمس مقاطعات إدارية من بين 12 مقاطعة إدارية مكوّنة لبلدية وهران، وقد شمل التحقيق :

- المقاطعة الإدارية الحمري (ثلاثة أحياء)
- المقاطعة الإدارية الصديقية (ثلاثة أحياء)
- المقاطعة الإدارية المقري (ثلاثة أحياء)
- المقاطعة الإدارية البدر(ثلاثة أحياء)
- المقاطعة الإدارية المنزه (ثلاثة أحياء)

أعاد فريق البحث طرح التساؤلات حول أهم النتائج التي جاء بها التحقيق بعد الانتهاء من تحليل المعطيات الكميّة. وفي هذا الإطار، اقترح أعضاء المشروع تتبّع مسارات الإدماج المهني لبعض حاملي الشهادات الجامعية الذين مثّلوا استثناءات تستوجب التدقيق فيها

- عدم تمكن فريق البحث من جرد قائمة المتخرّجين من جامعات وهران ومدارسها العليا بسبب النقص الذي تشهده السجلات التي تحتوي على المعلومات الشخصية حول المتخرّج، وفي بعض الحالات وجود اختلال في قوائم المخرجين وتضاربها بين مكتب ومكتب آخر.
- عدم توفّر المؤسسات المكلفة بتشغيل حاملي الشهادات الجامعية على المعطيات الكافية، إضافة عدم لجوء شريحة مهمة من حاملي الشهادات لـ ANEM (خصوصا الذين قرروا الاستثمار في نشاطات خاصة أو الذين مرّوا على مسابقات التوظيف المتعددة).

[8] مضمون الاستمارة : القسم الأول مخصّص لمعرفة الأصول الاجتماعية والمهنية ومستواهم الدراسي لأسر حاملي الشهادات الجامعية. القسم الثاني خصّص لمعرفة تصوّرات حاملي الشهادات الجامعية الموجودين في حالة نشاط مهني وممارساتهم وخطاباتهم (مهما كان هذا النشاط فترة مرور المحققة). القسم الثالث خصّص لمعرفة تصوّرات، ممارسات وخطابات حاملي الشهادات الجامعية الموجودين في حالة بحث عن نشاط مهني. في كل من القسم الثاني والثالث، اقترح جدول لتتبّع التغيّرات في الوضعيات السوسيو مهنية CSP من بناء على مؤشر النشاطات المهنيّة المستثمر فيها. سمح هذا الجدول بتحديد العلاقات الممكنة بين CSP الوالدين و CSP المبحوثيين، من جهة وتتبع التغيرات في CSP من خلال النشاطات المهنية المستثمر فيها من طرف حـاملي الشهادات الجامعية من جهة أخرى.

والتحليل النوعي لمساراتها بواسطة التقنيات الكيفية الممثّلة في دليل المقابلة شبه الموجه وتقنية البيوغرافية، وقد شملت هذه المرحلة ما يلي :

- حاملو الشهادات في علوم الهندسة، خصوصا المتواجدين منهم في حالة بطالة بعد أربع سنوات من التخرّج[9]، فالدراسة الكميّة كشفت عن تواجد معتبر لحالات البطالة لدى حاملي هذا النوع من الشهادات. وهذا الوضع يعكس تغيّرا حقيقيّا في القيمة التشغيليّة لهذه الشهادة التي كانت في سنوات السبعينات وثمانينات القرن الماضي تصنّف ضمن « الشهادات المرموقة » التي لا تسمح فقط بالحصول على منصب عمل، بل تعطي لحامليها إمكانيات الحصول على دور قيادي في المؤسسات الصناعية العموميّة، وتفتح أمامهم المجال للتواجد ضمن مكانة مهنية اجتماعية مرموقة.

- حاملو الشهادات الجامعية الذين اختاروا أو أجبروا على تكوين نشاط مقاولاتي بعد أربع سنوات من التخرج من الجامعة[10]. هذه الفئة على قلّة نسبتها تحتاج الوقوف عند محدّدات اختيار هذا التوجّه المهني. لقد كشفت الدراسة الكميّة أنّ من اختاروا / أجبروا على هذا النشاط هم من حاملي الشهادات الجامعيّة الذين لا تربطهم تخصّصات شهادتهم بمضمون النشاط المقاولاتي المستثمر فيه، كما تبيّن لنا أيضا أنّ اختيار هذا الوضع المهني أو اللجوء إليه راجع لفشلهم في الحصول على منصب عمل دائم. الدراسة الكيفية في هذا السياق كان الغرض منها البحث في سيرورات تكوّن النشاط المقاولاتي عند الفئة التي لم تستطع الولوج إلى حالات الشغل النمطي الممكنة.

- حاملو الشهادات الجامعية الذين يتواجدون في حالة نشاط مهني مؤقت منذ أربع سنوات ولم يستطيعوا الحصول على منصب عمل نمطي[11] (عمل مأجور مستقر). تحليل هذا الملمح مهمّ لأنّ نتائج الدراسة الكميّة كشفت عكس الافتراضات التي سبق أن ناقشها

[9] أنجزت بوعقادة هند سبعة مقابلات معمقّة مع حاملي شهادات الهندسة في حالة بطالة وتخرجوا من الجامعة قبل 2012.

[10] أنجزت لوسداد زين الشرف سبعة مقابلات مع حاملي الشهادات الجامعية في حالة نشاط مقاولاتي وتخرجوا من الجامعة قبل 2012.

[11] أنجز فؤاد نوار، إضافة لتحليل المعطيات الكمية للتحقيق، سبعة مقابلات مع حاملي شهادات الجامعية في حالة نشاط مهني مؤقت وتخرجوا من الجامعة قبل 2012.

فريق البحث والتي كانت تعتقد أنّ حالة الهشاشة المهنية التي تتواجد ضمنها هذه الفئة تؤدي إلى حراك مهني وجغرافي تتوضّح معالمه أثناء تغيير الوضعيات المهنية المستثمر فيها. النتائج الكمية كشفت عكس ذلك تماما، وبيّنت أنّ حالة الهشاشة المهنية نتيجة عقود العمل المؤقتة ليست مرادفا للحراك المهني.

- الملمح مرتبط بحالة عدم تساوي حظوظ الإدماج المهني من حيث النوع الاجتماعي لحاملي الشهادات الجامعية[12] من التخصّص المعرفي نفسه. كشفت الدراسة الميدانية الكميّة أنّ حالات عدم التساوي حظوظ الإدماج المهني بين الجنسين لا تستثن حاملي الشهادات الجامعية، وهذا الوضع يستوجب تحليلا كيفيا لمعرفة العوامل المؤثرة في إنتاج حالات عدم تساوي المآلات المهنية (الشهادة الجامعية، الأصول الاجتماعية، التقسيم الجنسي لسوق العمل، العناصر المرتبطة بالشغل مثل الأجر، الحراك).

نقدم في هذا التقرير جزء من نتائج هذا التحقيق الميداني في أربعة محاور تخصّص لاستعراض :

1- الخصائص السوسيو-مهنية لحاملي الشهادات الجامعية وتأثيراتها على الإدماج المهني بوهران.

2- المآلات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية بوصفها انعكاسا لانتقائية[13] سوق الشغل.

3- محدّدات الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية : انتقائية الشهادة، قطاع التشغيل، النوع والأصل الاجتماعي

[12] أنجز محمد عرقوب سبعة مقابلات مع حاملي شهادات الجامعية في حالة نشاط مهني دائم وتخرجوا من الجامعة قبل 2012.

[13] تخضع عمليات الإدماج المهني في العلوم إلى مستويات متباينة من الانتقائية، ويتمظهر الشكل الأوّل منها أثناء مقابلات الانتقاء مع المستخدم أو مع لجانه، أو أثناء صياغة السير الذاتية وكتابتها بناء على الشروط المعلنة وغير المعلنة المنشورة من طرف المستخدم (رب العمل)، أو أثناء دراسة الملفّات الإدارية للمترشحين أو أثناء تقييم الكفاءات أثناء فترات التربّص، أو أثناء البحث عن وسيط من شبكة المعارف، أو...ما يهمّنا في هذا المقام يتجاوز الشكل الأوّل وأنظمته التفاوضية المعلنة وغير الملعنة (ساعات العمل، الأجر، الحقوق الاجتماعية، نوعية الكفاءات، طرق التقييم المؤهلات...)، وتربط هذه المظاهر المتعلّقة بفترات البحث عن الشغل مع مغيّرات أخرى (الشهادة، قطاع النشاط، النوع الاجتماعي، الأصل الاجتماعي) يعطي الفرصة لفهم آليات اشتغال سوق الشغل. نتائج بعض الدراسات السابقة حول مهن البناء والأشغال العمومية تؤكد هذا المنحى وتفرض مساءلته إجرائيا .

4- حاملو الشهادات الجامعية في وضعية بطالة : تحليل معوقات الإدماج المهني

أولا : الخصائص السوسيومهنية لحاملي الشهادات الجامعية

بغرض الإجابة عن الأسئلة التي تمّت صياغتها في مشروع البحث حول « الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية في مدينة وهران »، أجري فريق البحث تحقيقا كميا خلال الفترة الممتدة ما بين 08 و30 أفريل 2016، وأعقبه بآخر كيفي خلال الفترة الممتدة ما بين سبتمبر ونوفمبر من السنة نفسها.

معطيات سوسيو- ديمغرافية عن عيّنة التحقيق

بلغ عدد الوحدات السكنية التي شملها التحقيق 800 وحدة، وقد مثّل المتخرّج الحاصل على شهادة جامعية في الفترة ما بين 2009 و2015 معيارا لتحديد الوحدة السكنية المعنية بالتحقيق، أمّا عدد حاملي الشهادات الجامعية الذين تمّ استجوابهم بواسطة الاستمارة فقد بلغ 841.

المقاطعة الإداريّة	تعداد حاملي الشهادات الجامعية
الحمري	161
المقري	161
البدر	165
المنزه	177
الصديقية	177
المجموع	841

الجدول 1 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية حسب المقاطعات الإدارية في وهران
المصدر : فريق مشروع البحث

توزّع شركاء البحث بين حالتي النشاط المهني والبطالة كما يلي : 506 حاملا للشهادة الجامعية في وضعيات نشاط مهني خلال فترة إجراء التحقيق الميداني (أي ما نسبته 60,17 %)، و335 حاملا للشهادة الجامعية (أي ما نسبته 39,83 %) في وضعية البحث

عن العمل، كما توزّع تعداد العينة نفسها حسب فترات الحصول على الشهادات الجامعية كما يلي : 384 حائزا على الشهادة الجامعية في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2012، و457 حائزا على الشهادة في الفترة الممتدة ما بين 2013 و2015.

مثّلت هذه المعطيات الكميّة الميدانية فرصة لتتبّع مسارات إدماج حاملي الشهادات الجامعية وإعادة بنائها، خصوصا في ظل توفر شرط الفترة الزمنية الذي يسمح بمقارنة فعاليّة الأدوار الممكن أن تلعبها أقدمية الحصول على الشهادات الجامعية في هذه المسارات (شرط إجرائي غايته إعادة تتبع مسار الإدماج بعد أربع سنوات من التخرّج).

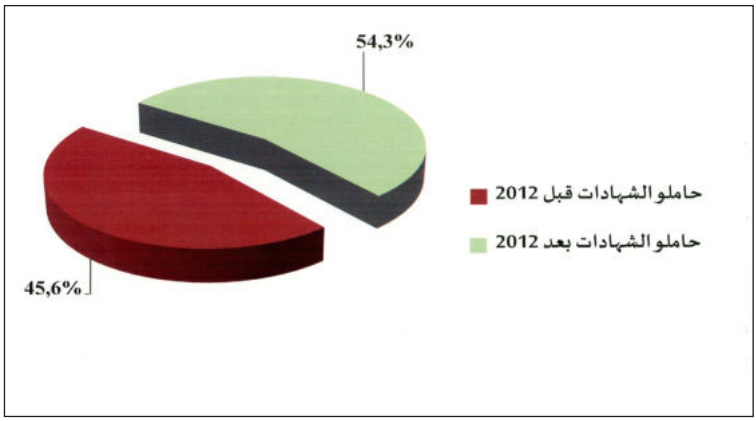

الشكل 1 : توزيع عينة البحث حسب سنوات التخرّج
المصدر : فريق مشروع البحث

يقيم حاملو الشهادات الجامعية في وحدات سكنية غير متجانسة من الناحية العمرانية في المقاطعات الإدارية الخمس المعنية بالتحقيق الميداني في وهران، بحيث يسكن 37,1 % منهم في شقق ضمن عمارات متباينة من حيث نوعيتها[14]، بينما تسكن المجموعة الثانية في سكنات تقليدية (حوش) بنسبة تعادل 30,2 %، أمّا باقي المستجوبين فيقيمون في سكنات فردية أرضية أو فيلات ونسبتهم تقدر بـ 30,8 % (2,9 % من شركاء البحث لم يحددّوا مكان الإقامة).

[14] نسبة معتبرة تقيم في « المساكن الاجتماعية » في حين لا تمثل الشقق الترقوية إلا حالة استثنائية.

ما يمكن أن نقوله حول توصيف نوعية السكنات التي يقيم فيها شركاء البحث من المستجوبين أنّ حالات اللاتجانس الاجتماعي بين المقاطعات الإدارية من حيث نوعية المساكن (مؤشر خارجي) تكاد تكون محدودة ضاهريا، وهذا الوضع يفتح المجال لمناقشة التراتبية الاجتماعية غير المكتملة على مستوى أحياء مدينة وهران من خلال مؤشر السكن ونوعية تملكه[15]، فنسب حاملي الشهادات الذين يسكنون في شقق على مستوى المقاطعات الخمس تكاد تكون متماثلة، و الاستثناء الوحيد المرتبط بارتفاع عدد حاملي الشهادات الجامعية المقيمين في المنازل التقليدية « حوش » متواجد في « حي الحمري » (53,4 %).

تمثل الملكية العائلية للسكنات التي يقيم فيها حاملو الشهادات الجامعية الشكل الغالب، وهذه المعطيات لا تكاد تختلف عن نظيراتها المسجّلة في التعداد العام للسكن والسّكان الذي أجري في سنة 2008 على المستوى الوطني، فما نسبته 86,2 % من شركاء البحث يسكنون في وحدات سكنية تعود ملكيتها لأسرهم أو هي في طور الحصول على الملكية، بينما لا تتجاوز نسبة حاملي الشهادات الجامعية الذين يسكنون في شقق مأجورة (إيجار عام / إيجار خاص) ما نسبته 8,4 %. يجدر القول أنّ ارتفاع نسب مالكي السكنات ليس مرتبطا بنوعية معيّنة من الأحياء أو بشكل من أشكال الوسم أو الصم الاجتماعي المتداول في المخيال المحلي، بل يكاد هذا الوضع يشمل كل الأحياء بما فيها الموسومة « شعبية ».

ينتمي أغلب شركاء البحث إلى وحدات سكنية يتراوح عدد أفرادها ما بين 4 و7 أفراد وهو حال قرابة 80 % من فئة المبحوثة، في حين أنّ نسبة من يسكنون في وحدات سكنية يتجاوز عدد أفرادها الـ8 أفراد يبلغ 12,4 %، بينما لا تتعدى نسبة من يسكنون في وحدات سكنية مكوّنة من 3 أفراد 9,7 % فقط. لقد أظهر التحقيق الميداني صعوبات الربط بين الوصم الاجتماعي للحي وتعداد الأفراد في الوحدات السكنية، فالمعطيات الكميّة المتوفّرة

[15] ما معنى حي شعبي؟ وما هي ملامحه السوسيولوجية خصوصا عندما تكون واجهات العديد من المساكن لا تتوافق مع ما هو شائع عمرانيا أو مخياليا؟

لدينا لا تكشف عن وجود علاقة طردية بين تعداد أفراد الوحدات السكنية والأحياء الموسومة اجتماعيا « شعبية »، ولا تشير إلى وجود علاقة عكسية تربط بين تعداد الأفراد في الوحدات السكنية والأحياء الموسومة اجتماعيا راقية....

من جهة أخرى، تمثل الوضعية المهنية لأولياء حاملي الشهادات الجامعية ومهنهم مؤشرا هاما لتحديد الفئة السوسيومهنية لأفراد العينة أثناء تحليل الجيلي لحراكها المهني والاجتماعي. وفي هذا الإطار، كشفت الدراسة الميدانية عن تواجد ما نسبته 48,2 % من أولياء حاملي الشهادات الجامعية في وضعية التقاعد، بينما لم تتعدّ نسبة من هم في حالة نشاط مهني -فترة إجراء التحقيق- 26,60 %، أمّا نسبة الأولياء الذين يزاولون نشاطات مهنية حرّة فتقدر بـ 23,9 %. حالة التقاعد عند الأولياء حاملي الشهادات الجامعية ليست مرتبطة حصريا بالسن القانونية للتقاعد في الجزائر (الستين سنة)، فالتحقيق يبيّن أنّ ثلث الأولياء متقاعدون، ولا تتعدى أعمارهم الستين سنة، كما أنّ تجاوز هذا العمر بالنسبة لهذه الفئة ليس مرادفا للتوقّف عن الشغل خاصة عندما نعلم أنّ ما يقارب 34,7 % منهم لا يزالون نشطاء مهنيا، حتى وإن تمّ ذلك بشكل موازي مع وضعية الاستفادة من منحة التقاعد.

إذا كانت حالة التقاعد هي الوضع المهني البارز عند أولياء حاملي الشهادات الجامعية، فإنّ تواجد أمهات حاملي الشهادات الجامعية ضمن « وضعية الماكثات » في البيوت (لا تزاولن أي نشاط مهني مأجور أو مرتبط بدخل) يمثّل النموذج الثقافي و المهني الشائع، فما نسبته 78,2 % من هذه الفئة متواجدة ضمن هذه الوضعية، بينما لا نسجل سوى 11,2 % من الأمهات في وضعية نشاط مهني مأجور و10,6 % في وضعية تقاعد.

يبرز التحقيق الميداني أيضا الفارق المعتبر في المستوى الدراسي بين الأولياء وأبنائهم من حاملي الشهادات الجامعية، فالمعطيات الكميّة للدراسة تشير إلى أنّ المستوى الجامعي للآباء لا يمثل سوى 21,3 %، في حين أنّ غالبية هذه الفئة لها مستوى دراسي يتراوح ما بين متوسط وثانوي (42,21 %)، وهذا التوجه العام لا يستثني أمهات شركاء البحث، فنسبة من لهنّ مستوى جامعي أقلّ من نظيرتها المسجّلة عند الآباء بعشر نقاط ولا يتجاوز 11,2 %، في حين تقدر نسبة من لهن المستوى الدراسي المتوسّط أو الثانوي 46,7 %.

يبدو تقارب المستوى الدراسي بين أولياء شركاء البحث من أفراد العيّنة عاملا مهما في تكون العلاقة الزوجية، خصوصا عندما تكون المستويات الدراسية دون المستوى الجامعي، في حين لا تمثل نسب الآباء حاملي الشهادات الجامعية المتزوجين من نساء لهنّ مستوى متدني (المستوى الابتدائي أو لا يعرفن القراءة والكتابة) سوى حالتين فقط، ويمكن مطابقة الملاحظة نفسها على أمهات حاملي الشهادات الجامعية المتزوجات من ذوي المستوى الدراسي المتدني (ثلاث حالات فقط من بين 815 حالة أولياء على قيد الحياة).

يجب الإشارة إلى أنّ ملمح « حاملي الشهادات الجامعية الذين لهم آباء في وضعية التقاعد وأمهات في وضعية ماكثات في البيت » يكاد يكون الملمح الاجتماعي الأكثر حضورا مقارنة مع باقي الوضعيات الممكنة، فـ 305 من حاملي الشهادات الجامعية ينتمون إلى هذا النموذج.

حاملو الشهادات الجامعية : السّن والوضعية المهنية

يشكّل حاملو الشهادات الجامعية (2009-2015) الذين تقلّ أعمارهم عن 30 سنة غالبية شركاء البحث الذين أمكن التواصل معهم من أجل ملء الاستمارات، إذ تقدّر نسبتهم بـ 90,4 %، في حين لا تتعدى نسبة من تجاوز 30 سنة نسبة 9,6 % من مجموع العينة. يجدر الإشارة إلى أنّ حاملي الشهادات الذين يتراوح أعمارهم ما بين 26 و29 سنة يمثّلون حوالي نصف عينة التحقيق.

تظهر نتائج التحقيق الميداني أنّ حالتي الشغل والبحث عنه شديدة الارتباط بمؤشر السنّ، فكلما ارتفع هذا الأخير لدى شركاء البحث كلما زادت فرصهم في الحصول على الشغل، وكلما تراوح سنهم ما بين 21 و 25 سنة كلما كانت فرص تواجدهم في وضعية بحث عن العمل مرتفعة.

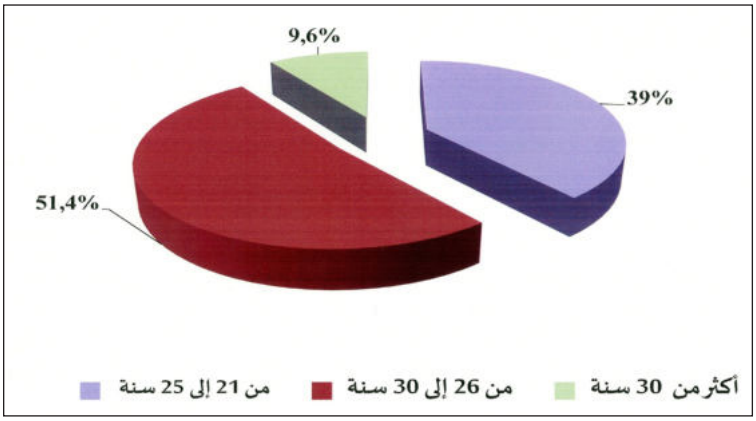

الشكل 2 : حاملو الشهادات الجامعية حسب السنّ
المصدر : فريق مشروع البحث

يُظهر سنّ حاملي الشهادات الجامعيّة أيضا بعض الاستثناءات أثناء دراسة تأثيره على سنوات التخرّج (التخرّج قبل 2012 / التخرّج بعد 2012). فضمن شركاء البحث الذين تخرّجوا في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2012، نجد أنّ ثلاثة أرباعهم (¾) يتراوح سنهم ما بين 26 و30 سنة (فترة التحقيق الميداني أفريل 2016)، ويقابل هذه الفئة الشائعة استثناءان هما : 6,8 % من حاملي الشهادات تتراوح أعمارهم ما بين 21 و 25 سنة (وهم أقلية عددية، وتواجدهم في الجامعة كان في سنّ مبكرة مقارنة مع غالبية المبحوثين : 26 حالة)، وحاملو الشهادات الجامعية الذين يتجاوز سنهم حاليا 31 سنة (فترة التحقيق الميداني أفريل 2016).

تظهر معطيات الميدان تأثّر الوضعية المهنية لشركاء البحث وسنّهم (بطال / في حالة شغل) بسنة الحصول على الشهادة الجامعيّة الأولى لدى فئة حاملي الشهادات الجامعية قبل 2012، وهذه الملاحظة يمكن التأكد منها عندما نعلم أنّ نسبة من يتواجدون في حالة البحث عن شغل تقارب 26,6 %، بينما تظهر المعطيات نفسها محدودية تأثير هذه المؤشرات على نوعية الشغل عند الفئة نفسها.

وفي سياق مماثل، يتوضّح تأثّر الوضعية المهنية لحاملي الشهادات الجامعية بفترة الحصول على الشهادة الجامعية الممتدة ما بين 2012 و2015 (بطال / في حالة شغل) وبعامل السنّ. فما يقارب ثلثي هذه الفئة ينحصر سنّها ما بين 21 و 25 سنة، وفي هذه المرحلة العمرية يجد الكثير منهم صعوبات في الحصول على فرصة شغل، في حين يرفع عامل السنّ (المتخرّجون قبل 2012) من حظوظ التواجد في النشاط المهني عندما يترواح السن ما بين 26 و30.

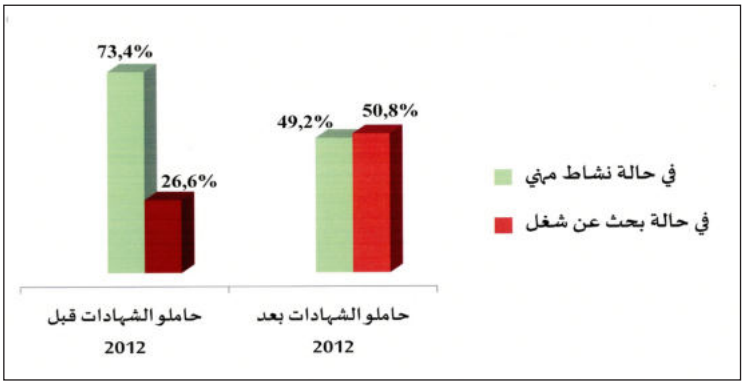

الشكل 3 : توزيع عينة البحث حسب سنوات التخرّج من الجامعة والوضعية المهنية
المصدر : فريق مشروع البحث

تجدر الإشارة إلى أنّ غالبية شركاء البحث غير متزوجين ونسبتهم تبلغ 84,7 %، بينما لا يمثل المتزوجون في عينة البحث سوى 13,80 %، أغلبهم من الإناث اللواتي استطعن تجسيد مشروعهن العائلي بالموازاة مع المشروع الدراسي. لا تُظهر معطيات التحقيق تأثيرا بيّنا للوضعيات المهنية على الوضعيات العائلية، فحالة العزوبية تكاد تكون صفة طاغية لدى حاملي الشهادات بغض النظر عن مواقعهم ضمن منظومة الشغل (في حالة شغل أو في حالة بطالة).

توزيع حاملي الشهادات الجامعية حسب النوع

تمثل الفتيات من شركاء البحث ما نسبته 59,9 % من تعداد العينة المتكونة من 841 مبحوثا، فيما تبلغ نسبة الذكور من العيّنة نفسها 40,1 %. تكشف هذه المعطيات أنّ

النسب المتحصّل عليها أثناء فترة تمرير الاستمارة على مستوى الوحدات السكنية لا تمثل استثناء مقارنة بنسب توزيع الجنسين في مؤسسات التعليم العالي، فهذه الأخيرة تشهد توجها متزايدا نحو تأنيث الهيئة الطلابية الجامعية بالجزائر في الوقت الراهن، تسهم في ذلك النتائج غير المتكافئة بين الجنسين في امتحانات البكالوريا (تفوّق الإناث على الذكور).

تظهر هذه النسب أيضا جانبا من المفارقات الجندرية الموجودة بين منظومتي التكوين الجامعي والتشغيل، فالتفوّق العددي للإناث في منظومة التكوين الجامعي لا ينعكس بطريقة آلية على وضعيتهن في منظومة الشغل، فالنتائج تبيّن أنّه من بين 504 متخرّجة الجامعية تتواجد 211 منهن في وضعية بحث عن العمل، بينما لا تثمل هذه الوضعية سوى 124 شابا من بين 337 متخرّجا جامعيا.

ولا تتوقّف المفارقة الجندرية عند التفاوت في صعوبات الإدماج المهني بين الجنسين انطلاقا من مؤشر البطالة، بل تتواصل الفروقات بينهما، ويمكن الوقوف عندها أثناء تحليل المآلات المهنية بين الجنسين من حيث نوعية الشغل، وهذا الوضع يكشف عن حدّة التمايز الاجتماعي بينهما أثناء الإدماج المهني ويرهن جانبا من المشاريع المستقبلية الممكنة.

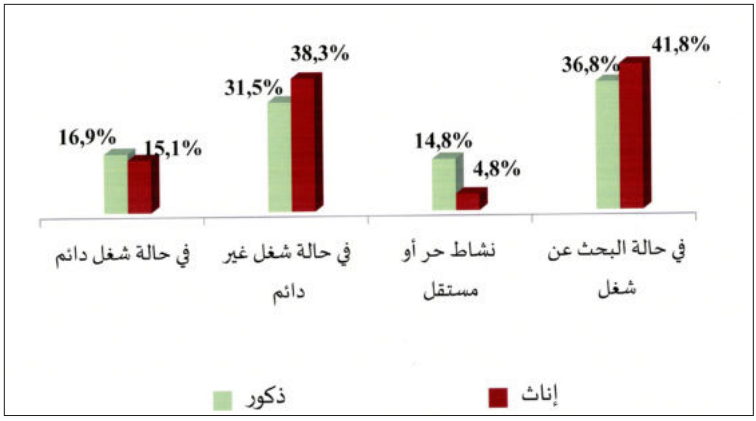

الشكل 4 : توزيع عينة البحث حسب الجنس والوضعية المهنية
المصدر : فريق مشروع البحث

توزيع حاملي الشهادات الجامعية حسب تخصّص الشهادات

بلغت نسبة حاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم القانونية والاقتصادية ما نسبته 69 % من العينة المكوّنة في غالبيتها من الإناث (حوالي 60 % من مجمل حاملي الشهادات في هذه التخصّصات[16])، في حين تقاسمت التخصّصات ذات الطابع التقني الموزّعة بين علوم الهندسة وعلوم المادة والعلوم الطبيّة النسبة الباقية.

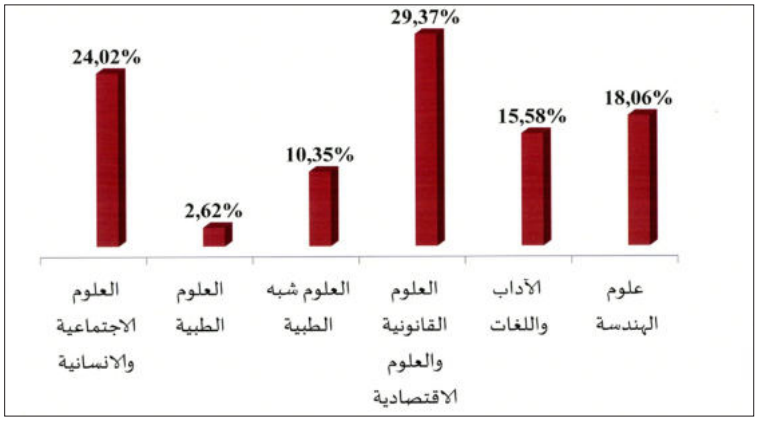

الشكل 5 : توزيع عينة البحث حسب تخصّصات حاملي الشهادات
المصدر : فريق مشروع البحث

يكشف توزيع حاملي الشهادات حسب تخصّصات شهاداتهم الجامعية عن انتقائية سوق العمل في تعاملها مع شهادات التعليم العالي، فإذا كانت تشغيليّة employabilité شهادات العلوم الطبية مرتفعة (لم نسجل ولا حالة بحث عن عمل في تخصّص الطّب، الصيدلة وجراحة الأسنان)، فإنّها تنخفض بشكل واضح لدى حاملي شهادات العلوم الانسانية والاجتماعية[17] واللّغات (نفصل ذلك عند عرض النتائج).

[16] تمّ التفريق إجرائيا بين تخصّصات الخريطة التكوينية الجامعية كما يلي : تخصّصات العلوم الانسانية والاجتماعية، تخصّصات اللغات وآدابها، تخصّصات علوم الهندسة والمادة والعلوم الدقيقة وتخصّصات العلوم الطبيّة. وهذا التقسيم الاجرائي مبني على نتائج الدراسة الاستطلاعية. يأخذ بالاعتبار هذا التقسيم الخريطة التكوينية الجامعية في نظام LMD، لكن عدم توفّر معطيات حول مصير الخرّيجين (مهام مرصد التكوين في الجامعة) فرض تجاوز هذا التقسيم « البيروقراطي ».

[17] شكّلت مسألة النخب في العلوم الاجتماعية وتشغيلية حاملي شهاداتها اهتماما بحثيا مهما، تشهد

ولا تتوقّف محدودية التشغيل على هذه التخصّصات الجامعية فقط، بل يشمل أيضا حاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات الهندسة (72 مهندسا بطالا / 152 مهندسا) الذين يعانون من ضعف تشغيلية شهاداتهم، وهذا ما يؤكد تراجع القيمة المهنيّة لـ « شهادات الهندسة » في سوق الشغل بعدما كان يتمتّع حاملوها سنوات السبعينات وثمانينات القرن الماضي[18] بمكانة متميّزة ضمن المشروع التنموي السابق.

تجدر الإشارة إلى أنّ النشاط المقاولاتي -والذي يأخذ في الغالب شكلا فرديا وتمويلا ذاتيا (خصوصا auto-entreprenariat) لا يمثل بالنسبة لشركاء البحث سوى مسار إدماج مهني استثنائي، فمعطيات التحقيق الميداني تبيّن أنّ عدد من اختاروا هذا التوجّه أو أجبروا عليه لا يتعدّى 74 متخرّجا من بين 841 مبحوثا، وقد حدث هذا التوجّه في العموم بعد فشلهم في الحصول على منصب عمل دائم (حالة الشغل النمطي) أو بعد طول مدة هشاشة عقود العمل المستثمر فيها في الغالب (نفصّل في ذلك لاحقا).

ثانيا : المألات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية بوصفها انعكاسا لانتقائية سوق الشغل المحلي بوهران

تبيّن نتائج التحقيق الميدانية التي أجراه فريق البحث أنّ سيرورة الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية في سوق الشغل بوهران خاضعة لانتقائية[19] لا تضمن

على ذلك عديد الندوات (على سبيل المثال ندوات : CRASC, CREAD) التي قدّمت قراءات نوعية حول واقع التكوين فيها وصعوبات إعادة إنتاج مقارنة مع ملامح الطلبة في هذه التخصّصات سنوات 1960-1970. تقترح بيبيوغرافيا هذا النص بعض المعالم التي تساعد على إثراء النقاش حول هذا الموضوع.

[18] تزخر المكتبة الجامعية بالعديد من الدراسات القيمّة التي تناولت بالتحليل الأدوار الاجتماعية والنخبوية والتنموية للمهندس أثناء فترة تنفيذ المشروع التنموي سنوات 1970-1980، وتمثل دراسات محمد بن قرنة وعنصر عياشي وحسين خلفاوي وعلي الكنز وجمال غريد وعمر دراس نموذجا لهذه التراكمات المعرفية حول فئة كان لها دور بارز في العملية التنموية وفي المؤسسة الصناعية العمومية. تقترح بيبيوغرافيا هذا النص بعض المعالم التي تساعد على إثراء النقاش حول هذا الموضوع.

[19] ننطلق في تحليل سيرورات الإدماج المهني من الأبعاد الإجرائية لمصطلح الانتقائية والتي ترى أنّ سوق العمل يختار ما يناسبه من بين حاملي الشهادات ضمن ظرف محدد لوضعية مهنية محددة، وهذه الانتقائية لا تنفي قطاعية سوق العمل. حول هذا الموضوع أنظر :

Fondeur, Y. (coord.) (2012). *Pratiques de recrutement et sélectivité sur le marché du travail* . Lyon, Centre d'études de l'emploi. Rapport de recherche, consulté le 15 octobre 2017 sur halshs. archives- ouvertes. Fr.

قدرا من الانصاف أثناء محاولة البحث عن تجسيد مشروع مهني مستقبلي، وهذا التوجّه العام لسوق الشغل يرفع من تشغيلية employabilité حاملي بعض الشهادات (مؤشرا العرض والطلب على الكفاءات الجامعية) ويقلّص من القيمة نفسها عندما يتعلّق الأمر بحاملي شهادات أخرى.

تتمظهر انتقائية سوق الشغل أثناء تحليل المألات المهنية لشركاء البحث وتصنيف وضعياتهم ضمن منظومة الشغل. يجدر القول أنّ هذه الآلية تؤثّر على مسارات الإدماج، بحيث تتيح لجزء من حاملي الشهادات الفرصة للتواجد في حالة نشاط مهني نمطي، وتضع جزء منهم في هشاشة مهنية (وغالبا ما تكون ذات طبيعة بنيوّية)، وتقصي آخرين من التواجد في حالة الشغل لفترات قد تكون طويلة، وهذه الآلية لا تؤثّر فقط على الوضعيات المهنية الممكنة بل تؤثر أيضا على نوعية الشغل المُتحصل عليه.

يمكن إدراك عناصر هذه الانتقائية أثناء تحليل شكلها الأوّل[20]، كما يمكن الاقتراب من فعاليتها أثناء تحليل الأدوار التي تلعبها كل من « الشهادة الجامعية » و« قطاع التشغيل » وفي « النوع الاجتماعي » و« الأصل الاجتماعي لحاملي الشهادات الجامعية » في صياغة المأل المهني لشركاء البحث.

Pelizzari, (2006, décembre). Emploi précaire et stratégies de crise. Une analyse qualitative des comportements salariaux. *Articulo- journal of urban Reseach* (online).

Cf. Lassasi, M., & Hammouda, N.-E. (2012). Le fonctionnement du marché du travail en Algérie : population actives et emplois occupées. *Région et développement*, (35).

Musette, M.-S. (2010). Algérie : migration, marché du travail et développement, document de travail du Projet de recherche *Faire des migrations un facteur de développement*, consulté le 20 mars 2018 sur www.ilo.org.

ميزات، محمد صايب (2012). بانوراما سوق العمل في الجزائر : اتجاهات حديثة وتحدّيات جديدة، (نوار فؤاد، ت.), **إنسانيات**، (55-65)، 13-15.

Bouriche, L., Bounoua, C. (2010). Les déterminants du marché du travail en Algérie : une analyse quantitative des structures d'offre et de la demande d'emploi (1980-2009). Dans *les Cahiers du MECAS*. Université de Tlemcen.

[20] الشكل الأوّل من الانتقائية يمكن معاينته من خلال : نوعية وتعداد مسابقات التشغيل، نوعية وتعداد مقابلات الانتقاء التي خضع لها المتخرّج من الجامعة، تحليل مضامين السير الذاتية وطريقة كتابتها بناء على الشروط المعلنة وغير المعلنة للمنشورة من طرف المستخدم، أو أثناء دراسة الملفّات الإدارية للمترشحين أو أثناء تقييم الكفاءات أثناء فترات التربّص، أو أثناء البحث عن شغل بوسيط من شبكة المعارف...أو...

وقبل استعراض مظاهر تجلي انتقائية منظومة التشغيل التي يواجهها حاملو الشهادات الجامعية (موضوع القسم الثالث من هذا التقرير)، نقدّم في الجزء الثاني من هذا التقرير قراءة في المألات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية بناء على تصنيف وضعياتها المهنية ومسارات إدماجها بعد التخرّج، ونعتبر أنّ المعطيات الواردة في الجزء الثاني من هذا التقرير تقدّم خريطة ولو آنية -لأنّها شديدة التغيّر- للعلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتشغيلية شهاداته في علاقاتها بعروض الشغل الممكنة والمتاحة.

المألات المهنية المتباينة لحاملي الشهادات في حالة نشاط مهني

بلغ تعداد حاملي الشهادات الجامعية المتواجدين في حالة نشاط مهني فترة إجراء التحقيق الميداني 506 مبحوثا، وهذا العدد يعادل 60,17 % من مجتمع البحث البالغ عددهم 841 مستجوبا.

يتوزّع شركاء البحث على قطاعي النشاط الاقتصادي العام والخاص بشكل يكاد يكون متكافئا، إذ تؤكّد معطيات التحقيق الميداني أنّ القطاع العام لا يحتكر تشغيل حاملي الشهادات الجامعية لأنّه يضمن تشغيل ما نسبته 55,6 %، بينما يتكفّل القطاع الخاص -الذي يعتبر ملاذا مهنيا خلال السنوات الأولى للتخرّج - بباقي الخريجين وتبلغ نسبة ذلك 44,4 %.

يخفي تقارب نسب الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية بين قطاعي النشاط العام والخاص فوارقا يمكن تحديدها في نوعين على الأقل :

- يمثّل الإدماج بواسطة نظام الأجر الشكل الغالب لنوعية الشغل الذي يستفيد منه حاملو الشهادات الجامعيّة في القطاع العام، سواء تمّ ذلك عن طريق غالبية السياسات العمومية للتشغيل وللتضامن أو تمّ عبر مسابقات التوظيف، بينما لا تمثل علاقات الأجر في القطاع الخاص ضمن فرص الشغل الممكنة أو المتاحة سوى لـ 36,53 %.

- تمثل نوعية الشغل (أجير دائم / أجير غير دائم)-إذا نظرنا فقط لتوزيع الفئة الأجيرة- في القطاعين العام والخاص ثاني الفوارق بينهما، فتحليل نوعية الشغل لشركاء البحث اعتمادا على نوعية علاقات الأجر تكشف أنّ القطاع العام يوفّر فرصة

الشغل الدائم بنسبة تزيد عن الثلث للمنتسبين له، بينما لا يوفّر القطاع الخاص الفرص نفسها سوى لخُمس المتخرّجين، و هذا الوضع يجعل القطاع العام في المقدّمة من حيث نسب الإدماج في الشغل اللائق والاستفادة منه مقارنة مع نوعيّة الشغل الشائعة لدى القطاع الخاص[21].

	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
أجير دائم	% 76,16 % 37,50	% 23,84 % 20,40	% 100 -
أجير غير دائم	% 57,70 % 62,50	% 42,30 % 79,60	% 100 -
المجموع	% 63,47 % 100	% 36,54 % 100	% 100 -

الجدول 2 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية في وضعية مهنية أجيرة
المصدر : فريق مشروع البحث

أمّا من حيث التخصّصات، فحضور الشهادات الجامعية في سوق التشغيل المحلي في وهران يكاد يعكس توزيعهم ضمن الخريطة التكوينية الجامعية، إذ تبلغ نسبة شركاء البحث المتواجدين في حالات نشاط مهني والحاملين لشهادات في العلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية والعلوم القانونية والآداب واللغات نسبة 70 %، بينما لا تتعدى نسبتهم في التخصّصات التقنية (العلوم الطبية وعلوم الهندسة وعلوم المادة) 18,20 %، وتصل إلى 10,3 % عندما يتعلق الأمر بحاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم شبه الطبيّة.

[21] كشف التحقيق الميداني الكيفي عن وجود تباينات كبرى بين فرص الشغل التي يوفّرها القطاع الخاص، ففي الوقت الذي نقف فيه على مظاهر الشهاشة المهنية البنيوية للعديد من حاملي الشهادات الجامعية، تبين معطيات التحقيق الميداني عن وجود صور نادرة للإدماج المهني لحاملي الشهادات تتجاوز ما يقدّمه القطاع العام من امتيازات بناء على منظومة مفتوحة للتفاوض حول المنصب (الأجر، المنح، منحة نهاية الخدمة، منحة السكن، السيارة...)، ويختص بهذا الشكل من الإدماج بعض مؤسسات الاستثمار الخاصة.

يؤثر تباين هذه النسب بشكل واضح وجلي على سيرورة الإدماج المهني ونوعيته لدى عيّنة الدراسة، فالكثافة العدديّة للمتخرّجين في العلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية والعلوم القانونية والآداب واللّغات- المرادفة في كثير من الأحيان لجمهرة التكوين- ترفع من درجات انتقائية سوق الشغل وتضعف من نسب تواجدهم في مناصب الشغل النمطية (أجير دائم)، في حين أنّ تضاؤل عدد المتخرّجين في التخصّصات التقنية -خصوصا في العلوم الطبية- يقلّل من حدة ذلك ويرفع من حظوظ استفادتهم من الشغل النمطي.

يدفع هذا الوصف للقول أنّه كلما كانت تخصّصات المنظومة التكوينية الجامعية أقل انتقائية (من حيث معدلات التحاق الطلبة الجدد بالتخصّصات[22])- وارتفع تعداد المتكوّنين- كلما مارس سوق الشغيل على مخرجات هذه التخصّصات انتقائية صارمة، تضعف من تشغيليتها وترفع من حدّة التمثلات السلبية حول شهادتها نتيجة ارتفاع نسب الهشاشة المهنية لحامليها. والعكس صحيح، إذ كلما رفعت بعض تخصّصات المنظومة الجامعية من مقاييس الانتقائية للحصول على فرصة تكوين فيها (مؤشر : معدلات الالتحاق بالتكوين في الطّب والصيدلة نموذجا) كلما مارس سوق العمل على مخرجات هذه التخصّصات انتقائية سلسة[23].

من هم حاملو الشهادات الجامعية في حالة نشاط مأجور؟

يتوزّع شركاء البحث بطريقة غير متساوية على وضعيات النشاط المهني التي يوفّرها سوق الشغل المحلي، فأكثر من نصف هذه الفئة موجودة في وضعيات نشاط مهني غير

[22] معدّلات الالتحاق بكليات العلوم الاجتماعية والانسانية منخفضة مقارنة مع نظيراتها في باقي التخصّصات، فالتوجيه المركزي يفرض في بداية مسار التكوين تراتبية « مبرّرة »، ولكنها تعكس صورا اجتماعية عن مآلاتها المهنية، فالحائزون الجدد على شهادة البكالوريا يترقّبون في كل سنة المعدلات الدنيا للالتحاق بالتخصّصات المرموقة عندهم (العلوم الطبية) وبالمدارس العليا لتكوين الأساتذة، في حين لا تمثل معدّلات باقي التخصّصات رهانا معتبرا للفائزين أو لأوليائهم.

[23] بيّن التحقيق أنّ فئة حاملي الشهادات في العلوم الطبية لا يعانون من البطالة، كما أنّ نوعية الشغل عندهم متميّزة (أغلبهم مستفيد من عقود عمل دائمة) ، لكن التحقيق بيّن أيضا أن حالات الهشاشة المهنية لست خاصة سوى بحديثي العهد مع الشهادة، وهذا يمهد لفكرة الانتقائية السلسلة التي تنخفض حدتها كلما ارتفعت أقدمية الشهادة.

دائم (59,09 %)، في حين أنّ نسبة من هم في وضعية نشاط مهني مأجور دائم تزيد قليلا عن الربع (26,28 %)، أمّا النسبة الباقية (14,63 %) فتخصّ من هم موجودون في حالات النشاط المقاولاتي/الأعمال الحرّة.

لا تكاد هذه المعطيات تختلف في العموم عن النتائج المسجّلة أثناء تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء (التحقيقات حول الشغل 20152-014-2016-2017-2018)، فالنسب الوطنية لتوزيع اليد العاملة في الجزائر-والتي تأخذ شكلا بنيويا منذ أكثر من عشر سنوات- تعلن أنّ نسبة الأفراد المتواجدين في حالة نشاط مهني مأجور دائم تقارب الثلث، أمّا نسبة من هم في حالات النشاط المأجور غير الدائم تزيد عن نصف الفئة الشغيلة في الجزائر.

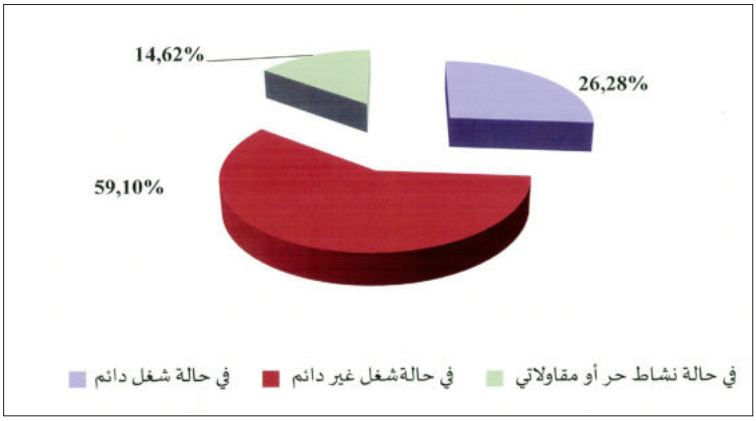

الشكل 6 : توزيع عينة البحث في حالة شغل حسب وضعياتها المهنية
المصدر : فريق مشروع البحث

من هم حاملو الشهادات الجامعية المتواجدون في حالة النشاط المأجور الدائم؟

يمثل القطاع العام أهمّ قطاع مستخدم يوفّر فرص التشغيل المأجور الدائم للمتخرّجين الجامعيين في وهران، إذ تبلغ نسبة المستفيدين من هذه الوضعية ضمنه 76,15 %، بينما تنخفض هذه الأخيرة عندما يتعلّق الأمر بفرص التشغيل في الوضعية نفسها في القطاع الخاص لتقارب 58,32 % من شركاء البحث المنتسبين لهذا القطاع.

ويمثل قطاع الخدمات العام أهمّ قطاع يوفّر فرص الشغل الدائم والإدماج المهني لعيّنة الدراسة، وهذا الوضع يؤشّر على التباين الموجود بين مخرجات خريطة التكوين الجامعي وتشغيلية شهاداتها في علاقتهما مع متطلّبات سوق العمل، فالمتابع لطريقة توزيع حاملي الشهادات المتواجدين في حالة نشاط مهني يبدو له وكأن « الجامعة » تكوّن لقطاع نشاط اقتصادي واحد[24]، وأنّ مخرجاتها ذات قيمة تشغيليّة ضعيفة في باقي قطاعات النشاط.

تجدر الإشارة إلى تواجد التوزيع غير المتكافئ لشركاء البحث على قطاعات النشاط المهني، بحيث تقدّر نسبة إدماجهم في قطاع الخدمات بـ 84,7 %، في حين تنخفض في قطاعي الزراعة والأشغال العمومية ولا تتجاوز- على الترتيب- ما نسبته 0,8 % و1,5 %،

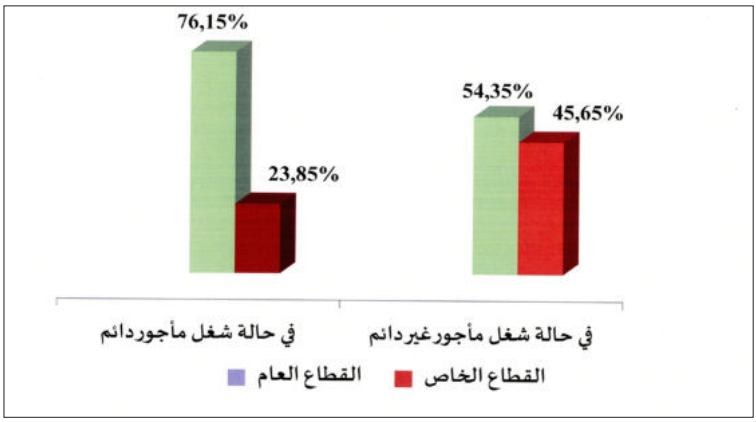

الشكل 7 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية ضمن ظرف العمل المأجور
المصدر : فريق مشروع البحث

وتصل إلى 13 % في قطاع الصناعة. لا ينبغي أن يخفي ارتفاع فرص الإدماج في قطاع الخدمات واقع نوعية الشغل ضمنه، فرغم كثرة استقطابه لحاملي الشهادات الجامعية إلا أنّه لا يوفّر سوى 30,28 % من فرص العمل المأجور الدائم، في حين يتواجد غالبية حاملي الشهادات ضمنه في وضعيات مهنية غير مستقرة من حيث نوعية عقود العمل.

[24] تفاجئ الإعلام الجزائري بعدد المسجلين للاجتياز المسابقات المنظمة من طرف وزارة التربية الوطنية للالتحاق بمنصب أستاذ (جميع الأطوار) وقد بلغ عددهم في مسابقات سنة 2015 أكثر من مليون مسجل للتنافس على ما يعادل 40 ألف منصب عمل. المتتبع للرقم بغض النظر عن خصائص المترشحين يتراء له وكأن الجامعة بتخصّصاتها المختلفة لا تكوّن سوى لقطاع واحد هو قطاع التربية.

تتيح معطيات التحقيق الميداني الكمية منها والكيفية المجال لبناء صورة حول آليات اشتغال سوق الشغل المحلي، فهذا الأخير يعيد ترتيب تشغيلية الشهادات الجامعية وفق حاجاته لها بطريقة غير متساوية بينها، بحيث تصبح المألات المهنية لشركاء البحث تعبيرا عن سيرورة مواجهة مع محـدّدات الإدماج فيه وامتدادا للانتقاء القبلي المتّبع من طرف التوجيه المركزي بعد الحصول على شهادة البكالوريا.

في هذا السياق، يمكن القول أنّ حاملي الشهادات في العلوم الطبيّة -مقارنة مع باقي النظراء من خريجي الجامعات- يمثّلون أبلغ نموذج لتحليل الفوارق بين المألات المهنية وانتقائية التوجيه المركزي، فتخصّصات العلوم الطبيّة[25] (طبيب عام، صيدلي، جراحة الأسنان) التي ترتفع فيها مقاييس الانتقاء القبلي للدخول إلى المنظومة التكوينية الجامعية، مقارنة بتخصّصات العلوم الاجتماعية والانسانية (علم الاجتماع، علم النفس، الديمغرافيا، فلسفة، علوم سياسية) تجد سهولة في مواجهة انتقائية سوق العمل.

وما يمكن الوقوف عنده أيضا انطلاقا من نتائج هذا التحقيق هو تدني تشغيلية حاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات الهندسة، والتي تنعكس أيضا على نسب هشاشتهم المهنية، إذ لا تتجاوز نسبة من هم في حالة نشاط مهني دائم 30 %، وهذه نسبة تكاد تكون قريبة من النسب المسجلة لدى حاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات اللغات والآداب المتواجدين في الوضعية المهنية نفسها.

يبدو تراجع حظوظ استفادة حاملي الشهادات في تخصّصات في علوم الهندسة من ظرف العمل المأجور الدائم مؤشرا هاما على تدني تشغيلية هذه الشهادات « النبيلة »، وعلى تقهقر قيمتها الاجتماعية في منظومة الشغل الحالي مقارنة مع سنوات السبعينيات

[25] على سبيل المثال، يكشف التحقيق الميداني أنّه إذا كان ¾ من حاملي الشهادات الجامعية في العلوم الطبيّة بوهران في حالة نشاط مهني مأجور دائم، فإنّ هذه النسبة تنخفض بشكل جلي لدى حاملي الشهادات في تخصصات العلوم الاجتماعية لتصل لنسبة 15,20 %.

والثمانيات من القرن الماضي بالجزائر، ويمكن القول أيضا أنّ هذا التراجع قد يكون مرتبطا بالخريطة التكوينية الجامعية في ظل نظام LMD، وكذا تقلّص النسيج الصناعي العمومي منذ نهاية فترة تطبيق مخطّطات الاصلاح الهيكلي سنة 1998.

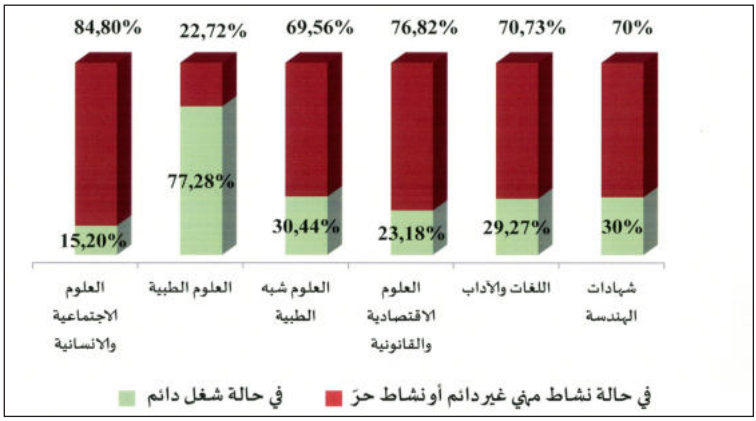

الشكل 8 : توزيع عينة البحث حسب الوضعيات المهنية
المصدر : فريق مشروع البحث

الإدماج المهني في وضعية نشاط مأجور دائم والنوع الاجتماعي

تتساوى نسب الاستفادة من الإدماج المهني ضمن ظرف العمل المأجور الدائم بين الجنسين وتقارب ¼ تعداد عينة البحث. تتوزع هذه النسبة بطريقة تكاد تكون متساوية بين الجنسين، إذ تبلغ نسبة حالة الشغل الدائم عند الإناث 25,94 %، وتصل إلى حدود 26,42 % عند الذكور، وهاتان النسبتان اللتان تعلنان عن نوع من المساواة الجندرية في حظوظ الاستفادة من هذا الظرف المهني النمطي -من حيث النسب- تخفيان عدديّا مظاهر بعض التفاوتات.

بلغ تعداد حاملي الشهادات الجامعية المتواجدين في حالة نشاط مهني مأجور دائم 132 خريجا، يتوزعون على الجنسين كما يلي : 57,57 % عند الإناث، و42,43 % عند الذكور. إذا نظرنا إلى حظوظ الإدماج في النشاط المهني المأجور الدائم بين الجنسين لوجدنا أنّ الذكور -رغم قلة عددهم مقارنة بالإناث- أوفر حظا للتواجد في مثل هذه الوضعية المهنية. تقارب نسب التواجد ضمن ظرف العمل المأجور الدائم قد يخفي حالات عدم تساوي الحظوظ من حيث النوع الاجتماعي بناء على عدم تساوي تعداد فئتي حاملي الشهادات في حالة الشغل النوعي.

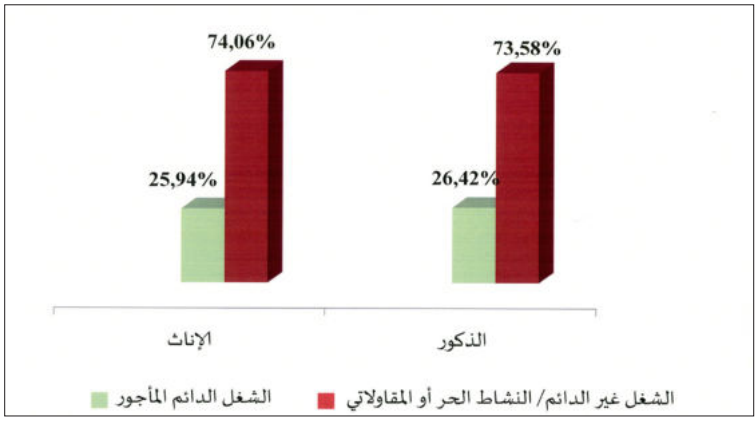

الشكل 9 : الوضعيات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية حسب الجنس
المصدر : فريق مشروع البحث

تبدو فرص الحصول على وضعية نشاط مهني مأجور دائم لدى فئة الذكور أحسن من الفرص المتاحة للإناث عندما يتعلّق الأمر بحاملي الشهادات في تخصّصات العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيّة والعلوم شبه الطبيّة، في حين ترتفع هذه فرص لدى الإناث مقارنة بنظرائهم من الذكور عندما يتعلّق الأمر بالحصول نوعية الشغل نفسها لدى حاملي شهادات اللّغات والهندسة، وتتقارب الحظوظ بين الجنسين عندما يتعلّق الأمر بشهادات العلوم القانونية والعلوم الاقتصادية.

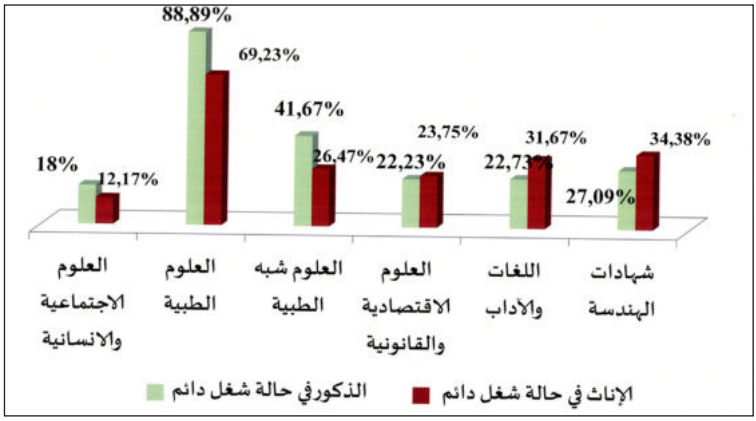

الشكل 10 : توزيع عينة البحث حسب نسب وضعية الشغل الدائم[26]
المصدر : فريق مشروع البحث

حاملو الشهادات الجامعية المتواجدون في حالة النشاط المأجور غير الدائم

يتيح القطاع العام فرصا معتبرة للإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية بواسطة عقود العمل المؤقتة مقارنة مع القطاع الخاص أيضا، إذ نسجّل تواجد ما نسبته 57,70 % من شركاء البحث في هذه الوضعية المهنيّة في القطاع العام، بينما تبلغ نسبتهم في القطاع الخاص 42,30 % .

لا يتوقف التباين بين القطاعين عند اختلاف نسب الإدماج المهني المسجّلة ضمن عقود العمل المؤقتة، بل يكشف التحقيق الميداني أيضا عن تزايد في حدّة التباين النوعي بينهما عندما يتعلّق الأمر بنسب الاستفادة من الحماية والتأمين الاجتماعيين، فإذا كان كل من هم متواجدون في وضعية نشاط مهني مأجور غير دائم في القطاع العام من المستفيدين من حقوق الضمان الاجتماعي فترة نشاطهم المهني، فإنّ هذه النسبة لا تتعدى 53,43 % في قطاع النشاط الاقتصادي غير العمومي، فهذا الأخير، إضافة لكونه لا

[26] النسب المعبّر عنها في هذا الرسم البياني تشير إلى المقارنة بين الذكور والإناث من حيث نسب الاستفادة من الشغل الدائم مقارنة مع باقي وضعيات الشغل الممكنة.

يوفّر القدر الكافي من فرص التشغيل النمطي (خصوصا فرص العمل الدائمة)، فإنّه لا يوفّر القدر الكافي من الحماية الاجتماعية للمنتسبين له، وهذه الخاصية تجعله بعيدا عن نوعية الشغل المأمولة والمطلوب من طرف شركاء البحث، كما تصنّفه في المرتبة الثالثة من حيث اختيارات التشغيل بعد القطاع العام والنشاط الحرّ أو المقاولات الذاتية.

وفي سياق مماثل، لا يختلف توزيع المتواجدين ضمن ظرف العمل المأجور غير الدائم الموزعين على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي عمّا هو مسجل لدى فئة حاملي الشهادات الجامعية المنتسبين لفئة الأجراء الدائمين، فالتحقيق الميداني يظهر أنّ غالبية حاملي الشهادات الجامعية المتواجدين في وضعية أجير غير دائم منتسبون مهنيا إلى قطاع الخدمات (88,1 %)، بينما لا تتعدى نسب إدماجهم المهني في القطاعات الثلاثة الأخرى وفي الوضعية المهنية نفسها (الزراعة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة) ما نسبته 11,9 %.

يؤدي ارتفاع فرص الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية في قطاع الخدمات إلى نتائج عكسية تؤثّر على تشغيلية الشهادة الجامعية وقيمتها في سوق الشغل، فالدراسة الميدانية تؤكد أنّ التمثلات السلبية حول درجات الرضا عن دور الشهادة في صياغة المآلات المهنية (الشهادة لم تساعدني في الحصول على الشغل المأمول) تكاد تكون مترافقة مع وضعيات الهشاشة المهنية التي ينتجها قطاع خدمات الخاص المهيكل وغير المهيكل، ومثل هذه الوضعيات تدفع بعض حاملي الشهادات الجامعية إلى تمديد فترة التكوين الجامعي (التسجيل في الماستر، ماجستير،... أو إعادة التسجيل في مسارات تكوين أخرى)، و/أو إلى الاستثمار في تكون موازي يُأمل منه الرفع من تشغيلية شهادته، أو اللجوء إلى إعادة بعث ومراجعة مشروعه التكويني كليا.

تخصّصات حاملي الشهادات الجامعية المتواجدين في حالة النشاط المأجور غير الدائم

تبرز معطيات التحقيق الميداني أنّ 73,98 % من المتواجدين في وضعية نشاط مأجور غير دائم هم من خريجي معاهد العلوم الاجتماعية والانسانية والعلوم القانونية

والعلوم الاقتصادية واللغات، بينما لا تتجاوز هذه النسبة وفي الوضعية المهنيّة نفسها عند التخصّصات التقنية (علوم طبية، علوم الهندسة، التكوين الشبه طبي) ما نسبته 26,10 % .

عدديا، تبدو حالات الإدماج المهني بواسطة عقود العمل المؤقتة لصيقة بتخصّصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. فهذه التخصّصات تشهد جمهرة في التكوين نتيجة انتقائية سلسة يمارسها التوجيه المركزي الجامعي مثلما تقترحه خريطة التكوين الجامعية (خفض معدلات قبول حاملي شهادات البكالوريا)، وهو ما يؤثر على مألاتها المهنية نظرا للانتقائية الصارمة التي يمارسها سوق التشغيل على حاملي هذه الشهادات. منصب الشغل في « الوظيفة العمومية » أو في قطاعات النشاط المهني العام يمثّل مطلبا مثاليا للشغل وفرصة لإنقاذ مسار تكويني تنتظر العائلة منه جني ثمار استثمارها في تكوين المتخرّج.

تبدو بوادر صعوبات الإدماج المهني بعد التخرّج مرتبطة بشكل غير مباشر بلحظة انتقائية التوجيه الجامعي المستدل عليها بالعلامات المسجّلة في شهادة البكالوريا، ففي هذه المرحلة، تشهد التخصّصات التكوينية ذات انتقائية سلسة جمهرة في التكوين، في حين تعرف تخصّصات أخرى انتقائية صارمة تحدّ من جمهرة التكوين، وهذا الوضع يؤثر بشكل فعّال على تشغيلية حاملي شهاداتها ومألاتهم المهنية.

يمكننا القول أنّ حالة التباين بين المألات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية (علوم طبية/ علوم اجتماعية وانسانية) وتشغيليتها ضمن ظرف العمل المأجور غير الدائم هو انعكاس غير مباشر لانتقائية قبلية تمارسها الخريطة التكوينية الجامعية على حاملي شهادات البكالوريا والتي تضفي تراتبية على التخصّصات التكوينية.

يمكن للمعطيات الميدانية التالية أن تقدم صورة ملموسة عن تباين مسارات الإدماج المهني ضمن ظرف العمل المأجور غير الدائم بناء على تحليل علاقة بين تخصّصات الشهادات الجامعية وتعداد المتكونين :

- تخصصّات العلوم الطبية (طب عام، صيدلة، جراحة الأسنان) هي التخصّصات الوحيدة التي توفّر النسبة المنخفضة للإدماج المهني بواسطة عقود العمل المؤقتة. فضمن شركاء البحث الحاملين للشهادات الجامعية في هذه التخصّصات لا نسجل سوى

18,19 % ممن هم متواجدون في وضعية مهنية غير دائمة، ويمكن القول أنّ تخصّصات العلوم الطبيّة هي الاستثناء الوحيد الذي يعطي أكثر الفرص للتواجد ضمن العمل النمطي، في حين لا تمثل فرص العمل غير الدائمة إلا مرحلة انتقالية لا تلبث أن تزول بفعل تأثير عامل أقدمية الشهادة (تحليل المسارات البيوغرافية لعينّة من حاملي هذه الشهادات).

- تبيّن نتائج الدراسة الميدانية أنّ حوالي 60 % من حاملي شهادات الهندسة موجودون في وضعيات مهنية غير دائمة، وهذا الوضع يعكس تراجع تشغيلية حاملي هذه الشهادات في الوقت الراهن.

- تتساوى نسب الهشاشة المهنية بين حاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم الاجتماعية وتخصصّات اللغات والآداب. فما يقارب من ثلثي حاملي الشهادات في هذين التخصّصين مدمجون مهنيا بواسطة عقود عمل مؤقتة. حالة التماثل في نسب الهشاشة المهنية بين التخصّصين لا تعني أنّ النسب المسجّلة في وضعيات الشغل الدائم متساوية[27].

- تتساوى نسب الإدماج المهني بواسطة عقود عمل غير دائمة بين تخصّصات العلوم القانونية والاقتصادية وتخصّصات العلوم الشبه طبية. ففي هذه التخصّصات تقارب نسب التشغيل بواسطة العقود غير الدائمة ما نسبته 56 % .

الإدماج المهني في وضعية نشاط مأجور غير دائم حسب النوع

يكشف الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية في وضعيات مهنية هشة عن عدم تساوي حظوظ الولوج لسوق الشغل بين الجنسين، فإذا كانت نسبة الإناث المتواجدات في وضعية نشاط مهني مأجور غير دائم تقارب الثلثين لدى فئة حاملات الشهادات الجامعية في وضعية نشاط مهني، فإنّ النسبة المسجّلة لدى نظرائهم من الذكور في الوضعية المهنية نفسها لا تتعدى النصف لدى فئة حاملي الشهادات الجامعية

[27] نسبة التشغيل الدائم في تخصّصات اللغات والآداب (29,27 %) تبدو أعلى من النسبة المسجلة في الوضعية المهنية نفسها عند حاملي شهادات العلوم الاجتماعية والانسانية (15,20 %).

في الوضعية المهنية نفسها. أكثر من ذلك يمكن القول أيضا أنّ حالة النشاط المهني غير الدائم أنثوية (64,87 %) أكثر مما هي ذكورية (35,13 %).

يبدو الإدماج المهني بواسطة عقود الشغل غير الدائمة الشكل الشائع الذي يقترحه سوق الشغل على المتخرّجات الجامعيات في ظل ارتفاع تعدادهن في المنظومة الجامعية. مثل هذه الوضعيات المهنية المتاحة قد تدفع بهذه الفئة نحو تفضيل إطالة عمر التكوين الجامعي هروبا من وضعيتي الهشاشة المهنية والمكوث في المنزل وبحثا عن البقاء بين أسوار الجامعة. وإذا كان التكوين الجامعي قد ضمن قدرا من الانصاف بين الجنسين (نظام تكويني قام على مبدأ الاستحقاق)، فإنّ سوق العمل لا يزال بعيدا عن ضمان الوضع نفسه أثناء سيرورات الإدماج المهني.

أيضا، إذا كانت حالات الهشاشة المهنية الناجمة عن هشاشة عقود العمل المؤقتة تعكس اللامساواة في سيرورات الإدماج المهني بين الجنسين، فإنّ هذا الوضع لا يكاد يتغيّر حتى عندما يتمّ الأخذ بالاعتبار تخصّصات الشهادات الجامعية. فالفوارق بين الجنسين وفق مؤشر الشهادات الجامعية بيّنة هي الأخرى، وقد تصل إلى الضعف عندما يتعلق الأمر بحاملي شهادات التعليم العالي في العلوم الطبية، وقد تتراوح هذه الفروقات ما بين 20 % و30 % عندما يتعلّق الأمر بتخصّصات العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية والاقتصادية والعلوم شبه الطبية، في حين قد تمثّل تخصّصات الهندسة الاستثناء الوحيد الذي يرفع من الهشاشة المهنية عند الذكور مقارنة بالإناث.

	العلوم الاجتماعية والانسانية	العلوم الطبية	العلوم شبه الطبية	العلوم الاقتصادية والقانونية	الآداب واللغات	علوم الهندسة
الذكور حالة نشاط مهني غير دائم	% 54	% 11,1	% 41,67	% 42,26	% 59,09	% 62,5
الذكور حالة نشاط مهني دائم	% 46	% 88,9	% 58,33	% 57,74	% 40,91	% 37,5
المجموع	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

الإناث حالة نشاط مهني غير دائم	% 74,33	% 23,1	% 61,77	% 70	% 66,67	% 56,25
الإناث حالة نشاط مهني دائم	% 25,67	% 76,9	% 38,23	% 30	% 33,33	% 43,75
المجموع	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

الجدول 03 : الوضعيات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية في حالة نشاط مهني
المصدر : فريق مشروع البحث

حاملو الشهادات الجامعية والنشاط المهني غير المأجور (مقاولون ومهن حرّة)

تقدّر نسبة حاملي الشهادات الجامعية المتواجدين في حالة نشاط مهني مقاولاتي أو ضمن المهن الحرّة 14,63 % من مجموع الفئة المتواجدة في حالة نشاط مهني، ويبقى الإدماج المهني في مثل هذه النشاطات غير المأجورة لدى المتخرّجين الجامعيين ضعيفا مقارنة بالتعداد الكلي لشركاء البحث الذي أُجري معهم التحقيق الميداني، إذ لا تمثل هذه الفئة المهنية سوى 8,80 % من مجموع حاملي الشهادات الجامعية المستجوبين وهذا رغم تعدّد السياسات العمومية المحفزّة على إنشاء المؤسسات المصغّرة وتضخّم الخطابات الرسمية حول « المقاولاتية ».

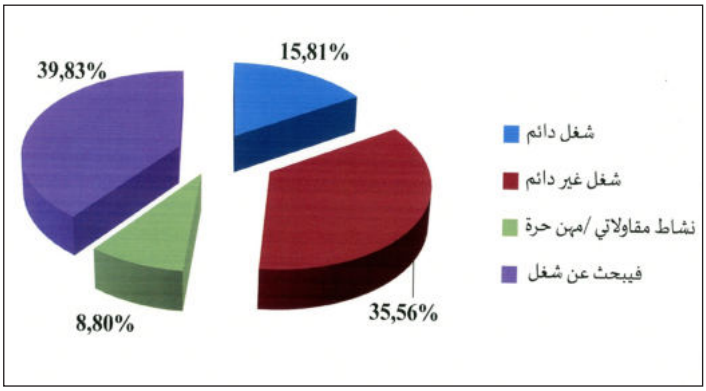

الشكل 11 : توزيع شركاء البحث حسب وضعيتهم المهنية
المصدر : فريق مشروع البحث

تعكس هذه النسبة أيضا سيطرة نموذج الإدماج المهني بواسطة الشغل المأجور على مستوى تمثلات وممارسات وخطابات حاملي الشهادات الجامعية (كما وضّحت ذلك المقابلات)، كما تبيّن في الوقت نفسه محدودية الثقافة المقاولاتية والنشاطات الحرّة لدى شركاء البحث، خصوصا عندما يرتبط الاعتراف الاجتماعي بالشهادات بنوعية مألاتها المهنية وبنوعية الشغل بعد التخرجّ، ففي مثل هذا النوع من مسالك الادماج تترافق الوضعيات المهنية بأشكال متباينة من الازدراء تجاه تكوين جامعي لم يعط الفرصة للتواجد ضمن ظرف العمل النمطي، وتزداد حدّة هذا التمثّل عندما يكون النشاط المهني المستثمر فيه غير مرتبط بتخصّص الشهادة الجامعية. الحال نفسه عند تحليل أولويات الاختيارات المهنيّة لدى حاملي الشهادات البطالين، بحيث تكاد تكون المقاولاتية والنشاطات المهنية الحرّة غائبة عند تقييم رغباتهم المهنية المستقبلية وطلباتهم لحظة بداية تكوينهم الجامعي وبعد نهايتها. حالة الثقافة المقاولاتية والمباردة المهنيّة الفردية والخوف من مخاطر المغامرة المهنية ضمنهما - في ظل محدودية النماذج الناجحة- تعكس جانبا مهما من تمثلات حاملي الشهادات الذين يربطون مألاتهم المهنية المستقبلية بالحلول التي تقدمها السياسات العمومية للتشغيل خصوصا المأجور منه، وهذه الوضعية تستوجب البحث في معوقات تجلي هذه الثقافة من خلال مساءلة منظومات التنشئة (الأسرة، المدرسة، الجامعية، الأحزاب السياسية، الجمعيات،...) ومضامينها المؤسساتية.

يكشف التحقيق الميداني عن تباين بين شركاء البحث في الإدماج المهني عن طريق النشاط المقاولاتي (المقاولة الذاتية خصوصا) والنشاط الحرّ من حيث النوع الاجتماعي، فإذا كانت نسبة تواجد الذكور في مثل هذا المسار المهني تقارب ثلثي فئة المدمجين مهنيا في وفق هذا المسار (67,57 %)، فإنّ نسبة نظرائهم الإناث لا تتجاوز الثلث (32,43 %) في الوضعية المهنية نفسها. وهذه النسبة، وإن كانت تبدو ضعيفة مقارنة مع تعداد المتخرّجات المتواجدات خصوصا في وضعيات مهنية هشّة أو في حالة بحث عن شغل إلا أنّها تبيّن أنّهن متواجدات أيضا في سوق العمل عن طريق المبادرة الفردية، وبعيدا عن القطاع العام الذي يمثل المسار المهني النموذجي عندهن.

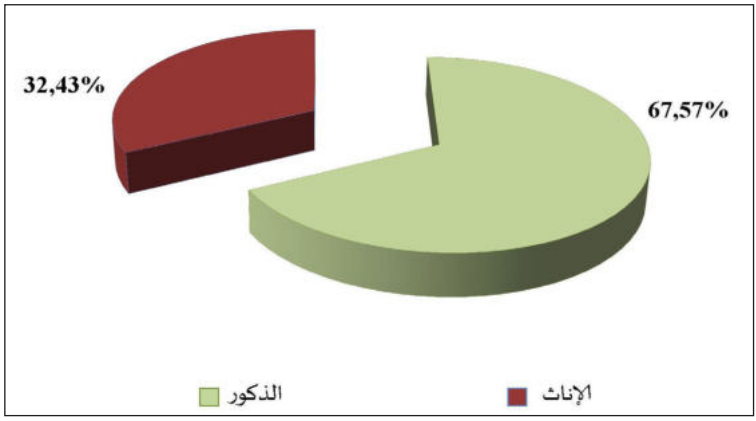

الشكل 12 : توزيع النشاط المقاولاتي لشركاء البحث حسب الجنس
المصدر : فريق مشروع البحث

يجدر التذكير أنّ أقدميّة الشهادة الجامعية تمثّل مؤشرا هاما في تحليل سيرورة الإدماج المهني وفق النشاط المقاولاتي أو الحرّ، فثلثا من هم في هذه الوضعية المهنية انخرطوا في هذا المسار بعد أربعة سنوات من تخرّجهم (66,21 %)، في حين أن نسبة اللجوء إلى هذا الشكل من الإدماج المهني عند الفئة التي لم تمض على تخرّجها الفترة نفسها لا تتجاوز 33,78 %. لقد بيّن تحليل المعطيات الكمية والكيفية أنّ الانخراط في هذه السيرورة المهنية لا يمثل اختيارا سوى لدى سدس من استثمروا في النشاطات المقاولاتية والنشاطات الحرّة، في حين أنّ غالبية شركاء البحث المتواجدين في الوضعية المهنية نفسها لجأت إلى هذا المسار المهني بعد الفشل في الحصول على منصب عمل دائم أو بعد طول مدّة البقاء في النشاط المهني الهش، أو هما معا.

يقدم مؤشر « تخصّص الشهادة الجامعية » صورة عن مسار التكوين الجامعي لدى الفئة التي لجأت أو اختارت النشاط المقاولاتي أو المهن الحرّة لبناء مسار إدماجها المهني، فالتحقيق الميداني يظهر لنا أنّ 75,4 % من المتواجدين في حالة نشاط مهني مقاولاتي أو مهن حرّة حاملة لشهادات جامعيّة في تخصّصات العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية والاقتصادية (32,3 % و43,1 % على الترتيب)، في حين لا تمثل هذه النسبة سوى 1,5 % عند فئة حاملي الشهادات الجامعية في العلوم الطبية الذين تعرف تشغيلية شهاداتهم

في ظرف العمل المأجور نسبا مرتفعة، وترتفع لتقارب 9,2 % بالنسبة لحاملي الشهادات في العلوم شبه الطبية وحاملي الشهادات في علوم الهندسة، وهذه النتائج تعكس في جانب منها صعوبات الحراك المهني الصاعد (الانتقال من نشاط مهني هش إلى نشاط مهني نمطي) وضعف تشغيلية حاملي بعض الشهادات الجامعية المتأثرة بالكثافة العدديّة وجمهرة التكوين والانتقائية السلسة أثناء التوجيه الجامعي.

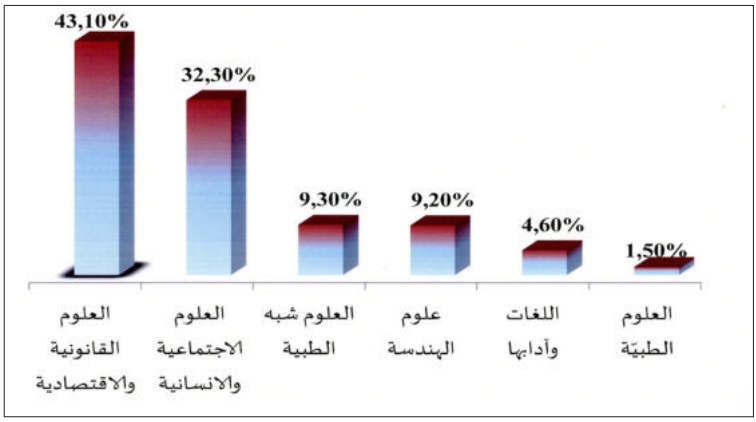

الشكل 13 : تخصّصات حاملي الشهادات في حالة نشاط مهني حرّ أو مقاولاتي
المصدر : فريق مشروع البحث

ويمكن القول أنّ عمليات الإدماج المهني عن طريق النشاط المهني الحرّ أو المقاولاتي تخضع لتأثير انتقائية سوق العمل الذي يعيد رسم تراتبية الشهادات وطبيعة تشغيلها، بحيث تصبح نسب الإدماج المهني لحاملي بعض الشهادات الجامعية في مثل هذه المسارات انعكاسا مباشرا على الصعوبات التي يواجهونها أثناء بحثهم عن الاستفادة من الشغل اللائق وخصوصا المأجور منه.

يجدر التذكير أنّ نوعية الشغل لدى حاملي الشهادات الجامعية الذين اختاروا الإدماج المهني عن طريق النشاط الحرّ / النشاط المقاولاتي أو أجبروا عليه لا ترقى إلى مستوى نسب الإدماج عن طريق عقود العمل المأجورة، فما نسبته 61,11 % من المتواجدين في ضمن هذا الوضع المهني لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية. العمل في مثل هذه الوضعيات المهنية

يختلف عن النشاط المهني المأجور غير الدائم لكن نسبة الهشاشة المهنية فيه تبقى عالية مقارنة مع ما يقترحه القطاع العام أو بعض مؤسسات القطاع الخاص.

ثالثا : محدّدات الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية : انتقائية المرتبطة بالشهادة، قطاع التشغيل والنوع الاجتماعي

ترتبط سيرورة الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية بأربعة مؤشرات تمارس انتقائية مباشرة أو غير مباشرة على المسارات المهنية أثناء سيرورات إدماجها المهني بعد التخرّج وتؤثّر على مألاتهم ومكانتهم ضمن منظومة التشغيل. لقد بيّن تحليل المعطيات الكميّة والكيفيّة أنّ مسارات الإدماج خاضعة في العموم لتأثيرات انتقائية مرتبطة :

- بالشهادة الجامعية.
- بقطاعات التشغيل.
- بالنوع الاجتماعي لحاملي الشهادات الجامعية.
- بالأصول الاجتماعية لحاملي الشهادات الجامعية[28].

نفصّل في هذا الجزء من التقرير في مظاهر هذه الانتقائية التي يمارسها سوق الشغل المحلي في وهران، كما نستعرض على ضوء ذلك مظاهر عدم تساوي حظوظ حاملي الشهادات الجامعية أمام فرص الشغل الممكنة بناء على المؤشرات التي سبق ذكرها.

الشهادة الجامعية في مواجهة « الطبيعة الانتقائية » لسوق العمل : التشغيليّة ومؤشر الأقدمية.

تمثل أقدمية الحصول على الشهادة الجامعية مؤشرا بالغ الأهمية في تحليل سيرورات الادماج المهني لدى حامليها، بحيث تُظهر المقارنة بين شركاء البحث الموزعين بين فئتي المتحصلين على الشهادات قبل سنة 2012 (أي قبل أربع سنوات من تاريخ إجراء التحقيق)

[28] بالنسبة للانتقائية التي يمارسها الأصل الاجتماعي للمتخرّج من الجامعة على مسار الإدماج المهني، أنظر في هذا الكتاب : نوار فؤاد، الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية بوهران (الجزائر) : منطق انتقائي لسوق الشغل المحلي.

وبعدها التوجّه الانتقائي لسوق العمل حالة من تباين الوضعيات المهنية بينهما، فإذا كان ¾ من الحاصلين على شهادة الجامعية قبل 2012 متواجدون لحظة إجراء التحقيق (أفريل 2016) في حالة نشاط مهني، فإنّ هذه النسبة لا تعدوا أن تتجاوز ½ بالنسبة للفئة نفسها التي حصلت عليه بعد تاريخ 2012.

تدفع المعطيات بالقول إلى أنّ حظوظ الحصول على فرصة أو الرفع من تشغيلية الشهادة الجامعية لدى شركاء البحث متعّلقة بشكل بيّن بأقدمية الشهادة (مؤشرنا العددي حول الأقدمية هنا هو : أربع سنوات) والعكس صحيح أيضا.

لقد كشفت المقابلات شبه الموجّة أنّ عدم تساوي حظوظ التشغيل بين حاملي الشهادات الجامعية وفق معيار أقدمية الشهادة في العموم قد يكون نتاجا للعملية الانتقائية التي تمارسها بعض أليات التشغيل العمومي (الوظيفة العمومية، عقود ما قبل التشغيل : التنقيط حسب أقدمية الشهادة) والتي تعطي لسنة الحصول على الشهادة قيمة تفضيلية في الادماج المهني، كما قد تكون أيضا انعكاسا لمطلب « الخبرة المهنيّة » الذي غالبا ما تفرضه بعض المؤسسات الاقتصادية وهذا ما يجعل من سنة الحصول على الشهادة الجامعية في كثير من الأحيان عاملا اقصائيا أمام الوافدين الجدد على سوق العمل.

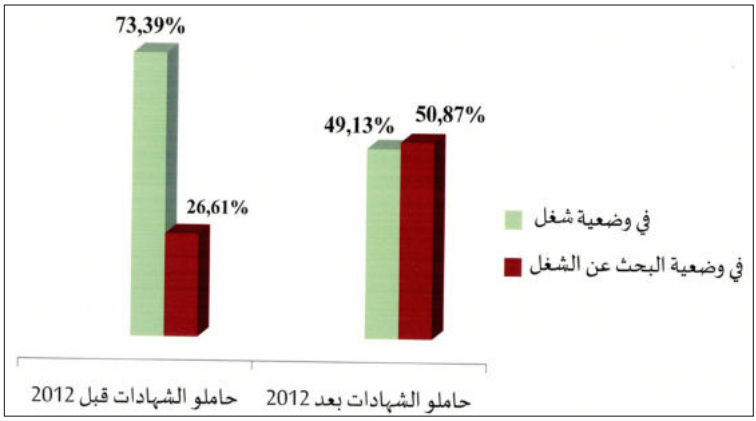

الشكل 14 : أقدمية الشهادة والوضعية المهنية لشركاء البحث
المصدر : فريق مشروع البحث

تدعّم انتقائية سوق الشغل أثناء تحليل الإدماج المهني لشركاء البحث النظرة التفاضلية بين الشهادات الجامعية مؤشرها سنة الحصول عليها (أمام تساوي المؤشرات المرتبطة بتخصّص الشهادة الجامعية، ترجح كفة الشهادة الأقدم). تفسح هذه الانتقائية القائمة على أقدمية الشهادة الجامعية في التشغيل في كثير من الأحيان المجال لاعتبارها مؤشرا على « تأهيل » أكاديمي وتقلّص من حظوظ النظر إليها على أنّها مجموعة من « الكفاءات »، وهذا المنطق الذي تشتغل على أساسه العديد من قطاعات التشغيل يجعل من الوافدين الجدد من حاملي الشهادات الجامعية أمام تحدّي الرفع من تشغيلية شهاداتهم للمنافسة على فرص العمل المتاحة والممكنة خصوصا عندما يتعلّق الأمر بمسابقات التوظيف التي تشرف عليها القطاعات التابعة للوظيفة العمومية.

تنتج انتقائية سوق العمل تراتبية في القيمة التشغيلية للشهادات الجامعية وفق مؤشر أقدمية الحصول عليها. وهذا الواقع يقدّم صورة عن ملامح اشتغال بعض أليّات سوق العمل المحلي، ويفتح المجال للتساؤل عن تأثّر الانتقائية بالمعايير البيروقراطية خصوصا في القطاع العام الذي يجعل من أقدمية الشهادة معيارا بيروقراطيا لترتيب أحقية الاستفادة بين طالبي الشغل، ليصبح الادماج المهني وفق هذا المنحى انعكاسا لمنطق يعتبر الشهادة مؤشرا على « التأهيل » qualification أكثر مما ينظر لها على أنّها مؤشر للكفاءة compétence. وإذا كان الحال مختلفا نوعا ما عندما يتعلّق الأمر بالقطاع الخاص (غالبا مع يطرح السؤال : ما هي كفاءاتك ؟ عوض ما هي شهادتك؟) فإنّ اللجوء لهذا القطاع في بداية المسار المهني قد يكون حتميا للرفع من « التجربة المهنية » والاستفادة من « أقدمية الشهادة » مستقبلا.

ويمكن الاشارة في هذا الصدد إلى أنّ انتقائية السوق وفق مؤشر سنة الحصول على الشهادة الجامعية لا تشتغل بالحدّة نفسها بالنسبة لكل التخصّصات التكوينية، فتحليل المعطيات الميدانية يكشف عن بعض التفاوتات بين شركاء البحث أثناء مسار إدماجهم المهني لكن دون أن يكون لذلك تأثير عن التوجه العام لتشغيلية الشهادات حسب سنة الحصول عليها.

فمثلا، تمثل أقدميّة شهادات الطبّ والصيدلة وطب الأسنان الاستثناء الوحيد الذي يشذّ عن القاعدة الانتقائية بواسطة مؤشر أقدمية الشهادة، فسواء كانت هذه الفئة حاصلة على الشهادة الجامعية قبل 2012 أو بعدها فإنّ نسبة من هم في حالة البحث عن العمل منعدمة، بينما يبدو هذا المؤشر شديد التأثير عندما يتعلّق الأمر بتخصّصات العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، علم النفس، ديمغرافيا، تاريخ، جغرافيا...)، وحاملي الشهادات الشبه طبية، العلوم القانونية والاقتصاد، وعلوم الهندسة، وبدرجة أقل تخصّص اللّغات الذي يتموقع في صفّ أحسن من تخصّصات الهندسة.

	حاملو الشهادات في وضعية بطالة	حاملو الشهادات في وضعية شغل	المجموع
العلوم الاجتماعية قبل 2012 العلوم الاجتماعية بعد 2012	% 23,53 % 52,53	% 76,47 % 47,47	% 100 % 100
العلوم الطبية قبل 2012 العلوم الطبية بعد 2012	% 00 % 00	% 100 % 100	% 100 % 100
العلوم شبه الطبية قبل 2012 العلوم شبه الطبية بعد 2012	% 32 % 53,23	% 68 % 46,77	% 100 % 100
العلوم القانونية والاقتصادية قبل 2012 العلوم القانونية والاقتصادية بعد 2012	% 26,05 % 50,78	% 73,95 % 49,22	% 100 % 100
اللغات والآداب قبل 2012 اللغات والآداب بعد 2012	% 30,14 % 46,55	% 69,86 % 53,45	% 100 %100
علوم الهندسة قبل 2012 علوم الهندسة بعد 2012	% 32,7 % 55	% 67,3 % 45	% 100 % 100

الجدول 04 : الوضعية المهنية حسب سنة التخرّج وحسب تخصّص الشهادة الجامعية
المصدر : فريق مشروع البحث

الشهادات الجامعية في مواجهة « الطبيعة الانتقائية » لسوق العمل : الوضعية المهنية وفق مؤشري سنة التخرّج وتخصّص الشهادة

إذا كان المنطق الانتقائي لتشغيل حاملي الشهادات الجامعية ذو فاعلية ملحوظة عندما يتعلّق الأمر بمؤشر سنة الحصول على الشهادة الجامعية لأنّه يتيح أفضلية التشغيل للمتخرّجين قبل أربع سنوات للتواجد في حالة نشاط مهني، فإنّ هذا المعطى لا يشمل تأثيره على الوضعية المهنية (حالة نشاط دائم، حالة نشاط غيردائم، نشاط حر أو مستخدم) بشكل عام. بمعنى آخر، أنّ أقدمية الشهادة الجامعية قد ترفع من فرص التواجد في حالة نشاط مهني لكنّها لا ترفع من نسب الاستفادة من ظرف العمل النمطي (عمل دائم). أكثر من ذلك، تبدو الهشاشة المهنية نتيجة لعقود العمل غير الدائمة حالة بنيوية وليست ظرفية يعرفها سوق الشغل، خصوصا عندما نعلم أنّ نسب من هم في هذه الوضعية المهنيّة تتجاوز نصف حاملي الشهادات الجامعية بغض النظرعن سنة تخرجهم.

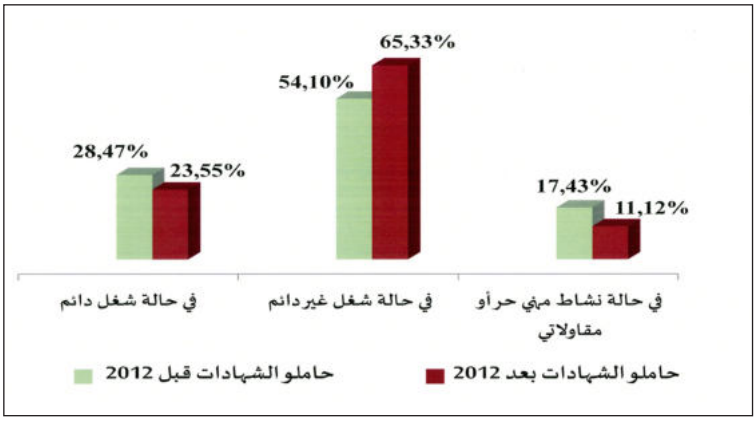

الشكل 15 : الوضعية المهنية حسب سنة الحصول على الشهادة الجامعية
المصدر : فريق مشروع البحث

تدفعنا هذه الملاحظات للقول أنّه إذا كان لأقدمية الشهادة الجامعية دور في الحصول على شغل والتواجد في حالة نشاط مهني، فإنّها ليست بالضرورة ضامنا لتحسين حظوظ الحصول على الوضعية المهنية المحبذة والمتمثلة في حالة الشغل الدائم (التي تقارب حدود

¼ من حاملي الشهادات الجامعية بغضّ النظر عن أقدمية الشهادة). تقارب النسب بين وضعيات الإدماج المهني (شغل دائم، شغل غير دائم، نشاط مقاولاتي/ حرّ) « قبل 2012 وبعدها » يمكن أن يعكس صورة عن سوق عمل محلي لا يعطي لأقدمية الشهادة الدور الحاسم في الحصول على وضعية مهنية مستقرة، فنسبة من هم في حالة نشاط مهني غير دائم تتجاوز في كلا الحالتين النصف (54,10 % قبل 2012، و65,33 % بعد 2012).

تبرز معطيات التحقيق الميداني أيضا أنّ أقدمية الشهادة على عكس دورها في رفع قيمة تشغيلية حامليها إلاّ أنّها لا ترفع من فرص الحصول على منصب عمل نمطي، وهذا قد يدفع للتساؤل عن الطبيعة الستاتيكية أو الثابتة لسوق العمل المحلي، خصوصا في حالة الشغل غير الدائم، والتي تؤشّر على ضعف إمكانيات الحراك المهني لدى حاملي الشهادات الذين يجبرون على القبول بديمومة هشاشة وضعيتهم المهنية على الرغم من نوعية الأجور المقترحة وتوقيت النشاط المهني وطبيعته التي لا تتناسب في العموم مع مؤهلات الشهادة الجامعية.

إذا كان الاعتقاد أنّ حالة الهشاشة المهنية نتيجة لهشاشة عقود العمل المقترحة والممكنة قد تؤدي لتنامي حراك مهني تتجلى مظاهره في تغيير وضعيات العمل وتغيير المستخدم، فإنّ نتائج تحليل المعطيات الكميّة والكيفية تبيّن أنّ شركاء البحث المتواجدين في مثل هذه الوضعيات المهنيّة يحرصون على المحافظة على فرص الشغل الهشّ ويتطلّعون إلى المشاركة في مختلف المسابقات المتاحة. الحرص على البقاء في وضعية الهشاشة المهنية نتيجة هشاشة عقود العمل يكشف عن صعوبات الحراك المهني حتى بين وضعيات الهشاشة كما يبيّن في الوقت نفسه عن صعوبات التحوّل إلى وضعية العمل الدائم أو الولوج إلى عالم المقاولاتية التي تبقى نسبها لدى هذه الفئة تتراوح ما بين 10/1 و10/2 في أحسن الحالات.

العمل وفق عقود الشغل غير الدائمة ليس مجرد فرصة عمل عابرة تسمح لحاملي الشهادات الجامعية بالتواصل مع سوق العمل، خصوصا عندما يكونون في وضعيات طالبي العمل الجدد، بل تكاد تكون حالة لجوء اجتماعي تستوجب عدم التفريط فيها في ظل ندرة فرص العمل النمطي وقلّتها.

وإذا كانت انتقائية سوق الشغل متأثرة بشكل واضح بسنة الحصول على الشهادة وتوهم بتواصل منطق التشغيل الـبيروقراطي (الشهادة الجامعية تأهيل وليست كفاءة)، فإنّ هذه النظرة تفقد فعاليتها التفسيرية عندما يتمّ تحليل المآلات المهنية لحاملي الشهادات في حالة شغل بعد أربعة سنوات (وضعية الشغل الدائم، وضعية الشغل غير الدائم، وضعية العمل الحرّ/ مستخدم)، إذ أنّ الانتقائية ذات الطبيعة البيروقراطية والذي يعطي لأقدمية الشهادة دورا في الحصول على فرصة شغل الأولى لا يملك تأثير على مآلات المهنية بعد سنوات من التخرّج. تبدو الانتقائية متأثّرة بالمنطق البيروقراطي للتشغيل (الشهادة الجامعيّة بوصفها تأهيل وليست كفاءة) ذات فاعلية عندما يتعلّق الأمر بلحظة الحصول على فرصة الشغل، لكنّها محدودة التأثير عندما يتعلّق الأمر بالوضعيات المهنية بعد التخرّج بعد مدة من التواجد في حالة نشاط مهني.

يدفع هذا الوضع للتساؤل عن المعوّقات التي تقف أمام إمكانيات تغيير الوضعيات المهنية لدى شركاء البحث المتواجدين في حالة نشاط مهني هشّ، وعن استراتيجياتهم المهنية في ذلك، كما تدفع للتساؤل عن ملامح « المحظوظين » الذين « نجحوا » في الحصول على منصب عمل دائم أو الذين « اتبعوا مسار المقاولاتية » للخروج من مشكلة الهشاشة المهنية.

الشهادات الجامعية في مواجهة « الطبيعة الانتقائية » لسوق العمل : المواقف من دور الشهادات الجامعية في عملية الإدماج المهني.

تمثل المواقف المعلنة من الأدوار التي يمكن أن تلعبها الشهادة الجامعية محطة هامة في تحليل سيرورة الإدماج المهني، كما تمثل في الوقت نفسه مرحلة أساسية لتحليل تمثلات تشغيلية الشهادة الجامعية بغية الوقوف على جانب من العلاقات المعقّدة بين منظومة التكوين ومنظومة التشغيل.

في هذا السياق، يمثل رصد تمثلات شركاء البحث حول انتظاراتهم الاجتماعية من الشهادة الجامعية سواء نُظر إليها بوصفها مؤشرا على التأهيل الجامعي أو بوصفها مؤشرا على كفاءتهم محطّة هامة في دراسة سيرورات الإدماج المهني. « ما هي مواقف حاملي

الشهادات الجامعية المتواجدين في حالة نشاط مهني من الشهادة الجامعية؟ » هو تساؤل يمكن أن يفتح المجال لمناقشة جانب من العلاقات بين منظومة التكوين ومضامينها واستراتيجيات الفاعلين في مجال التشغيل. يمكن القول أنّ تحليل مواقف حاملي الشهادات الجامعية يسهم في فهم وعيهم بانتقائية منظومة التشغيل خصوصا وأنّها ترفع من تشغيلية بعض الشهادات وتقلّص من تشغيلية شهادات أخرى.

أظهرت المعطيات المتحصل عليها من تحليل مواقف حاملي الشهادات الجامعية أنّ حالات التواجد في وضعية نشاط مهني ليست مرادفة للرضا عن تشغيلية الشهادة الجامعية، كما أنّها لا تعني أيضا الرضا عن نوعية المسار التكويني أو التخصّص الجامعي بعد نيل شهادة البكالوريا، فإذا كان 56,94 % من المستجوبين المتواجدين في حالة نشاط مهني فترة إجراء التحقيق يشيرون إلى الدور الإيجابي للشهادة الجامعية في سيرورة بحثهم عن التواجد ضمن حالات الشغل الممكنة، فإنّ نسبة لا يستهان بها (43,06 %) قد عبّرت عكس ذلك، بحيث اعتبرت أنّ الشهادة الجامعية (سواء بوصفها مؤشر على التأهيل أو الكفاءة) لم يكن لها أي دور إيجابي في تسهيل الحصول على منصب شغل.

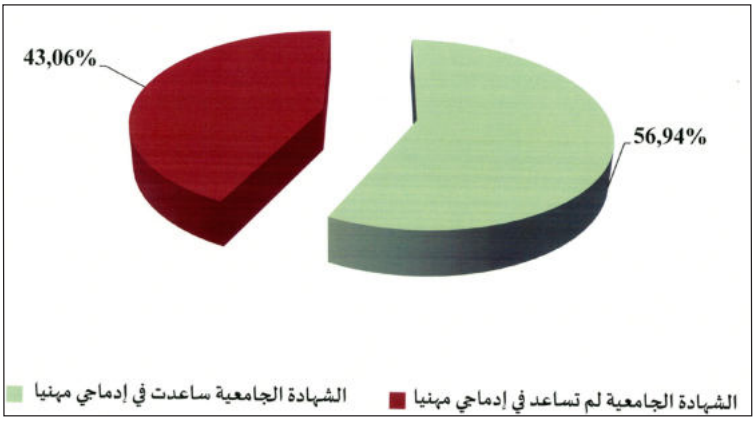

الشكل 16 : الموافق من تشغيلية الشهادة الجامعية
المصدر : فريق مشروع البحث

تمثل تجارب البحث عن الشغل لدى شركاء البحث فرصة لاكتشاف مواقفهم من تشغيلية شهاداتهم الجامعية مقارنة مع الصوّر التي شكّلها المستجوبون حول مصيرهم المهني قبل التكوين، فسيرورة البحث عن الإدماج المهني انطلاقا من الاستثمار في مسار التكوين الجامعي المتوّج بشهادة جامعية غالبا ما يصاحبه الوقوف على مفارقة العلاقة « المعقّدة » بين منظومتي التكوين والتشغيل.

تبيّن المعطيات الميدانية أنّ أقدمية سنة الحصول على الشهادة الجامعية ترفع من نسبة عدم الرضا عن دورها في صياغة سيرورة الإدماج المهني خصوصا عندما يترافق ذلك مع وضعية الهشاشة المهنية أووضعية البحث عن الشغل، بينما ترفع حداثتها المرتبطة بحالة نشاط مهني من درجات الرضا بدورها. يمكن القول أنّ تجارب البحث عن الشغل، ومدّة ذلك، وكذا فترات التواجد في الوضعيات المهنية المتباينة (عمل دائم، مؤقت، عمل حرّ، نشاط مقاولاتي) تمثّل أهمّ العناصر المؤثّرة في بناء المواقف الإيجابية أو السلبية من الدور المهني للشهادة الجامعية في الإدماج، كما تعلن عن جوانب من وعي شركاء البحث بالانتقائية التي تميّز سوق الشغل المحلي بوهران.

تَجْمع تصريحات حاملي الشهادات الجامعية قبل سنة 2012 بشكل جليّ بين دور الشهادة الجامعية ونوعية الشغل وطرق الحصول عليه، خصوصا عندما لا تكون فرص الشغل متناسبة مع التمثلات السابقة حول تشغيلية الشهادة التي تمّ تشكيلها قبل لحظة التخرّج، أو عندما لا تمنح هذه الوضعية المهنية أملا في بناء مسار مهني تطوّري. المواقف السلبية من « أجر غير المناسب » و« توقيت العمل غير القانوني » و« وضعياته التي تقصي من منظومات الحماية الاجتماعية » ... كلها مؤشرات تنتج عدم الرضا عن دور المهني للشهادات الجامعية، لأنّ التجارب الممكنة أو المتاحة لا تتناسب مع ما هو مأمول أو ما هو منتظر من طرف شركاء البحث.

بعض هذه المواقف المعلنة حول الأدوار التي لعبتها الشهادة الجامعية في مسار إدماجهم المهني يمكن الوقوف على حدّتها بمجرد ربطها بالوضعيات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية أثناء فترة إجراء التحقيق الميداني. أولى الملاحظات التي يمكن أن نشير إليها هو أنّ الشغل الدائم بوصفه شكلا نمطيا للعمل اللائق لدى تمثّلات شركاء البحث

يرفع بشكل واضح من درجات الرضا عن دور الشهادة الجامعية في الإدماج المهني (5/4 من حاملي الشهادات في حالة نشاط مهني دائم راضون عن دور الشهادة في مسار إدماجهم المهني)، بينما تنخفض هذه النسبة لدى حاملي الشهادات الجامعية المتواجدين في حالات النشاط الحرّ أو النشاط المقاولاتي (10/7 من المبحوثين عبروا عن عدم رضاهم عن دور الشهادة الجامعية في سيرورة إدماجهم المهني، كما اعتبروا أنّ فترة تكوينهم الجامعي كانت فترة ضائعة من حياتهم لأنّ طموحاتهم بعد التخرّج لا تتناسب مع الأدوار التي رسموها لشهاداتهم).

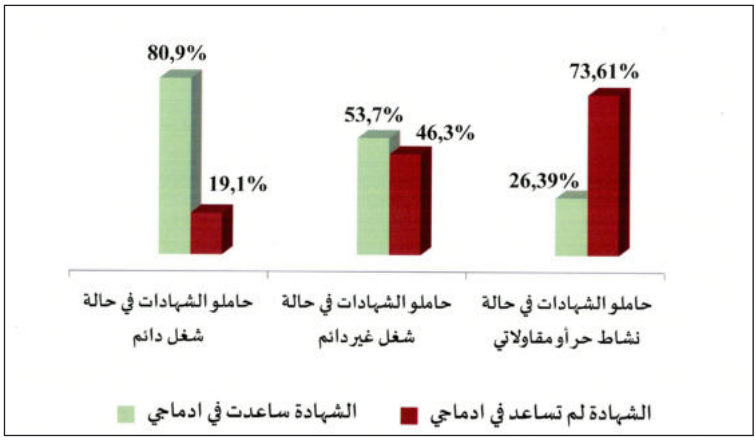

الشكل 17 : الرضا عن تشغيلية الشهادة الجامعية حسب الوضعية المهنية
المصدر : فريق مشروع البحث

تعكس المقارنة بين المشاريع المهنية (الشغل الدائم / النشاط الحرّ أو المقاولاتي) لدى حاملي الشهادات الجامعية المواقف المتناقضة من دور الشهادة الجامعية في تسهيل عملية الإدماج المهني، وتزداد تناقضا عندما نعلم أنّ حالات النشاط الحرّ والنشاط المقاولاتي المستثمر فيه غير متناسبة تماما مع التكوين الجامعي المتحصّل عليه خلال مسارهم الجامعي، وأنّ التواجد في مثل هذه الوضعيات المهنية لم يكن لدى الغالبية إختيارا أوّليا بل جاء بعد تجارب مهنية باءت بالفشل بعد سعيها الحصول على فرصة شغل لائق.

ما نودّ الإشارة إليه في هذا السياق، هو أنّ المواقف المعلنة من الدور المهني للشهادات الجامعية توضّح أيضا الوجه الآخر للانتقائية الذي يتلازم فيه الموقف من الجامعة مع الموقف من منظومة الشغل، وتبيّن عن وعي المتخرّجين بتشغيليّة لشهاداتهم، فالعمل المأجور الدائم، على قلّة نسبته وندرة فرصه يبقى مرادفا للرضا عن دور الشهادة الجامعية، بينما يمثل العمل غير الدائم وغير المأجور حالات عدم الرضا عن دور الشهادة الجامعية وعن عدم الرضا على المسار التكويني في الجامعة (الجامعة ما تخرجش، جامعةضياع الوقت، كان لازم نفكر في ذلك من قبل).

فترة التخرج	الشهادة لم تساعد في إدماجي مهنيا	الشهادة ساعدت في ادماجي مهنيا	المجموع
حاملو الشهادات في وضعية شغل دائم قبل 2012	% 20	% 80	% 100
حاملو الشهادات في وضعية شغل دائم بعد 2012	% 17,6	% 82,4	% 100
حاملو الشهادات في وضعية شغل غير دائم قبل 2012	% 52,7	% 47,3	% 100
حاملو الشهادات في وضعية شغل غير دائم بعد 2012	% 39,6	% 60,4	% 100
حاملو الشهادات في وضعية شغل حر/ مقاولاتي قبل 2012	% 79,16	% 20,84	% 100
حاملو الشهادات في وضعية شغل حر/ مقاولاتي بعد 2012	% 62,50	% 37,5	% 100

الجدول 05 : الرضا عن الشهادة تشغيلية الشهادة الجامعية وفق أقدميتها
المصدر : فريق مشروع البحث

يمكن لتحليل مواقف شركاء البحث المتواجدين في حالة نشاط مهني من الأدوار المهنية للشهادة حسب التخصّصات العلمية أن تسهم في إثراء مقاربتنا حول درجة وعيهم بالانتقائية التي يمارسها سوق الشغل وتأكيد بعض الاستنتاجات السابقة حول تراتبية تشغيلية الشهادات. وفي هذا السياق، يأتي حاملو الشهادات في العلوم الاجتماعية

والإنسانية والذين يجدون صعوبات معتبرة في مواجهة انتقائية سوق التشغيل في أولى مراتب عدم الرضا على الدور المهني للشهادة، متبوعون بحاملي الشهادات في تخصّصات العلوم القانونية والعلوم الاقتصادية والآداب ولغاتها، بينما تسجّل النسب المرتفعة للرضا عن الدور المهني للشهادة الجامعيّة لدى حامليها في العلوم الطبيّة، وبدرجة أقل لدى حاملي الشهادات في تخصّصات العلوم شبه الطبية، في حين تسجّل تخصّصات العلوم الطبيّة والشبه طبيّة والهندسة أعلى نسب الرضا عن الأدوار التي لعبتها الشهادة الجامعية، بينما تتخّذ المواقف نفسها لدى حاملي الشهادات في اللّغات والعلوم القانونية والاقتصادية منزلة وسطا.

توضّح مثل هذه النتائج ملامح بنية هرمية لانتقائية سوق العمل مشكّلة وقف المواقف المعلنة حول الدور المهني للشهادة الجامعيّة، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- ترتفع صعوبات الإدماج المهني لدى حاملي شهادات العلوم الاجتماعية وترتفع معها المواقف السلبية من « الشهادة الجامعية » (المواقف السلبيّة من المسار التكويني، من المنظومة المعرفية غير المتناسبة مع متطلبّات السوق، من الأساتذة ...) مقارنة مع باقي تخصصات التكوينية الموجودة في جامعات وهران. النشاط المهني غير الدائم، وعدم تناسب النشاطات المهنية مع تأهيل الشهادة وطول مدّة الهشاشة المهنية هي أهمّ عناصر المؤثّرة في تشكّل هذه المواقف (حالات تدني الكفاءة المهنية عدم تلاؤمها (déqualification). علينا الإشارة إلى أنّ المواقف السلبية من الشهادات الجامعية في هذه التخصّصات متناقضة مع المواقف المعلنة حول الرضا عن التوجيه الجامعي، فما نسبته 92,63 % من حاملي الشهادات الجامعية في هذه التخصّصات عبروا عن رضاهم عن التوجيه بعد نيل شهادة البكالوريا[29] عندما سئلوا عن ذلك.

[29] يتحدّث الكثير من الطلبة المستجوبين بطريقة إيجابية عن أهمية التكوين في تخصصات العلوم الاجتماعية، ويثيرون في الوقت نفسه صعوبات في اعتراف سوق العمل بهده التخصصات. « هذه التخصصات مشي تاع بلادنا » هو لسان حال خريجي العلوم الاجتماعية المتواجدين في البطالة أو في حالات نشاط مهني غير دائم، أو الذين أجبروا على عدم التصريح بشهادتهم من أجل الاستفادة من حق الدخول إلى مسابقات التوظيف التي لا تتطلب شهادات جامعية أو ...الوعي بأهمية التخصّص الجامعي في العلوم الاجتماعية يعاديه الاعتراف بالقيمة التوظيفية لها، و « قريت باطل » هو احسن توصيف لهذه المفارقة.

- تنخفض صعوبات الإدماج المهني لحاملي الشهادات الطبية (طبيب عام، طبيب أسنان، صيدلي) وتنخفض معها المواقف السلبية من دور الشهادات الجامعية، وهذا الوضع متأثّر بتشغيلية الشهادة والوضعية المهنيّة ونوعيّة النشاطات الممارسة.

	الشهادة لم تساعد في إدماجي	الشهادة ساعدت في إدماجي مهنيا	المجموع
العلوم الاجتماعية	% 63,33	% 36,67	% 100
العلوم الطبية	% 4,54	% 95,46	% 100
العلوم شبه الطبية	% 28,88	% 71,12	% 100
العلوم القانونية والاقتصادية	% 46,25	% 53,75	% 100
اللغات والآداب	% 40,50	% 59,50	% 100
علوم الهندسة	% 27,27	% 72,73	% 100

الجدول 06 : الرضا عن تشغيلية الشهادات الجامعية حسب تخصّصها التكويني
المصدر : فريق مشروع البحث

تبيّن أيضا المواقف المعلنة من الدور المهني للشهادة الجامعية في الإدماج لدى لحاملي الشهادات الجامعية اختلافا جذريا بين تمثّلات الذكور والإناث، بحيث تكشف النتائج أنّ حاملات الشهادات الجامعية هنّ أكثر رضا عن هذا الدور في مسار بحثن عن الشغل مقارنة بالذكور (الحصول على فرصة الشغل الأولى)، وهذه فروق قد تؤشّر على اختلافات الموجودة بين الجنسين من حيث الانتظارات المهنية بعد التخرّج، وقد تدلّ في الوقت نفسه عن اختلاف تراتبية المشاريع بين الجنسين بعد الدراسة (مشروع مهني، مشروع الزواج، مشروع الهجرة، مشروع مواصلة الدراسة). تعميق هذا النتائج عن طريق المقاربات الكيفية يمكن يثري النقاشات السابقة حول التقسيم الاجتماعي للعمل منظور له من زاوية النوع الاجتماعي عند خريجي الجامعات.

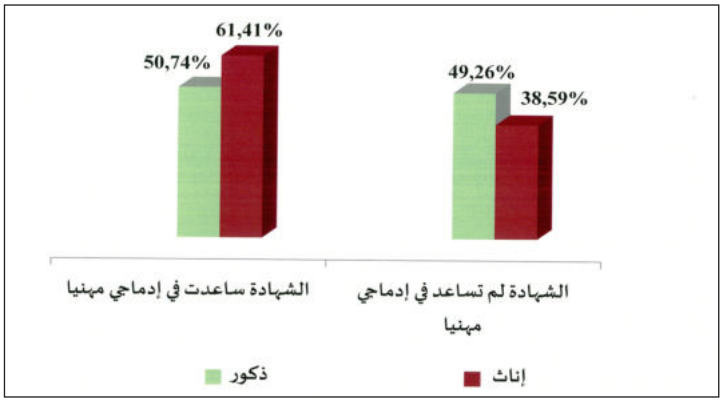

الشكل 18 : الرضا عن تشغيلية الشهادات الجامعية حسب تخصّصها والنوع الاجتماعي
المصدر : فريق مشروع البحث

تجدر الإشارة إلى أنّ التباين بين الجنسين حول الأدوار المهنية لشهادة الجامعية لا يلبث أن يزول عندما يتمّ الأخذ بالاعتبار تأثير نوعية الوضعية المهنية (أجير دائم/ أجير غير دائم/ نشاط مقاولاتي/ نشاط مهني حرّ) للجنسين على هذه المواقف، بحيث نسجل تقاربا في المواقف من الشهادة بين الجنسين المتواجدين في حالة نشاط مهني نشاط مأجور دائم، وتتقارب بينهما أيضا عندما يتوجدان في الوضعية نفسها ضمن ظرف العمل المأجور غير الدائم، وهنا يمكن القول أن الوضعية المهنية (أجير دائم/ أجير غير دائم/نشاط مقاولاتي/ نشاط مهني حرّ) أكثر تأثيرا على المواقف من الأدوار الاجتماعية للشهادات الجامعية مقارنة بتأثيرات النوع الاجتماعي لشركاء البحث.

الوضعية المهنية حسب الجنس	الشهادة لم تساعد في الإدماج المهني	الشهادة ساعدت في الإدماج المهني	المجموع
ذكور في حالة نشاط دائم	% 21,4	% 78,6	% 100
إناث في حالة نشاط مهني دائم	% 7,3	% 82,7	% 100
ذكور في حالة نشاط مهني غير دائم	% 49	% 51	% 100
إناث في حالة نشاط مهني غير دائم	% 44,9	% 55,1	% 100

الجدول 07 : الرضا عن تشغيلية الشهادات الجامعية حسب الوضعية المهنية والنوع
المصدر : فريق مشروع البحث

الشهادات الجامعية في مواجهة « الطبيعة الانتقائية » لقطاعات التشغيل في سوق العمل

تمثل الخدمات أهم قطاع نشاط اقتصادي مستحدث للفرص للإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية، فما نسبته 84,29 % من شركاء البحث متواجدون في حالات نشاط مهني ضمن هذا القطاع، بينما لا يتعدى تواجد البقية في قطاعات الثلاثة الأخرى مجتمعة (الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية) 15,71 % .

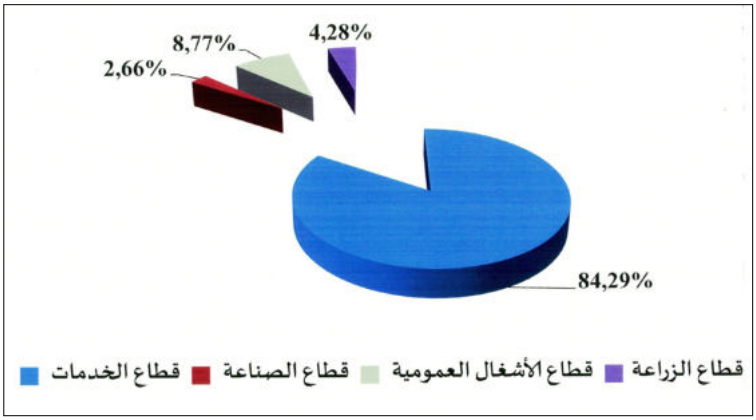

الشكل 19 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية حسب قطاعات النشاط الاقتصادي
المصدر : فريق مشروع البحث

تبيّن القراءة الأولية لهذه المعطيات، حدّة الانتقائية التي تمارسها قطاعات الصناعة والأشغال العمومية والزراعة والتي تبدي تفضيلها الإدماج لغير حاملي الشهادات الجامعية. لا ينفي هذا الوضع وجود طابع انتقائي في قطاع الخدمات على الرغم من ارتفاع نسبة حاملي الشهادات الجامعية ضمنه، خصوصا عند النظر إلى توزيع حاملي الشهادات على مختلف الوضعيات المهنية الممكنة ضمنه (وضعية اجير دائم، وضعية أجير غير دائم، وضعية شغل حر أو مقاولاتي) والتي تبين الاتجاهات التالية :

- يوفّر قطاع الخدمات أكثر فرص التشغيل مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية، ولكنه مع ذلك ينتج أكثر نسب الشغل هشاشة نتيجة ارتفاع نسبة حاملي الشهادات

في وضعية الأجير غير الدائم وضعف نسب استفادتهم من منظومة الحماية الاجتماعية الممكنة، لذا فإنّ توفّر فرص الإدماج في هذا القطاع لا يعني بالضرورة ارتفاع نسب نوعية الشغل اللائق لحاملي الشهادات الجامعية.

- ينتج قطاع الخدمات انتقائية تعيد ترتيب الكفاءات التي يحتاج إليها وفق مؤشر تخصّص الشهادة الجامعية. وهذه التراتبية تنعكس على الوضعيات المهنية التي يحتلها حاملو الشهادات الجامعية ضمنه، بحيث يعطي لشهادات معينة فرص التواجد ضمن ظرف العمل المأجور الدائم أو الشغل اللائق، ويصنّف أخرى ضمن ظرف العمل المأجور غير الدائم، ويحيل الباقي إلى وضعيات النشاط الحرّ أو المقاولاتي.

- قطاع الخدمات، وإن كان عدديا يوفّر أكثر الفرص للتواجد ضمن ظرف العمل المأجور الدائم، إلا أنّه يتواجد في المرتبة الثانية، من حيث نسب الشغل الدائم فيه بعد القطاع الصناعي، فهذا الأخير لا يوفر عدديّا الفرص نفسها ولكن يضمن نسبيا أفضل لنوعية الشغل مقارنة بقطاع الخدمات.

وبصفة عامة، يمكن القول أنّ شركاء البحث من حاملي الشهادات الجامعيّة يواجهون أثناء مسار إدماجهم المهني انتقائية مزدوجة تمارسها قطاعات النشاط الاقتصادي وتتمظهر في الشكلين التاليين :

- **الشكل الأوّل** من هذه الانتقائية حاد تختصّ به قطاعات الصناعية، الأشغال العمومية والزراعة، إذ يقلّص من حظوظ الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية بغض النظر عن تخصّص شهاداتهم أو جنسهم أو سنة حصولهم على الشهادة الجامعية أو أصولهم الاجتماعية.
- **الشكل الثاني** من الانتقائية - والذي يبدو أنّه أقل حدّة مما هو موجود في القطاعات الثلاثة السالفة الذكر - فيختصّ بها قطاع الخدمات الذي يوفّر كميا عددا معتبرا من فرص الشغل ولكن في المقابل لا يضمن سوى نسبة ¼ تقريبا من الشغل النمطي.

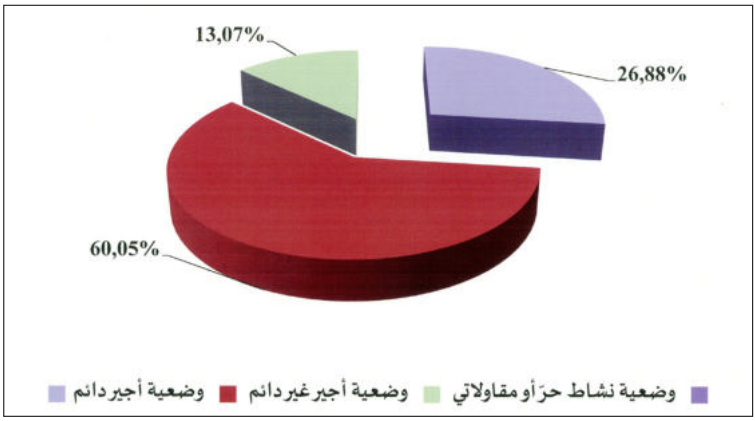

الشكل 20 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية حسب نوعية النشاط المهني في قطاع الخدمات
المصدر : فريق مشروع البحث

النوع الاجتماعي لحاملي الشهادات الجامعية وانتقائية قطاع الخدمات

يمارس قطاع الخدمات، على غرار باقي قطاعات النشاط الاقتصادي انتقائية أثناء الإدماج المهني وفق مؤشر النوع الاجتماعي لحاملي الشهادات الجامعية، إذ يكشف التحقيق الميداني أنّ الفئة الأنثوية من شركاء البحث هي الفئة الأكثر تواجدا في هذا القطاع مقارنة بالفئة الذكورية، بحيث تبلغ نسبتهن ضمن هذا قطاع ما يقارب 60,29 %، بينما لا تتعدى نسبة الذكور في القطاع نفسه فيه ما نسبته 39,17 %.

يتيح قطاع الخدمات أكثر فرص الإدماج المهني للتواجد الأنثوي مقارنة مع باقي قطاعات النشاط الاقتصادي (الصناعة، الزراعة، الأشغال العمومية) التي تشهد هيمنة ذكورية على ملامح المهنية ضمنها. هذا الامتياز العددي الذي يبدو للوهلة الأولى خصوصية هذا قطاع لكونه يفضّل الإناث على حساب الذكور، لا يعدو أن يزول عند المقارنة بين الوضعيات المهنية التي يحتلها الجنسين ضمنه، إذ يتجلى منطق انتقائي التفضيلي يرجح كفّة الأقليّة العدديّة (الذكور من حاملي الشهادات الجامعية) من حيث نسب استفادتهم من الشغل اللائق على حساب الأغلبيّة العدديّة (الإناث من حاملات الشهادات الجامعية)، وهذا الوصف تبيّنه المعطيات التالية :

- تتواجد الإناث من حاملات الشهادات الجامعية- أكثر من نظرائهم الذكور- في قطاع الخدمات في هشاشة مهنيّة تترجمها نوعية عقود عملهن، وإذا كانت نسبتهن في هذه الوضعيات المهنية تقارب ثلثي مجموع الإناث المتواجدات في قطاع الخدمات، فإنّ ذلك لا يمثّل سوى النصف بالنسبة للذكور في الوضعية المهنية نفسها وفي القطاع نفسه.

- قطاع الخدمات هو أكثر قطاعات النشاط الاقتصادي تكريسا لحالات اللامساواة بين الجنسين من حيث نوعية الشغل، ومن حيث طبيعة عقود الإدماج المهني، ومن حيث درجات الاستفادة من الحماية الاجتماعية. أكثر من ذلك، يمكن القول أنّ قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات مساهمة في تراجع تشغيليّة العديد من الشهادات الجامعية وفي التقليل من قيمتها خصوصا عندما تكون المسارات المهنية المستثمر فيها بعد أكثر من أربع سنوات مرادفة لوضعيات الهشاشة وعدم الاستقرار المهني وضياع التأهيل la déqualification .

- لا يتيح قطاع الخدمات الفرص نفسها بين الجنسين للتواجد ضمن وضعيات النشاط الحرّ أو النشاط المقاولاتي، بحيث يعتبر هذان المجالان المهنيان ضمن هذا القطاع ذكوريان بامتياز. فإذا كانت نسبة الذكور المدمجين مهنيا ضمن الشغل الحرّ أو النشاط المقاولاتي تمثل 25,61 % مقارنة بمختلف الوضعيات المهنية الممكنة (شغل دائم، شغل غير دائم نشاط حرّ/مقاولاتي)، فإنّ نسبة نفسها لدى الإناث لا تتعدى 4,82 %.

- تفوقّ الإناث على الذكور -بصفتها الحالة الوحيدة المعكوسة للامساواة بين الجنسين- مرتبط بالإدماج المهني بواسطة عقود العمل المأجور الدائم، بحيث أنّ نسبة حاملي الشهادات من الذكور في وضعية شغل دائم مأجور في قطاع الخدمات تقدر بـ 15,61 %، في حين أنّ هذه النسبة ترتفع بثلاث نقاط لتصل عند فئة الإناث المتواجدات ضمن الوضعية المهنية نفسها إلى حدود 28,11 %.

تقدم هذه المعطيات الميدانية صورة عن انتقائية يمارسها سوق الشغل وفق مؤشر النوع الاجتماعي في قطاع الخدمات، والذي يبدو أنّه يفتح المجال للجنسين في مجال الإدماج المهني، ولكنه ينتج اللامساواة من حيث حظوظ الإدماج المهني بين الجنسين،

إذ يرفع من درجة الهشاشة المهنية عند الإناث ويقلّص حظوظ تواجدهن في النشاطات المهنية الحرّة والمقاولاتية. قد يرجع هذا التمايز الاجتماعي بين الجنسين لطبيعة التقسيم الاجتماعي للعمل والذي يحيل أغلب المتخرّجات نحو عدد محدود من القطاعات النشاط المهني الخدماتي (نشاطات مهنيّة مسموح بها اجتماعيا) وهذا ما يؤدي إلى ظهور النتائج العكسية تنتج حالات التشبع المهني في هذا القطاع.

تخصّصات حاملي الشهادات الجامعية وانتقائية قطاع الخدمات

يتواجد حاملو الشهادات الجامعية بطريقة غير متساوية في قطاع الخدمات، لكن أهم ميزة نسجّلها في هذا القطاع هو التواجد المعتبر لحاملي الشهادات في تخصّصات العلوم الاجتماعية والانسانية واللغات ضمنه بحيث تبلغ نسبتهم ¾، بينما لا تزيد نسبة تواجد باقي حاملي الشهادات ذات الطابع التقني عن ¼ تقريبا.

تظهر هذه النتائج الانتقائية المزدوجة الذي سبقت الإشارة إليها، فمثلا، تسجّل تخصّصات العلوم الانسانية واللّغات والعلوم الاجتماعية حضورا ضعيفا في قطاعات النشاط الصناعي والزراعي والأشغال العمومية، ولكن قطاع الخدمات لا يوفّر حظوظ التشغيل لغالبيتها سوى ضمن مسارات الإدماج المهني الهشّ على وجه الخصوص.

يمكن أن نستنتج بعض ملامح انتقائية قطاع الخدمات وفق مؤشّر تخصّص الشهادة الجامعيّة من خلال المعطيات الميدانية التالية :

- تشهد تخصّصات العلوم الطبيّة أعلى نسب الإدماج المهني بواسطة العمل النمطي (ظرف العمل المأجور الدائم)، وتقدر نسبة ذلك بـ ¾ من مجموع حاملي شهادات في هذه التخصّصات، وهذه النسبة تبيّن أنّ الحصول على شهادات في العلوم الطبية هو مرادف للإدماج المهني النمطي في هذا القطاع.

- تخصّصات العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، علم النفس، ديمغرافيا، علوم سياسية...) هي التخصّصات التي تشهد أدنى نسب التشغيل الدائم (16,04 %)، وهي التخصّصات التي تتمركز فيها أعلى نسب الهشاشة المهنية بواسطة عقود العمل غير الدائمة (66,98 %). تظهر هذه المعطيات الطابع الانتقائي الممارس من طرف قطاع

الخدمات على تخصّصات العلوم الاجتماعية والانسانية والتي تمثل ما نسبته 25,60 % من مجموع الشهادات المتواجدة في هذا القطاع. يمكن القول أنّ مسار الإدماج المهني الهش لحاملي الشهادات في تخصّصات العلوم الاجتماعية والانسانية في قطاع الخدمات ظاهرة بنيويّة، خصوصا عندما نعلم أنّ أقدميّة الشهادة الجامعية لا تساعد في غالب الأحيان على تجاوز صعوبات الإدماج ومواجهة الانتقائية ولا تنتج حراكا مهنيا نوعيا (الانتقال من ظرف الشغل الهش إلى ظرف العمل النمطي).

- تضمن تخصّصات العلوم شبه الطبية واللّغات نسبا معتبرة من حظوظ التواجد ضمن ظرف العمل المأجور الدائم مقارنة مع تخصّصات العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية وتخصّصات الهندسة وتعادل 30 %، لكن الفارق بين هذين التخصّصين يكمن في نسب التواجد ضمن النشاط الحرّ أو المقاولاتي، والتي تشهد ضعفا في تواجد حاملي شهادات اللّغات مقارنة بتخصّص العلوم شبه الطبية.

- النشاط المقاولاتي أو الشغل الحرّ في قطاع الخدمات هو خاصية حاملي شهادات العلوم القانونية والاقتصادية (18,25 %) والعلوم الاجتماعية والانسانية (16,98 %). هذا القطاع يقلّص من فرص الاستفادة من العمل النمطي ويرفع من حظوظ تواجدهم في الشغل غير الدائم، كما يفتح المجال للإدماج في النشاط المهني الحرّ أو المقاولاتي.

التخصّصات	عمل مأجور دائم	عمل مأجور غير دائم	نشاط مقاولاتي / عمل حر	المجموع
علوم الاجتماعية	% 16,04	% 66,98	% 16,98	% 100
العلوم الطبية	% 77,27	% 18,18	% 4,55	% 100
العلوم شبه الطبية	% 30,56	% 58,33	% 11,11	% 100
العلوم القانونية والاقتصادية	% 23,81	% 57,94	% 18,25	% 100
اللغات والآداب	% 33,33	% 62,32	% 4,35	% 100
علوم الهندسة	% 23,64	% 65,45	% 10,91	% 100

الجدول 08 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية في قطاع الخدمات حسب تخصّصات الشهادات الجامعية

المصدر : فريق مشروع البحث

يمكن القول أيضا أنّ الانتقائية التي يعرفها مسار الإدماج المهني في قطاع الخدمات تتأثر أيضا بسنة الحصول على الشهادة الجامعية، خصوصا بالنسبة لحالات الإدماج في النشاط المقاولاتي والنشاطات الحرّة. فنسبة من هم في مثل هذه الوضعية تقارب 15,98 % بالنسبة لحاملي الشهادات قبل 2012 بينما لا تتعدى هذه النسبة سوى 8,88 % بالنسبة حاملي الشهادات بعد 2012. هذا الوضع يدفع بنا للقول بأنّ أقدمية الشهادات تسهم في التقليل من حدّة الانتقائية وصعوبات الولوج لعالم النشاطات الحرة أو المقاولاتية.

يبرز الشكل التالي بوضوح علاقة الإدماج المهني بأقدمية الشهادة أو سنة التخرّج ويبيّن أنّه : كلما تمتعت الشهادة الجامعية بالأقدمية (مؤشرها بسنة التخرّج) كلما كانت فرص الإدماج المهني في قطاع الخدمات بواسطة النشاط المهني الحرّ أو المقاولاتي أوفر.

يجد التذكير أنّ الانتقائية التي تمارسها مختلف قطاعات التشغيل تتأثر بشكل فعاّل بالمواقف من الحراك المهني الجغرافي أو بتغيير الوضعية العائلية (حالة العزوبة، الزواج، الطلاق...)، بحيث أنّ توفّر فرص الشغل خارج المجال السكني (ولاية الإقامة على الأقل) قد ينتج مواقفا متباينة حول إمكانيات قبول التنافس عليها، و هذه المواقف متأثّرة بمؤشرات النوع الاجتماعي والحالة العائلية وتخصّص الشهادة و نوعية الشغل الممكنة.

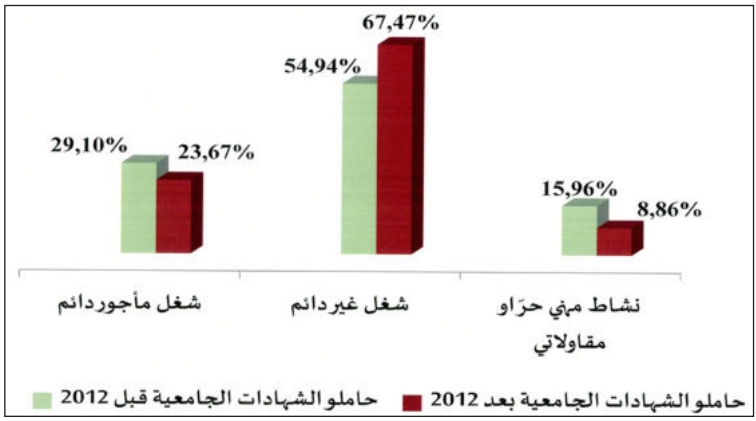

الشكل 21 : الوضعيات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية في قطاع الخدمات حسب سنة التخرّج

المصدر : فريق مشروع البحث

الشهادات الجامعية في مواجهة « الانتقائية الجندرية » لسوق الشغل المحلي

يعكس النوع الاجتماعي لحاملي الشهادات الجامعية بوهران حالة أخرى من الانتقائية التي تؤثر على سيرورة الإدماج المهني ومسار التموضع ضمن بنية الشغل المحلي بوهران، فقراءة المعطيات الميدانية تكشف عن تفاوتات حظوظ الاستفادة من وضعية الشغل بين الذكور والإناث، كما تكشف في الوقت نفسه أنّ ارتفاع عدد الطالبات الجامعيات والمتخرّجات، مقارنة بنظرائهم من الذكور، لا يرفع من حظوظ تواجدهن في حالة نشاط مهني، وهذا ما قد يدفعنا للقول بأنّ « جمهرة » التعليم العالي الذي يرجّح كفّة « الإناث » أكثر من الذكور لا ينتج بالضرورة « دمقرطة » للإدماج المهني.

تظهر المقارنة بين المآلات المهنية لحاملي الشهادات الجامعية فوارقا بين الجنسين تتجلى أثناء قراءة بعض وضعياتها المهنية، فإذا كانت نسب المتواجدين في حالة شغل متقاربة بين الجنسين عندما يتعلق الأمر بحالات الشغل ضمن ظرف الشغل المأجور الدائم في القطاع العام، فإنّ التباين بينهما واضح عندما يتمّ الأخذ بالاعتبار فروقات النوع الاجتماعي في تحديد فئة الباحثين عن الشغل، فقرابة ثلثي من هنّ في حالة بطالة من الإناث، بينما لا تتجاوز نسبة ذاتها عند الذكور37 % من مجموع طالبي الشغل.

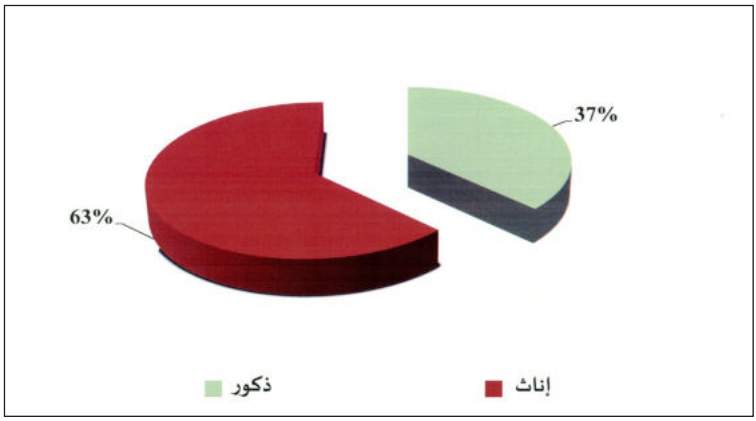

الشكل 22 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية في حالة بحث عن الشغل حسب النوع الاجتماعي
المصدر : فريق مشروع البحث

تظهر انتقائية سوق الشغل وفق مؤشر النوع الاجتماعي لشركاء البحث أربعة نتائج يمكن الوقوف عندما فيما يلي :

- أولا : شركاء البحث من الإناث هنّ الأكثر عرضة للإدماج المهني عن طريق عقود العمل المؤقتة مقارنة مع نظرائهم الذكور، فالمعطيات الميدانية توضّح أنّ ثلثي حاملات الشهادات الجامعية هن في حالة هشاشة مهنية، في حين تقارب هذه النسبة ½ من مجموع حاملي الشهادات من الذكور. ولا تتوقف حالات التفاوتات بين الجنسين فقط ضمن ظرف العمل المأجور.

- ثانيا : يحتلّ قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث إنتاجه لمظاهر اللامساواة بين الجنسين من حيث نوعية الشغل، ونوعية الإدماج المهني، كما يمثّل القطاع الذي ينتج مظاهر ضياع التأهيل déqualification des diplômes عند الإناث نتيجة لارتفاع نسب عدم توافق الشهادات الجامعية مع وضعيات الشغل.

- ثالثا : ينتج قطاع الخدمات مظاهر للمساواة بين الجنسين من حيث الإدماج المهني في وضعيات النشاط المقاولاتي والحرّ (مساران ذكوريان للولوج لعالم الشغل)، إذ يتمثّل نسبة الذكور ضمن هذا النوع من الأنشطة المهنية في قطاع الخدمات ¼ مقارنة مع باقي الوضعيات المهنية الممكنة، في حين لا تتعدى النسبة نفسها عند الإناث 5 %.

- يعكس ظرف العمل المأجور الدائم قدرا من المساواة في حظوظ الإدماج المهني بين الجنسين، بل يرجح هذا الظرف خصوصا في القطاع العام كفّة الإناث مقارنة بالذكور.

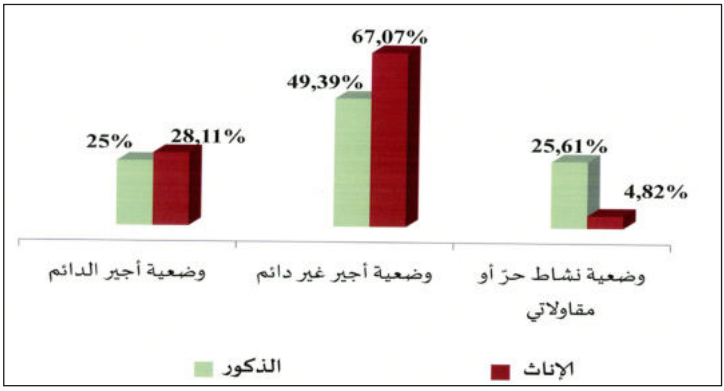

الشكل 23 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية في قطاع الخدمات حسب النوع الاجتماعي
المصدر : فريق مشروع البحث

يمكن تتبع الانتقائية التي يمارسها سوق الشغل المحلي وفق مؤشر النوع الاجتماعي أيضا من خلال مؤشر « تخصّص الشهادة الجامعية »، فالمعطيات الميدانية تشير إلى حالات عدم التكافؤ في نوعية الإدماج المهني بين الجنسين وفق هذا المؤشر، وهذه الملاحظة تمسّ تشغيلية غالبية شركاء البحث المتواجدين ضمن ظرف الشغل غير النمطي بحيث ترتفع نسبة ذلك عند الإناث وتتراجع عند الذكور على قلّة تعدادهم. تجدر الإشارة إلى أنّ شهادات الهندسة والآداب ولغاتها تمثّل الاستثناء الذي يعطي للإناث فرصا أعلى للإدماج المهني مقارنة مع الذكور.

يمكن لتفاصيل التالية أن تقدّم لنا صورة عن تشغيلية شهادات التعليم العالي وفق مؤشري النوع الاجتماعي وتخصّص الشهادة الجامعية :

- تتباين حظوظ الاستفادة من ظروف الشغل بين الجنسين من حاملي الشهادات في تخصّصات العلوم الاجتماعية بمدينة وهران، بحيث يتواجد قرابة ¾ منهن ضمن ظرف العمل المأجور غير الدائم، وفي المقابل تبلغ هذه النسبة عند الذكور في مثل هذه التخصّصات حوالي ½. حالات التفاوتات بين الجنسين ليست مرتبطة فقط بظرف الشغل غير النمطي بل تتجاوز ذلك لتشمل وضعية النشاط الحرّ أو المقاولاتي.

- عند الأخذ بالاعتبار أقدميّة الشهادة في هذه التخصّصات في تغيير وضعيات الإدماج المهني نجد أنّ هذا المؤشر يلعب دورا فعّالا في انتقال الذكور من ظرف الشغل غير النمطي (عقود عمل مؤقتة) إلى إحدى الحالتين : إمّا إلى الشغل الدائم (بنسب قليلة) أو الشغل الحرّ أو المقاولاتي، بينما يبقى هذا الدور محدودا عند الإناث حاملات الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم الاجتماعية. مثل هذا الوصف يجعلنا نقول أنّ : الولوج لسوق العمل من بوابة « الشغل غير النمطي » بالنسبة للإناث قد يترافق وبشكل بنيوي بديمومة التواجد في هذه الوضعية، فالشهادات الجامعية عند الإناث في مثل هذه التخصّصات لا تفتح الحظوظ سوى أمام حراك مهني ضمن سياق الهشاشة المهنيّة.

- تتناقص حظوظ الحراك المهني لدى حاملات الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم الاجتماعية، خصوصا عندما يكون الإدماج المهني ضمن فرص الشغل غير الدائم في القطاع الخدمات المسيّر من طرف الخواص. فهذا الأخير، على الرغم من توفيره لنسب مرتفعة من التشغيل إلا أن نوعية الشغل عنده مرتبطة في غالب الأحيان بضياع قيمة الشهادة la dévalorisation du diplôme.

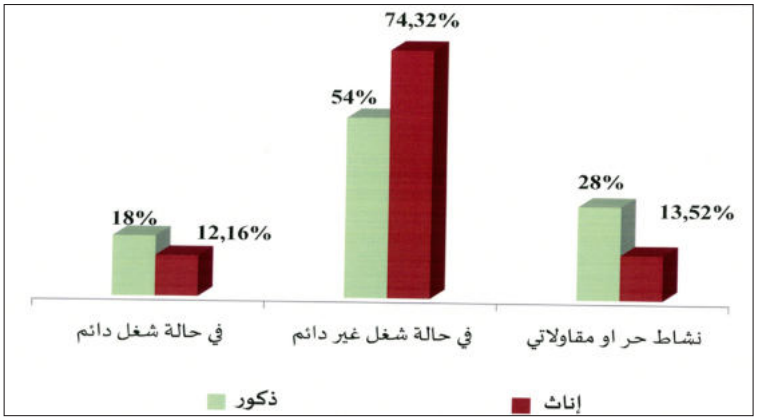

الشكل 24 : الوضعية المهنية لحاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم الاجتماعية
المصدر : فريق مشروع البحث

- الملاحظات نفسها حول الانتقائية الجندريّة لسوق الشغل (نوعية الشغل/ تأثير الأقدمية على نوعية الشغل) يمكن الوقوف عندها عندما يتعلّق الأمر بالفوارق بين الجنسين من حاملي الشهادات في العلوم القانونية والعلوم الاقتصادية، وهذه الفروقات ذات المنحى ذكوري تزداد خصوصا ضمن ظرف النشاط الحرّ والمقاولاتي. علينا الإشارة إلى أنّ مؤشر أقدمية الشهادات الجامعية في مثل هذه التخصّصات تدفع في غالب الأحيان حاملي مثل هذه الشهادات من الذكور إلى مغادرة ظرف العمل غير النمطي نحو النشاط الحرّ أو النشاط المقاولاتي، وهذا التوجّه يكاد يكون ضعيفا جدا عند الإناث اللواتي يفضلن في غالب الأحيان الاستقرار في حالة الهشاشة المهنية عوض خوض في هذه المغامرة ذات الملمح الاجتماعي الذكورية.

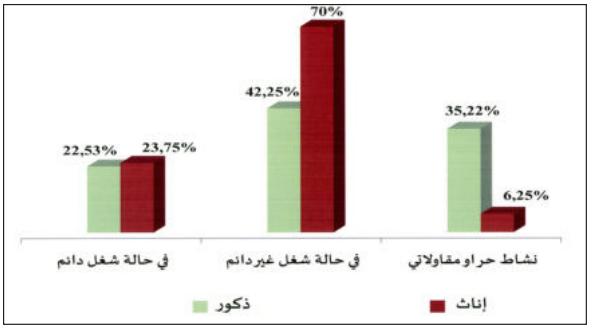

الشكل 25 : حاملو الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم القانونية والاقتصادية حسب النوع

المصدر : فريق مشروع البحث

- تتواصل فعالية الانتقائية الجندرية في سوق العمل، ولا تستثني في ذلك تخصّصات العلوم الشبه الطبية التي تشهد ارتفاعا عدديا للإناث من حاملي هذه الشهادات (3/2 من حاملات الشهادات في هذا التخصّص من الإناث) مقارنة مع الذكور (3/1 من حاملي الشهادات في هذا التخصّص من الذكور)، فالفتيات الخرّيجات من مثل هذه التخصّصات، ورغم ارتفاع نسب استفادتهم من ظرف الشغل النمطي، إلا أنّ واقعهم لا يكاد يختلف من الناحية البنيوية عما نلمسه لدى حاملات الشهادات في العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية والعلوم الاقتصادية، بل أكثر من ذلك يمكن، القول أنّه كلما تراجعت نسب الذكور في مثل هذا التخّصص كما كانت فرص استفادتهم من ظرف الشغل النمطي مرتفعة.

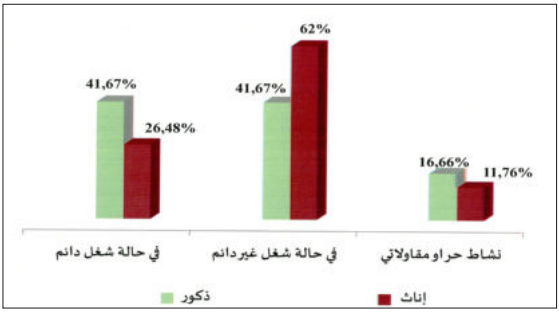

الشكل 26 : الوضعية المهنية لحاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم شبه الطبية

المصدر : فريق مشروع البحث

- تمثّل تخصّصات اللغات وآدابها، والتي تشهد جمهرة معتبرة للإناث مقارنة بالذكور، أحد حالات الاستثناء التي تعلن عن تقلّص فعالية المنطق الانتقائي الجندري لسوق الشغل أثناء سيرورة الإدماج المهني. فهذه التخصّصات ترفع من حظوظ الإدماج المهني في ظرف العمل النمطي (الشغل الدائم) عند الإناث أكثر من الذكور، كما أنّ حالات الحراك المهني من ظرف العمل غير النمطي نحو ظرف العمل النمطي- المرتبط بأقدمية الشهادة الجامعية - مرتفعة عند الفئة الأولى أكثر من الفئة الثانية. قد يكون هذا الوضع ظرفيا نتيجة موجات التوظيف في قطاع التربية خلال الخمسة سنوات الأخيرة (2013-2018)، لذا يجب الحذر من ربط « جمهرة » الخرّيجات من هذه التخصّصات بالارتفاع قابلية تشغيل هذه الشهادات، خصوصا أن قطاع التربية الوطنية هو الذي يوفر أكثر فرص التشغيل لمثل هذه التخصّصات، وقد يصّل بسرعة إلى حالات تشبّع (خصوصا بعد تشبيب هيئة التدريس، ملامح تغيّر جيلي، تراجع في عدد المتقاعدين خصوصا بعد إلغاء التقاعد المسبق).

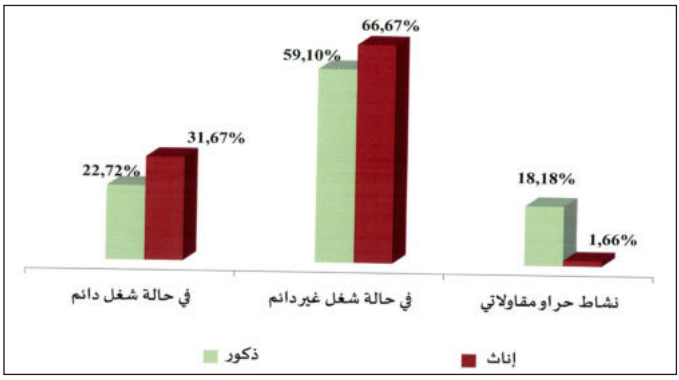

الشكل 27 : الوضعية المهنية لحاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم شبه الطبية حسب النوع الاجتماعي

المصدر : فريق مشروع البحث

- تمثل تخصّصات الهندسة، والتي تشهد حضورا عدديات ذكوريا أكثر من الحضور الأنثوي (عكس الحالة السابقة)، ثاني حالات الاستثناء التي تعلن تقلص فعالية الانتقائية الجندرية لسوق الشغل أثناء سيرورة الإدماج المهني لحاملات الشهادات الجامعية

في مثل هذه التخصّصات، إذ يمكن القول أنّ تقلّص تعداد المتخرّجات يرفع من فرص استفادتهم من ظرف العمل النمطي ويقلص من نسبت تواجدهم ضمن ظرف العمل المأجور غير الدائم مقارنة مع الذكور. تفتح هذه الفوارق بين الجنسين المجال إلى التساؤل عن محدّدات ضعف فعالية الانتقائية عندما يتعلق الأمر بتخصّصات الهندسة عند الإناث.

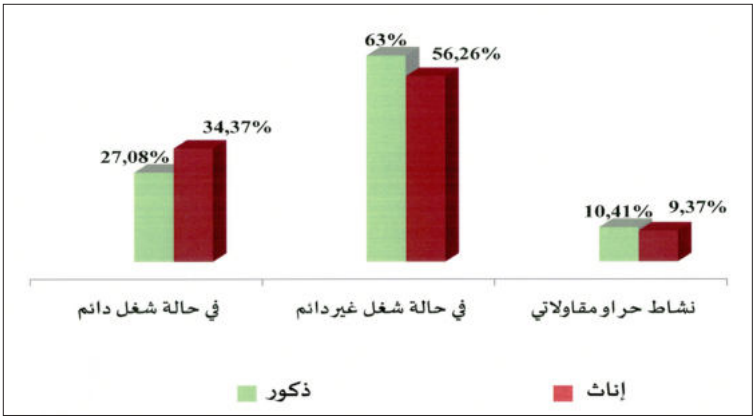

الشكل 28 : الوضعية المهنية لحاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات الهندسة حسب النوع الاجتماعي.
المصدر : فريق مشروع البحث

الأصل الاجتماعي لحاملي الشهادات الجامعية والانتقائية غير المعلنة

تبيّن نتائج التحقيق الميداني إمكانيات وجود علاقة بين متغيري الإدماج المهني لشركاء البحث وأصولهم الاجتماعية والثقافية[30]، بحيث تظهر القراءة الأوّلية للتوجهات الاحصائية والمضامين المقابلات التي أمكن إجراؤها في هذا المشروع أنّ مسار ذلك لا يتحدّد فحسب بالمتغيّرات السوسيولوجية المرتبطة بالشهادة الجامعية وقطاعات التشغيل

[30] إجرائيا تمّ الاعتماد على المؤشرات التالية لتحليل تأثير الأصل الاجتماعي والثقافي لحاملي الشهادات الجامعية على سيرورة الإدماج المهني : المستوى الدراسي للأب والأم، آخر مهنة للأب والأم ونوعية الوحدة السكنية (ménage) ومكوناتها. هذه المؤشرات مجتمعة سمحت برسم صورة موجزة عن الفئة السوسومهنية CSP لأولياء حاملي الشهادات الجامعية ومآلاتهم المهنية مقارنة مع المصير المهني لأبنائهم.

والنوع الاجتماعي، بل يتأثر بشكل ضمني وغير معلن- بالأصول الاجتماعية لشركاء البحث. تمثّل المؤشرات السوسيولوجية المرتبطة بالمستوى الدراسي والوضعيات المهنية ونوعيّة الشغل ونسب توزيعها على خريطة الفئات السوسيو-مهنية CSP لأسر شركاء البحث، خاصة أولياؤهم (الآباء- الأمّهات)، محطّة مهمة للوقوف على تأثّر مسارات الإدماج المهني بالأصول الاجتماعية. لقد سبق أن أشار إلى هذا المعطى عمر دراس في العديد التحقيقات الميدانية التي أجراها حول مسائل الحراك الاجتماعي وعلاقته بالوضعيات المهنية للإطارات وتأثيرات مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ذلك (Derras, 2014).

تسمح مقاربة الأصول الاجتماعية لشركاء البحث المتواجدين في حالة نشاط مهني بتحديد التباينات الاجتماعية والثقافية بين شركاء البحث وتأثيراتها على مألاتهم المهنية، وهذا المعطى يمكنه أن يقدم لنا صورة عن الأثار الاجتماعية والثقافية لجمهرة التعليم العالي في الجزائر[31]، والذي قد يبدو في ظاهره مؤشرا على دمقرطة التعليم العالي لكنّه قد يعيد إنتاج التفاوتات بين شركاء البحث من حيث المألات المهنية في العديد من التخصّصات (براجل، 2014) (خصوصا في ميادين العلوم الانسانية والاجتماعية واللّغات والعلوم الاقتصادية والعلوم القانونية).

يمثّل السؤالان التاليان : ما هي الأصول الاجتماعية لحاملي الشهادات في التخصّصات التكوينية ذات التشغيلية الضعيفة؟ وما هي الأصول الاجتماعية لحاملي الشهادات التخصّصات ذات التشغيلية المرتفعة؟ مدخلا لمقاربة الدور المهني للشهادة الجامعية ومعرفة فاعلية التكوين الجامعي (ومن ورائها المدرسة) في الحثّ على إنتاج حراك مهني

[31] نستعمل عبارة جمهرة التعليم العالي في هذا النصّ بوصفها مرادفا massification de l'enseignement supérieur. العديد من المعطيات الكميّة تؤكد هذا الوضع، فعدد مؤسسات التعليم العالي الموزّعة عبر التراب الوطني إلى غاية نهاية 2019 بلغ 106 مؤسسة، موزعة كما يلي : 50 جامعة، 13 مركزا جامعيا، 20 مدرسة وطنية عليا، 11 مدرسة عليا لتكوين الأساتذة وملحقتين (02) جامعيتين.

(Derras, 2014) يمكنه أن يضمن مسارا للإدماج المهني ولترقية اجتماعية خصوصا عندما ينظر إلى الشهادة على أنّها مؤشر للنجاح الاجتماعي.

يجدر التذكير أنّ الأصول الاجتماعية لشركاء البحث المتخرّجين تمارس انتقائية مضاعفة، تبدأ بوادرها أثناء فترة التوجيه الجامعي وأثناء بلورة الاختيارات المرتبطة بالمسارات التكوينية (رغم تبريريات ذات المعطى الموضوعي المرتبط بالعلامة المحصّل عليها في البكالوريا)، وتتواصل من خلال الوضعيات المهنية التي يحتلها حاملو الشهادات خلال السنوات الأولى للتخرّج.

يكشف -على سبيل المثال- تباين المآلات المهنيّة بين فئتي حاملي الشهادات في العلوم الطبيّة (التي تعرف تشغيلية معتبرة لشهاداتها) وحاملي الشهادات في العلوم الاجتماعية والانسانية (التي تعرف تشغيلية منخفضة لشهادتها) عن اختلافات بنيوية بينهما تشمل أصولهم الاجتماعية، وهذا المعطى يؤشّر على معالم خريطة اجتماعية للتخصّصات الجامعية ومتخرّجيها وفق أصولهم « الثقافية »، خصوصا عندما يتمّ النظر إلى ذلك بناء على مؤشري المستوى الدراسي للأولياء وحالتهم المهنية ونوعية شغلهم.

قبل الحديث عن تأثير الأصول الاجتماعية لشركاء البحث على مسارات الادماج بناء على تخصّصات شهاداتهم علينا أن نبيّن المستويات الدراسة والحالات المهنية لأولياء حاملي الشهادات.

تكشف نتائج التحقيق الميداني عن اختلافات في المستويات الدراسية لأولياء حاملي الشهادات الجامعية المتواجدين في حالة نشاط مهني، كما تكشف في الوقت نفسه أنّ المستويات الدراسية لشركاء البحث أعلى من أوليائهم نظرا لأنّ نسبة الآباء الذين يملكون مستوى جامعي تقدّر بـ 21,3 %، والنسبة الأمهات الجامعيات تقدر بـ 11,1 %، وأنّ نسبة الآباء الذين لهم مستوى يتراوح بين الابتدائي والمتوسط تقدّر بـ 57,6 %، وترتفع لدى الأمّهات لتبلغ 66,1 % .

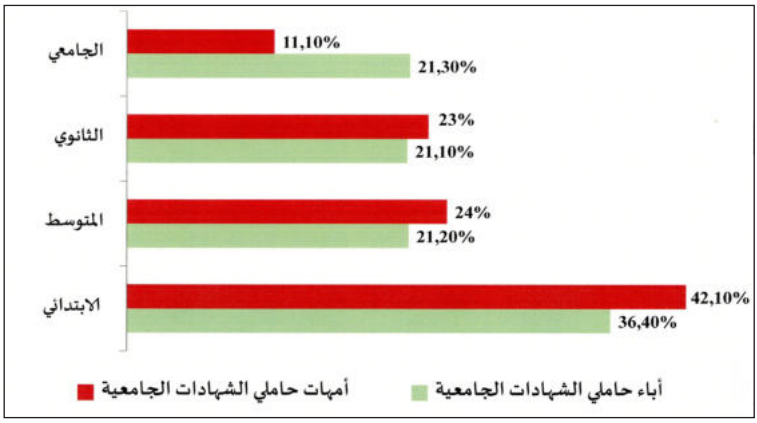

الشكل 29 : المستوى الدراسي لأولياء حاملي الشهادات الجامعية في حالة نشاط مهني
المصدر : فريق مشروع البحث

ينحدر حاملو الشهادات العلوم الاجتماعية والانسانية واللغات وآدابها (التخصّصات التي تشهد تشغيلية ضعيفة) من أولياء لهم مستويات تعليمية منخفضة مقارنة بالنسب المسجّلة لدى أولياء حاملي الشهادات في العلوم الطبيّة، وتزداد الفروقات التعليمية بينهما وضوحا عندما يتمّ معرفة نسب الحاصلين على المستوى التعليمي الجامعي. المعطيات الإحصائية تبيّن أنّ :

- أكثر من ثلثي أباء حاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم الاجتماعية والانسانية واللّغات لهم مستوى دراسي ابتدائي أو متوسط، وفقط 4.41 % لهم مستوى جامعي، بينما تبلغ نسبة المستوى الجامعي لدى آباء شركاء البحث الحاملين لشهادات العلوم الطبيّة 40,9 % ويعبّر هذا العدد عن تميّز هذه الفئة مقارنة مع باقي التخصّصات (بالاستثناء علوم الهندسة).

- تتقارب المستويات الدراسية لآباء حاملي الشهادات اللّغات وآدابها مع النسب المسجّلة لدى نظرائهم في تخصّصات العلوم الاجتماعية والانسانية، بحيث أن أكثر من ثلثي آباء هذه الفئة من ذوي المستوى التعليمي المحصور بين الابتدائي والمتوسط، في حين لا تتجاوز نسبة الآباء اللذين لهم مستوى جامعي 12 %.

المستوى الدراسي / تخصّص الشهادة	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعي	المجموع
العلوم الاجتماعية والانسانية	% 44,6	% 22,1	% 19	% 14,3	% 100
العلوم الطبية	% 27,3	% 22,7	% 9,1	% 40,9	% 100
العلوم شبه الطبية	% 29,8	% 21,4	% 25	% 23,8	% 100
العلوم القانونية والاقتصادية	% 37	% 21,1	% 18,7	% 23,2	% 100
اللغات وآدابها	% 41,6	% 24,8	% 21,6	% 12	% 100
علوم الهندسة	% 26	% 16,7	% 26,7	% 30,6	% 100

الجدول 09 : المستوى الدراسي لآباء حاملي الشهادات الجامعيّة في حالة نشاط مهني
المصدر : فريق مشروع البحث

تتوضّح الفروقات نفسها بين فئتي حاملي الشهادات الجامعيّة (تشغيلية مرتفعة/ تشغيلية منخفضة) عندما يتعلّق الأمر بالمستوى الدراسي لأمّهات شركاء البحث المتواجدين في حالة نشاط مهني، إذ نسجّل ما يلي :

- المستوى الدراسي لأمهات حاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم الاجتماعية والانسانية واللّغات (الفئة الأولى) متدني مقارنة بالمستوى الدراسي لأمّهات حاملي الشهادات في العلوم الطبية وعلوم المهندسة (الفئة الثانية)، بحيث أنّ قرابة ¾ الفئة الأولى مستواها الدراسي الابتدائي أو المتوسط، في حين تقدر النسبة نفسها لدى أمّهات الفئة الثانية 59,10 %، وتتواصل الفروقات بين الفئتين عندما يتعلّق الأمر بالمستوى الجامعي.

- تتقارب نسب بين أمهات حاملي الشهادات في العلوم الطبية وعلوم الهندسة خصوصا في المستوى الجامعي.

تعطي النسب المسجّلة حول المستويات التعليميّة للأولياء شركاء البحث صورة عن معالم بعض الفروقات الثقافية (المؤشر : المستوى الدراسي للأولياء) بين خرجي المعاهد التي تشهد جمهرة في التكوين مرفقة بتشغيلية ضعيفة وخريجي معاهد التي تشهد انتقائية صارمة في الانتساب لها مرفقة بتشغيلية معتبرة، بحيث تكشف عن :

« بوادر الانتقائية ثقافية تضمن التكوين الجامعي للمنحدرين من عائلات ذات « مستويات تعليمية منخفضة » ضمن التخصّصات التي تشهد جمهرة للتعليم العالي وانخفاضا في تشغيلية شهاداتها، وتتيح مجالات التكوين الجامعي للمنحدرين من عائلات ذات مستويات تعليمية المرتفعة في التخصّصات التي تشهد انتقائية صارمة في معدّلات الانتساب وتعرف تشغيلية معتبره لخرّيجها ».

المستوى الدراسي / تخصّص الشهادة	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعي	المجموع
العلوم الاجتماعية والانسانية	**% 49**	**% 25,5**	**% 18,5**	**% 7**	% 100
العلوم الطبية	**% 22,7**	**% 36,4**	**% 22,7**	**% 18,2**	% 100
العلوم شبه الطبية	**% 40,2**	**% 23,1**	**% 26,4**	**% 10,3**	% 100
العلوم القانونية والاقتصادية	**% 42,3**	**% 22,4**	**% 24,4**	**% 11**	% 100
اللغات وآدابها	**% 47,3**	**% 25,6**	**% 18,6**	**% 8,5**	% 100
علوم الهندسة	**% 32,2**	**% 22,4**	**% 27,0**	**% 18,4**	% 100

الجدول 10 : المستوى الدراسي لأمهات حاملي الشهادات الجامعيّة في حالة نشاط مهني.
المصدر : فريق مشروع البحث

تتواصل الفروقات الاجتماعية بين للفئتين عندما يتمّ مقاربة مهن الأولياء وأشكال توزيعها[32] على خريطة الفئات السوسيومهنية CSP بحيث توضّح المعطيات الميدانية مايلي :

- ينحدر حاملو الشهادات ذات التشغيلية المرتفعة -خصوصا في العلوم الطبيّة- من أسر يمارس آباؤهم مهنا تصنّف في خانة مهن الفئات الوسطى (63,6 %) والفئات

[32] يتوزّع آباء حاملي الشهادات الجامعية المتواجدين في حالة نشاط مهني على الوضعيات التالية : وضعية نشاط مهني دائم = 22,9 %، وضعية نشاط مهني مؤقت= 7,3 %، وضعية نشاط مهني حرّ/ مستخدم = 24,9 %، حالة تقاعد = 48,1 %، حالة بطالة= 0,4 %. وتمثلّ حالة الأمّهات الماكثات بالبيت الصفة الشائعة لدى أمّهات حاملا شالهادات في العلوم الاجتماعية والانسانية واللغات وحتى العلوم القانونية وتتجاوز 80 % مقارنة بالوضعيات المهنيّة الأخرى.

العليا (22,7 %)، في حين لا يمثّل المنحدرون من أسر يمارس أولياؤهم مهنا تصنفهم في خانة الفئات الشعبية سوى 13,6 %، وهذا الوضع يجعل من العلوم الطبية التي تشهد تشغيلية مرتفعة تخصّصا تكوينيا خاصا بالفئات الوسطى والميسورة.

- مهن أباء حاملي الشهادات في العلوم الاجتماعية والانسانية تضعهم في خانة مهن الفئات الشعبية (52,8 %) والفئات المتوسطة خصوصا « الدنيا منها » (40 %)، في حين لا يمثّل حاملو الشهادات المنحدرون من أسر يمارس أولياؤهم مهنا تصنفهم في خانة الفئات الميسورة سوى 7,7 %، وهذا الوضع يجعل من هذه التخصّصات الجامعيّة تكوينا خاصا بالفئات الشعبية والوسطى.

الفئة السوسيومهنية تخصّص حاملو الشهادات	الفئات الشعبية	الفئات المتوسطة	الفئات الميسورة	المجموع
العلوم الاجتماعية والانسانية	**% 52,3**	**% 40**	**% 7,7**	% 100
العلوم الطبية	**% 13,6**	**% 63,6**	**% 22,8**	% 100
العلوم شبه الطبية	**% 44**	**% 44,1**	**% 11,9**	% 100
العلوم القانونية والاقتصادية	**% 40,4**	**% 44,6**	**% 15**	% 100
اللغات وآدابها	**% 57,3**	**% 31,1**	**% 11,6**	% 100
علوم الهندسة	**% 40,2**	**% 40,9**	**% 18,9**	% 100

الجدول 11 : الفئات السوسيومهنية لأباء حاملي الشهادات الجامعيّة
المصدر : فريق مشروع البحث

تبدو فرضية تأثير الأصول الاجتماعية على مسارات الإدماج المهني لشركاء البحث بيّنة، بحيث يتضّح ما يلي :

- أكثر من ½ المتخرّجين من تخصّصات العلوم الاجتماعية والإنسانية -التي تشهد جمهرة في التكوين- منحدرين من أصول اجتماعية شعبية، مألاتهم المهنية هشّة في غالبها وقد تكون محدودة.

- تمثل الفتيات ¾ المتخرّجات من هذه التخصّصات، وهذه الفئة هي الأكثر تأثّرا بالانتقائية سواء من حيث النوع الاجتماعي، ومن حيث أصولها الاجتماعية أثناء التوجيه الجامعي ومسار الإدماج المهني.

الملمح التالي : « الفتاة المنحدرة من الأصول الاجتماعية الشعبية، والحاصلة على شهادة جامعية في تخصّصات العلوم الاجتماعية والانسانية والمتواجدة ضمن الهشاشة المهنية البنيوية » تمثل نموذجا شائعا لمظاهر هذه الانتقائية.

- لا يختلف الذكور من حاملي الشهادات عن الإناث في مثل هذه التخصّصات من حيث مألاتهم المهنية، لكن ما يميّز هذه الفئة هو قدرتهم على (الحراك المهني) التوجّه نحو « النشاط الحرّ » أو « النشاط المقاولاتي الفردي » بعد فشلهم في الاستفادة من ظرف العمل النمطي (كل نشاطات حاملي الشهادات في العلوم الاجتماعية والمتواجدين في مثل هذه الوضعية لا يشتغلون وفق تخصّصات شهاداتهم).

رابعا : حاملو الشهادات الجامعية في وضعية بطالة : تحليل معوقات الإدماج المهني

نستعرض في هذا القسم من القرير ملامح حاملي الشهادات الجامعية الذين تواجدوا في حالة بحث عن الشغل فترة إجراء التحقيق الميداني. غايتنا من عرض النتائج حول هذه الوضعية المهنية فهم بعض محددات المنطق الانتقائي لسوق العمل المحلي وتحليلها.

الخصائص السوسيولوجية لذوي الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل

تزودنا التحقيقات التي يجريها دوريا الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر بمعطيات هامة حول موضوع البطالة[33] والتشغيل لدى الناشطين اقتصاديا عامة وخريجي

[33] الكثير من الملاحظات يسوقها محمد صايب ميزات حول طرق تسيير هذه التحقيقات. في هذا المجال، أنظر إلى : ميزات، محمد صايب (2012)، « بانوراما سوق العمل بالجزائر : اتجاهات حديثة وتحديات جديدة »، (نوار فؤاد، ت.) **إنسانيات**، (65-75).

الجامعات الجزائرية بوجه خاص. فعلى سبيل المثال بلغ تعداد العاطلين عن العمل سنة 2014[34] ما يقارب 262000 جامعيا، منهم 89000 من الذكور وهو ما يمثل نسبة 34 %، و173000 من الإناث وهو ما يمثل 66 % من مجمل العاطلين.

تظهر معطيات الدراسة الميدانية نتائج تكاد تتماثل مع توجهات العامة للتحقيقات التي يجريها الديوان الوطني ل للإحصاء، فالتحقيق يشير إلى أنّ حوالي 335 جامعيا يبحثون عن شغل فترة إجراء التحقيق الميداني، وهو ما يقارب 40 % من مجمل العينة، وأنّ أكثر من نصف هؤلاء ينتمون إلى الشريحة العمرية (21-25 سنة) وهو ما يمثّل نسبة 55,5 % من مجل حاملي الشهادات في حالة بحث عن شغل، بينما تبلغ نسبة من يتراوح 26 و30 سنة 40 %، أغلبيتهم عزاب وتقدر نسبتهم بـ 86,56 % في حين لا تتجاوز نسبة المتزوجين منهم 13 %.

تفيد المعطيات الميدانية أنّ حاملات الشهادات الجامعية يتعرضن لإكراهات متعدّدة أثناء مسار إدماجهن في السوق مقارنة بنظرائهم من الذكور، إذ تشير إلى أنّ نسبة من هن في حالة البحث عن شغل بلغت 63 % من بين مجل المبحوثات اللواتي مسّهن التحقيق الميداني، بينما لا تتعدى نسب نفسها عند الذكور 37 % من مجمل الجامعيين الباحثين عن شغل خلال الدراسة.

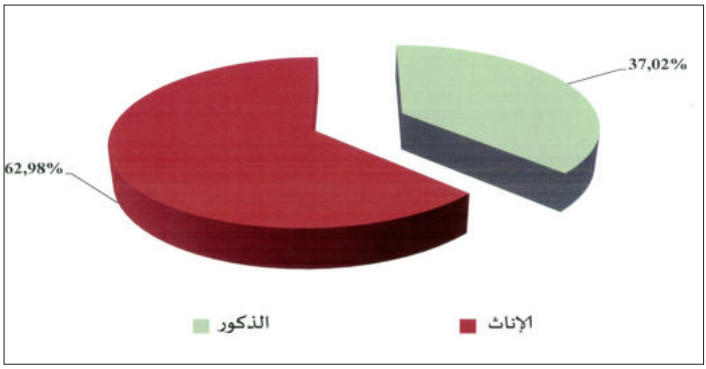

الشكل 30 : توزيع حاملي الشهادات في حالة بحث عن شغل حسب النوع الاجتماعي
المصدر : فريق مشروع البحث

[34] الوكالة الوطنية للإحصاء، دفتر رقم 176 المخصص للنشاط، الشغل و البطالة لابريل 2014، ص. 20.

يظهر التحقيق الميداني أنّ لمؤشر أقدمية الشهادة الجامعية دورا فاعلا في سيرورة الإدماج المهني نظرا للطبيعة الانتقائية لسوق العمل، إذ يكفي النظر إلى النتائج حسب مؤشر سنوات التخرّج لنلاحظ أنّ الدفعات الحديثة العهد التي تخرّجت بعد 2012 هي الأكثر عرضة للبطالة من مجمل خريجي الجامعات، وقد بلغت نسبتهم 69,5 %، في حين لم تتجاوز نسبة خريجي الدفعات القديمة المتخرجة ما بين 2012/2009 والمتواجدة في الوضعية المهنية نفسها سوى 30,5 %.

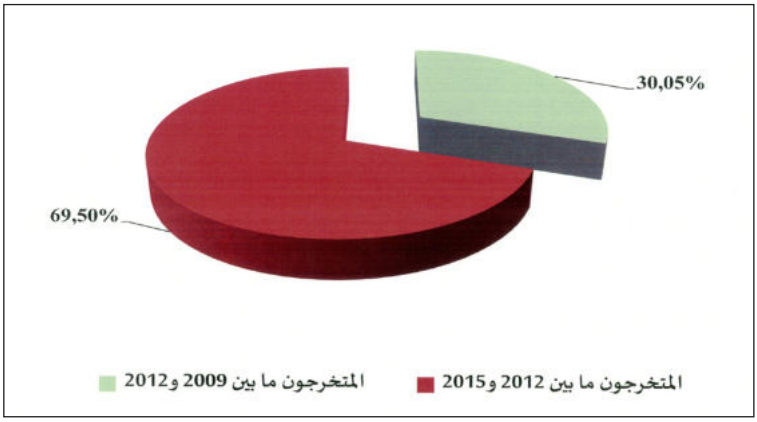

الشكل 31 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية في حالة بطالة حسب سنوات التخرّج
المصدر : فريق مشروع البحث

تستمر الفعالية الانتقائية لسوق العمل من خلال مؤشر نوع الشهادات والتخصّصات الجامعية، بحيث تكشف المعطيات عن ثلاثة تخصّصات يواجه حاملوها صعوبات في الادماج المهني وهي : تخصصات العلوم القانونية والاقتصاد بنسبة بـ 28,7 % من إجمالي العاطلين الجامعيين، تليها في المرتبة الثانية العلوم الاجتماعية بنسبة تقدر بـ 23 %، وفي المرتبة الثالثة نسجل حضور حاملي الشهادات في تخصّصات علوم الهندسة بـ 21,5 %. يجب الاشارة إلى أنّ حاملي شهادات العلوم الطبية لا يواجهون صعوبات في الإدماج المهني. وإذا كانت الشهادات الجامعية في العلوم القانونية والاقتصادية والعلوم الاجتماعية قد وصلت مرحلة الإشباع وأصبحت تصنّف ضمن « التخصّصات غير مرغوب فيها » في سوق العمل حاليا، فإنّ الملفت للانتباه هو تنامي البطالة حاملي شهادات الهندسة،

وهذا المعطى يؤشّر على تراجع القيمة التشغيلية لحاملي هذه الشهادات ويعكس واقع العلاقة بين منظومات التكوين الجامعي ومؤسسات النشاط الاقتصادي.

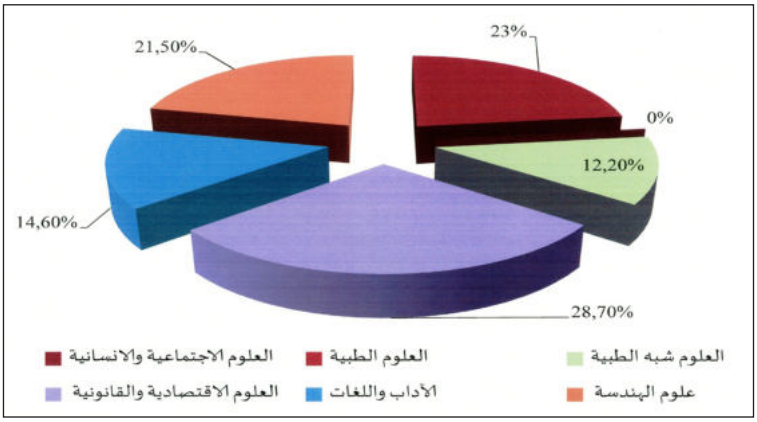

الشكل 32 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية تخصصات الشهادات
المصدر : فريق مشروع البحث

حاملو الشهادات من الباحثين عن الشغل حسب أصولهم الاجتماعية

أوجدت دمقرطة المنظومة الجامعية جمهرة للتعليم العالي، وهذا الوضع بقدر ما وفّر الحظوظ لأصول اجتماعية مختلفة من الطلبة للقيام بالدراسات الجامعية (منطق الاستحقاق)، بقدر ما أخضع ملامح خرّيجيه لانتقائية تؤدي لعدم تكافؤ الفرص بينهم في الإدماج المهني في سوق الشغل خصوصا عندما يؤخذ بالاعتبار عينه أصولهم اجتماعية مختلفة.

يتوزع حاملو الشهادات والباحثين عن الشغل على الفئات السوسيومهنية والاجتماعية بطريقة متفاوتة، فغالبيتهم من أصول اجتماعية شعبية، وتقدر نسبة ذلك بـ 46,28 %، أو من أصول اجتماعية « متوسطة »، وتقدر نسبة ذلك بـ 39,81 %، في حين لا تمثل الأصول الاجتماعية الراقية للطلبة سوى 13,91 %. يمكن القول أنّ جمهرة ومجانية التعليم العالي، وإن أعطت الحظوظ بدون تفاضل لمختلف شرائح المجتمع للتواجد ضمن هذه المنظومة التكوينية النخبوية، إلا أنّ ذلك لا يستبعد ظهور أشكالا مباشرة وغير مباشرة لعدم تكافؤ الفرص أمام سوق التشغيل، بحيث تبدأ ملامحه

أولا على مستوى مؤشر التوجيه نحو الاختصاصات العلمية والكثافة العددية للطلبة في هذه التخصّصات، لتنعكس بشكل آلي على القيمة التشغيلية الشهادات الجامعية. مثل هذا الوضع يشير بشكل أو بآخر إلى انكماش الدور التقليدي للمنظومة التربوية بوصفها قناة رئيسة للحصول على الترقية الاجتماعية و الحراك الاجتماعي الصاعد.

ويمكن القول أنّ عدم تكافؤ فرص حاملي الشهادات أمام انتقائية سوق الشغل هو انعكاس لانتقائية يمارسها أولا التوجيه الجامعي بحيث يضفي على الأصل الاجتماعي المزيد من الفعالية في رسم معالم هذه الانتقائية.

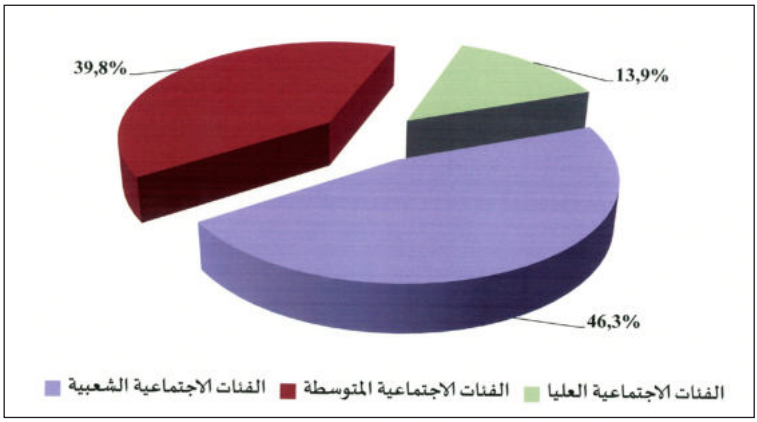

الشكل 33 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية في حالة بطالة حسب الأصول الاجتماعية
المصدر : فريق مشروع البحث

في هذا الإطار، يكفي الاستماع إلى مواقف هذه الفئة من « دور الشهادة » للوقوف على تراجع القيمية التشغيلية، فـ 64 % من حاملي الشهادات في حالة بحث عن شغل يرون أنّ الشهادة الجامعية لم تساعدهم في مسار ادماجهم المهني، وأما الباقي، أي 35,6 % ممن صرحوا عكس ذلك، فنجد أغلبهم من الذين لديهم تجربة سابقة في سوق العمل (41,6 % من حاملي الشهادات في حالة بحث عن شغل سبق لهم أن مارسوا نشاطات مهنية).

حاملو الشهادات من الباحثين عن الشغل : مدة البحث عن العمل والنوع الاجتماعي

تسمح المعطيات الميدانية بتقسيم حاملي الشهادات في حالة بحث عن شغل إلى ثلاثة اتجاهات من حيث مدة البطالة وهي :

- حالة البطالة التي تقلّ عن سنة، وهو الاتجاه الأول والذي يمثله 52,1 % من مجموع الجامعيين العاطلين.

- حالة البطالة التي تتراوح ما بين 13 و24 شهرا، وهو الاتجاه الثاني الذي يمسّ 22,1 % من مجموع حاملي الشهادات في حالة بطالة.

- حالة البطالة التي تزيد عن 24 شهرا هو الاتجاه الثالث وتخصّ ما يعادل ¼ من مجموع حاملي الشهادات في هذه الوضعية المهنية.

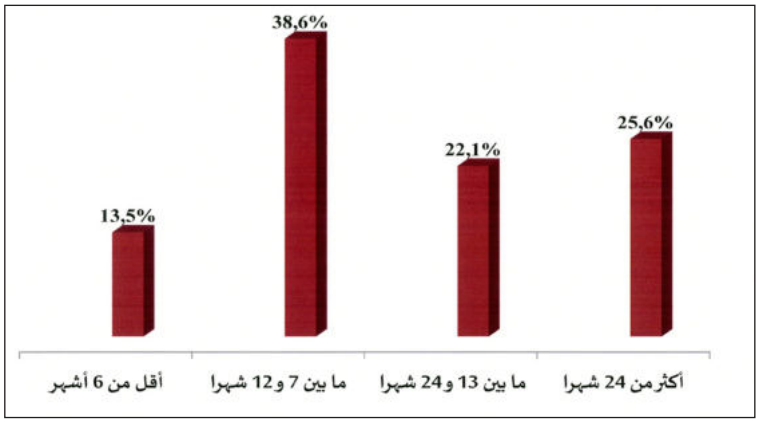

الشكل 34 : توزيع حاملي الشهادات الجامعية في حالة بحث عن شغل حسب مدة البطالة
المصدر : فريق مشروع البحث

يجب الإشارة إلى أنّ مدّة البحث عن الشغل لا تتأثر بشكل واضح بانتقائية التي يمارسها سوق الشغل انطلاقا حالة التمايز بين مختلف الأصول الاجتماعية لحاملي الشهادات الجامعية على الرغم من وجود بعض التفاوتات البسيطة، والتي تتجه في العموم نحو إعطاء أفضلية نسبية للأصول الاجتماعية الراقية مقارنة مع باقي الفئات.

	الأصول الاجتماعية الشعبيّة	الأصول الاجتماعية المتوسّطة	الأصول الاجتماعية الراقية
من 1 إلى 12 أشهر	% 51,1	% 52,9	% 58,2
من 13 إلى 24 شهرا	% 22,3	% 21,9	% 20,9
أكثر من 24 شهرا	% 26,6	% 25,2	% 20,9
المجموع	% 100	% 100	% 100

الجدول 12 : مدة البحث عن الشغل حسب الأصل الاجتماعي لحاملي الشهادات الجامعية
المصدر : فريق مشروع البحث

تختلف مدّة البحث عن الشغل بين الذكور والإناث من حاملي الشهادات الجامعية، فالمعطيات الميدانية تكشف عن تفاوتات بين الجنسين مرتبطة بتأثير مدّة فعاليّة الانتقائية التي يمارسها سوق الشغل المحلي. تمكننا القراءة لهذه المعطيات بالوقوف على اتجاهين اثنين لتأثير الجنس على مدة البحث لدى فئة حاملي الشهادات في حالة بطالة.

- أول هذه الاتجاهات : الذكور من حاملي الشهادات الجامعية هم الأكثر تأثرا بالبطالة ذات المدى القصير (أقل من سنة)، بحيث أن نسبتهم تعادل 3/2 ممن هم موجودون في هذه الوضعية المهنية، في حين تبدو الإناث أقل تواجدا في هذا الشكل من البطالة.
- ثاني هذه الاتجاهات : الإناث من حاملات الشهادات الجامعية هنّ الأكثر تأثر بطول مدة البحث عن الشغل مقارنة بنظرائهم الذكور، فنسبة من هنّ في حالة البحث عن شغل منذ أكثر من سنة تقارب عند الإناث 55,1 % بينما لا تتجاوز عند الذكور 35,6 %.

	الذكور	الإناث
من 1 إلى 12 أشهر	% 64,4	% 44,8
من 13 إلى 24 شهرا	% 10,6	% 28,9
أكثر من 24 شهرا	% 25	%26,2
المجموع	% 100	% 100

الجدول 13 : مدّة البحث عن الشغل لدى العاطلين حسب الجنس
المصدر : فريق مشروع البحث

خاتمة : مسارات بارزة للإدماج المهني وتيبولوجيا مؤقتة

يمكن من خلال ما عرضناه أن نقترح نماذج لملامح بارزة تشكّل بعض المسارات المهنية وبعض أشكال الادماج المهني المتباينة :

- نموذج الادماج المهني الناجح، ويتعلق الأمر ببعض حاملي الشهادات الجامعية في تخصّصات العلوم الطبية.، فإدماج حاملي هذه الشهادات وإن بدأت العملية مؤخرا تعرف صعوبات بفعل عدد الدفعات المتزايدة إلا أنّه أغلب هؤلاء المتخرجين، على المدى المتوسط، يجدون استقرارا مهنيا يتماشى مع تخصّصاتهم ويمكنهم تحقيق رغباتهم في الشغل من حيث النوعية ومكان العمل.

- نموذج الادماج المهني المعقد وطويل المدى، ويشمل حاملي الشهادات في تخصّصات اللغات والذين لهم حظوظ التوظيف في قطاعات الوظيفة العمومية مثل التربية والصحة. مسار إدماج حاملي هذه الشهادات قد تنتهي بالحصول على وظيفة لائقة تسمح بمسار يضمن حياة مهنية واجتماعية مستقرتين خصوصا بعد موجات التقاعد المسبق التي عرفتها بعض القطاعات.

- الادماج المهني الهشّ، ويتعلق الأمر عموما بحاملي الشهادات في تخصّصات العلوم الاجتماعية والانسانية بدرجة الأولى، إذ نجد أنّ أكثريتهم يعانون من عدم الاستقرار المهني كما يعانون من ضعف القيمة التشغيلية لشهاداتهم. وينتمي أغلب هؤلاء إلى الفئات الاجتماعية الشعبية وقسم منها للفئات الاجتماعية الوسطى.

- الادماج عن طريق المغامرة المقاولاتية : وهناك شكلان من المقاولاتية يتخذها حاملو الشهادات الجامعية. الشكل الأول يتعلق بالمحظوظين الذين لديهم مكاسب مسبقة تعتمد مثلا على التجربة المهنية للأب أو الأم أو لأفراد العائلة وعلى الرصيد مالي والاجتماعي اللذان بإمكانهما أن يسهلا له المجال لخوض مغامرة المقاولاتية لمعرفتهم بخبايا سوق و عالم الأعمال . أمّا الشكل الثاني فهو يخصّ المتخرّجين الذين عايشوا الهشاشة المهنية لمدة زمنية وقرّروا مكرهين ويائسين خوض هذه مغامرة من خلال نموذج المقاولة الذاتية l'auto entreprenariat والتي قد تنتهي بنجاح أو فشل، وعموما قد تكون مرتبطة بشكل آخر من الهشاشة المهنية أو العمل الغير الرسمي.

بيبيوغرافيا

براجل، علي (إشراف). **دراسة تقييمية لمدى فعالية نظام ل.م.د (LMD) في مؤسسات التعليم العالي في ضوء آراء الأساتذة والطلبة**. وهران، منشورات CRASC/DGRSTD، ص. 82-61.

بوزيد، نجوى (2009-2010). **وضعية خريجي الجامعة في المؤسسة الصناعية، دراسة ميدانية بمؤسسة صيدال**، [أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العمل والتنظيم، تحت إشراف سلاطنية بلقاسم، قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر].

الجودي، محمد علي (2014-2015). **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي- دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة**، [اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة]، ص. 12.

حجال، سعود (2011-2012).**الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري، تصورات وممارسات اجتماعية، دراسة ميدانية في الوكالات المحلية للتشغيل بولاية تلمسان**، [أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العمل والتنظيم، جامعة الجزائر2].

درار، عياش (2011-2012). **تفعيل نظام التامين الاجتماعي وإمكانية تكييفه مع متطلبات الشريعة الاسلامية**. [رسالة دكتوراه في علوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية، جامعة بومرداس، الجزائر].

ستي، زكي (2000-2001). **البطالة عند الشبّاب، دراسة سوسيولوجية لدى الشبّاب في الوسط الحضري لمدينة الجزائر**. [رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر].

صايشي، سهيلة (2002-2003). **المقاولون الجزائريون الجدد و نوعية مشاريعهم، دراسة ميدانية لاعضاء جمعية منتدى رؤساء المؤسسات**، [مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع العمل والتنظيم، جامعة الجزائر]. ص. 30.

عبدلي، فاطمة (2006-2007). **دراسة البطالة عند خريجي الجامعات في الجزائر : دراسة ميدانية بمديرية التشغيل لولاية البليدة**. [رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديمغرافي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر].

عدمان، رقية (2013-2014). **المقاولون الجزائريون بين القيم الاجتماعية والروح الاقتصادية – دراسة ميدانية لمجموعة من مقاولي مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها**، [رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع العمل والتنظيم، جامعة الجزائر 2].

عيسات، محمد الطاهر (1991-1992). **توظيف خرّجي الجامعات، دراسة ميدانية**، [رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، الجزائر، السنة الجامعية]، تحت إشراف خيرالله عصارومصطفى بوتفنوشنت

قاسيمي، ناصر (1991-1992). **خريجي الجامعة وسوق العمل، دراسة سوسيولوجية لعينة من حاملي الشهادات الليسانس في العلوم الانسانية**، [رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر]، تحت إشراف كمال علي ما زيغي،

ميزات، محمد صايب (2012). بانوراما سوق العمل بالجزائر : اتجاهات حديثة وتحديات جديدة. **إنسانيات**، (56-57).

Abderrahman, N., & Belkacem, K. (2014). Impact des dispositifs de micro entreprise en Algérie. *Revue de statistiques et d'économie appliquée*, (21).

Alexandre, L. (2016). Typologie des entrepreneurs, une approche par le genre, *Revue de l'entrepreneuriat*, 15(3).

Bouyacoub, A. (2006). Emploi et croissance en Algérie 1990-2003. Dans Musette, M., & Hammouda, N.-E. (dir.). *La question de l'emploi au Maghreb central* (pp. 137-150). Alger : Cread;

Audrey, V. (2014, 16 juillet). Le hasard en sociologie. Autour des pratiques quotidiennes des jeux d'alea. Sciences Humaines combinée, *Revue électroniques des écoles doctorales*, ED LISIT et ED LETS, (14), Actes du colloque 2014 > Articles.

Ben Sedrine, S., Ben Yaou, M., Verdier, E., & Yacoubi, D. (2015). Les réformes de la formations des jeunes au Maghreb. Dans *Tiers Monde*, (pp. 147-164).

Benghabrit, N. (dir.). (2012). *Quelles formations pour quels emplois en Algérie ?*, Oran : CRASC.

Benghabrit, N. et Elaidi, A. (2012). Jeunes et vécus sociale en situation de crise. Retour sur les recherche menées dans l'Algérie des années 1990. *Insaniyat*, (55-56), 91-120. Oran : CRASC.

Bouriche, L. & Bounoua, C. (2010). Les déterminants du marché du travail en Algérie : une analyse quantitative des structures d'offre et de la demande d'emploi (1980-2009). dans *les Cahiers du MECAS*, université de Tlemcen.

Bousnina, A. (2013). *Le chômage des diplômés en Tunisie*, Paris : L'Harmattan.

C.N.E.S, (2013-2015). *Rapport National sur le Développement Humain*, « Quelle place pour les jeunes dans la perspective, du développement humain durable en Algérie ». Algérie : P.N.U.D, p. 116.

Glée, C. (2009, mai) A quoi sert le projet professionnel ? de l'impact d'une outil d'orientation professionnelle sur le management des ressources humaines ou : la prospective, versus individuel. *Management et Avenir*, (25), pp. 406-426. DOI10 .3917 /MAV .025.0406, p. 419.

Cherfaoui, F.-Z., & Khennour, S .(2016). Langues et marché du travail en Algérie : Cas de la sonatrach. *Synergies Algérie*, (23), 111-119.

Cingolani, D. (2011). *L'insertion professionnelle des jeunes de milieu populaire*. Paris : L'harmattan.

De Besses, M. (2007). L'estime de soi, enjeu éducatif pour préparer à la vie professionnelle. *Formation Emploi*. (98), 109-121.

De Wild, J. (2009). *Enquete de suivi de l'insertion des demandeurs d'emploi FSE Wallonie*, Rapport final. Bruxelles.

De Wilde, J., Fusulier, B., Moreau, L., & Zune, M. (2009). *Enquête de suivi de l'insertion des demandeurs d'emploi FSE Wallonie-Bruxelles*. Louvain-la-Neuve. Rapport final.

Demazière, D. (1995). *Le chômage de longue durée*, Paris : PUF.

Derras, O. (2014). *Mobilité social en Algérie*, Oran : CRASC.

Derras,O. (2017). *Mobilité social et changements sociaux en Algérie*. Alger : OPU.

Dubar, C. (2001, janvier). La construction sociale de l'insertion professionnelle. *éducation et société*, (7).

Fournier, G., & Monette, M. (2004). l'insertion socioprofessionnelle : un jeu de stratégie ou un jeu de hasard ?, (2éme éd). *le presses de l'université Lavale.*

Fournier, G., & Monette, M. (2000). *L'insertion socioprofessionnelle : un jeu de stratégie ou un jeu de hasard ? (Trajectoires professionnelles et marché du travail contemporain).* Québec : Presses Université Laval.

Guillon, S. (2010), *Le chômage des diplômés de l'enseignement supérieur à La Réunion : méthodes plurielles, trajectoires hétérogènes*, Paris : l'Harmattan.

Haddab, M. (2004). Les ingénieurs en Algérie : bilan des connaissances et nécessite d'enquêtes sociologiques. *Les cahiers du CREAD*, (66 /67).

Kadri, A., & Benguerna, M. (2014). *Ingénieurs en Algérie dans les années 1960 : une génération de la coopération*, Paris : Karthala.

Lallement, M. (2006). Le genre des trajectoires. *Formation Emploi*, (93), 5-10.

Lamloum, O., & Benzina, M.-A. (2015). *les jeunes de Douar Hicher et d'Ettadhamen : une enquête sociologique*. Tunis : Arabesques.

Lassasi, M., & Hammouda, N.-E. (2012). Le fonctionnement du marché du travail en Algérie : population actives et emplois occupées. *Région et développement*, (35).

Mohand, A.- H.i (coor), (2014). *Les jeunes face à la famille et aux institutions de l'Etat : stratégies et représentations*, Oran : CRASC.

Musette, M.-S. (2010). Algérie : migration, marché du travail et développement. document de travail du Projet de recherche intitulé *Faire des migrations un facteur de développement*, consulté le 20 mars 2018 sur www.ilo.org.

Nicole, M. (2009). *Analyser le sens et la complexité du travail*, Paris : l'Harmattan.

Pelizzari, A. (2006, décembre). Emploi précaire et stratégies de crise. Une analyse qualitative des comportements salariaux. *Articulo- journal of urban Reseach* (online).

Robert, C. (2003). *L'insécurité social qu'est-ce qu'être protégé ?* Paris : Seuil.

Salhi, K. (2012). Entre un avenir de rêves et un future rêvé : l'ambivalence des jeunes dans l'élaboration de leur projet d'avenir. *Insaniyat*, (55-56). Oran : CRASC.

Smolar .R (2009). *L'insertion socioprofessionnelle des jeunes, une urgence* ?, Paris : Harmattan.

Mesure, S., & Savidan, P. (2006). *Le dictionnaire de Sciences Humaines*. (1ère éd.), Paris : PUF, p. 900.

Touati, O. (2013). La formation des ingénieurs : Transformations et conséquences sur l'entreprise. *Insaniyat*, (60-61), 251-264. Oran : CRASC,